وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلـــــــوم التسيـــــــير

السنة الجامعية: 2025 / 2026

ترخيص بإيداع مذكرة الماستر لدى المكتبة

انا الممضي أسفله الأستاذ: بوامكو نور الدين ، الرتبة العلمية: استاذ

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة محددات الرطالة في الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2022) دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل

من انجاز الطالبين:

1) بوعجار نسيلة

2) /

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تاريخ المناقشة: 2026/06/30

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2026/07/06

تاشيرة الأستاذ المشرف

تاشيرة رئيس القسم

د. صيد فاتح
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

جامعة 20 اوت 1955 "سكيكدة"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم اقتصادية

سكيكدة في 26/04/2021

إستمارة ايداع مذكرة ماستر

نحن الأستاذ/ الدكتور: يوسف نور الدين

المشرف على مذكرة ماستر تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان: محددات اتباع السياسة النقدية في الدول المغاربية في الفترة (1980 إلى 2020) دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل

للطالب: (1) بوعبار يوسف

(2)

نوافق على إيداع مذكرة الماستر باعتبارها استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة

إمضاء الطالب

إمضاء المشرف

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ière de l'Enseignement Supérieur
rsité 20 Août 1955- SKIKDA
té des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

تعـــهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): نبيلة بوعجار

تاريخ الميلاد 1989/03/04 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: 60 نهج الاخوة علوش سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: تقدير و مالي

رقم التسجيل: 259028227 39

وفي يوم: 21 / 05 / 2026

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

محددات البطالة في الدول المغاربية في الفترة 1990-2024 دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل

السنة الجامعية: 2025/2026

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: بو الكور نور الدين

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

نبيلة بوعجار

المصادقة

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

نوان المذكرة

محددات البطالة في الدول المغاربية في الفترة (1980–2024) دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد: الطالبة
– بوعجار نبيلة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
– بوالكور نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الصيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	منقشا
بوالكور نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي نور بصيرتنا بنور العلم، ووفقنا إلى إنجاز هذه المذكرة التي تمثل ثمرة مجهوداتنا في مسارنا الجامعي

نتوجّه بالشكر إلى الله عز وجل الذي سخر لنا هذا العلم وأنعم علينا بالصبر والعزيمة والذي بفضله وصلنا إلى هذه المرحلة.

كما لا يفوتنا أن نقدم الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة تخصص: بنوك ونقود اقتصاد نقدي ومالي وعلى رأسهم الأستاذ المشرف بوالكور نور الدين على مجهوداته وطول صبره وكل التوجيهات والمساعدات التي قدمها لنا لقاء إنجاز هذه المذكرة

هؤلاء الأساتذة الذين أكن لهم كل الامتنان والتقدير

وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في مسارهم العلمي.



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة وروح أمي الطاهرة اللهم أجعل مثواهم الجنة وسائر موتى المسلمين

إلى عائلتي على رأسها زوجي مكيو حليم الذي لم يبخلني في إنجاز هذه المذكرة وكان لي يد مساعدة وسند في حياتي الزوجية

إلى بناتي العزيزات: نسرين، آية، أمينة، إيناس ودنيا قرة عيني وفلذة كبدي أرجو من الله عز وجل أن يجعلهن من البنات الصالحات والمتفوقات في المسار الديني والعلمي

إلى عائلة بوعجار إخوتي وأخواتي وعائلتي الثانية مكيو

إلى زملائي وزميلاتي في المعهد التكوين المهني الشهيد العامري بوجمعة وعلى رأسهم مدير المعهد وأخص بالذكر الأساتذة الكرام من بينهم الأستاذة فردي دنيا

و الاستادة ربوش امال

لكم جميعا كل الاحترام والحب والامتنان

دون أن أنسى أخواتي بمسجد علي الأديب وأخص بالذكر الأستاذة جفال حسينة

راجية من الله سبحانه وتعالى أن يجعلنا من أهل القرءان وخاصته.

ملخص

الملخص:

تهدف ف هذه الدراسة إلى أهم محددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة 1980 – 2024 دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل، تناولت في جانبها النظري مفاهيم حول البطالة و علاقتها بمتغيرات الدراسة ورؤية المدارس الاقتصادية لها من خلال تحديد اهم محدداتها و نوع البطالة و أسبابها و حلولها عبر الأزمنة المعاصرة، إضافة الى عرض الدراسات السابقة سواء كانت محلية ، عربية او دولية التي أبرزت محددات البطالة و على اثرها قمنا بتحديد القيمة المضافة أما في الجانب التطبيقي فقد أجريت دراسة قياسية على محددات البطالة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا) من خلال معطيات مجموعة البنك الدولي حيث قمنا بتحليلها و تفسير تطورها مع التركيز على فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، وسعر البترول) بالاستخدام برنامج Eviewes to ونماذج بانل الساكنة الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة لدول المغرب العربي بعلاقة عكسية، ووجود تأثير سلبي للسياسة المالية على معدل البطالة من خلال الإنفاق الحكومي،

أي وجود علاقة طردية بينهما، في حين تبين عدم انطباق منحى فيلبس في شكله التقليدي حيث توجد علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة بينما يؤشر ارتفاع سعر البترول باعتباره مؤشر إيجابي على انخفاض معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم ، سعر البترول، EVIEWS – PANEL.

Abstract:

This study aims to identify the most important determinants of unemployment in the Maghreb countries during the period 1980-2024. It employs an econometric study using panel models. The theoretical aspect addresses concepts of unemployment its relation with the study variables and perspectives of various economic schools types , causes , and proposed solutions, in addition to reviewing previous studies that highlighted the determinants of unemployment. The applied aspect involves an econometric study conducted on data from a sample of Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, and Mauritania).the The focus is on understanding the nature of the relationship between the independent variables (GDP, government spending, inflation rate, and oil price)the empirical part of the study is based on data obtained from the wold banck using the EViews software and three static panel models: pooled regression, fixed effects, and random effects. The results show an inverse relationship between GDP and unemployment rates in the Maghreb countries, and a negative impact of fiscal policy on unemployment rates through government spending.

In other words, there is a direct relationship between them. However, the Phillips curve, in its traditional form, does not apply, as there is a direct relationship between inflation and unemployment rates. Furthermore, a rise in oil prices is considered a positive indicator of lower unemployment rates.

Keywords: Unemployment, Real GDP, Government Spending, Inflation, Oil Price, panel data, eviews.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

الملخص

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية المتغيرات الدراسة

تمهيد: 6

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبطالة.....7

المطلب الأول: مفهوم البطالة. 7

المطلب الثاني: أنواع البطالة 10

المطلب الثالث: أسباب البطالة والآثار الناجمة عنما 13

المطلب الرابع: علاقة البطالة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى 18

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي.....25

المطلب الأول: من البطالة عند الكلاسيك 26

المطلب الثاني: البطالة في الفكر النيوكلاسيكي 28

المطلب الثالث: البطالة عند كينز 29

المطلب الرابع: البطالة عند النقديون.....32

المطلب الخامس: منحنى فيلبس ونظرية التوقعات العقلانية الرشيدة.....34

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة 39

المطلب الأول: الدراسات المحلية 39

المطلب الثاني: الدراسات العربية.....40

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية 41

المطلب الرابع: تحليل الدراسات السابقة والقيمة المضافة.....42

خلاصة الفصل الأول: 44

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1980 – 2024)

تمهيد: 46

المبحث الأول: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة (1980 – 2024)..... 47
المطلب الأول: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980 – 2024)..... 48
المطلب الثاني: دراسة إحصائية قياسية تحليلية لمحددات البطالة في تونس خلال الفترة 1980 – 2024..... 60
المطلب الثالث: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في المغرب خلال فترة الدراسة (1980 – 2024)..... 70
المطلب الرابع: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في ليبيا خلال فترة الدراسة (1980 – 2024)..... 81
المطلب الخامس: دراسة تحليلية إحصائية للبطالة ومحدداتها في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024..... 93
المبحث الثاني: الإطار النظري القياسي (عرض نموذج البانل وكيفية استخدامه) 103
المطلب الأول: مفهوم بيانات البانل..... 104
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل..... 106
المطلب الثالث: اختبارات نماذج بانل..... 113
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية..... 133
المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:..... 133
المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها 134
المطلب الثالث: نتائج اختبار نموذج الدراسة 134
المطلب الرابع: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
خلاصة الفصل: 142
الخاتمة: 144
قائمة المراجع 146
قائمة المراجع: 147
قائمة الملاحق 156

قائمة الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1: رسم بياني يوضح قانون أوكن	21
الشكل رقم 2: منحنى فيليس	22
الشكل رقم 3: البطالة عند الكلاسيك	27
الشكل رقم4: نموذج التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية	31
الشكل رقم5: البطالة عند النقديون	33
الشكل رقم 6: كيف تؤثر الصدمات في تحركات منحنى فيلبس	35
الشكل رقم 7: منحنى فليبس المعزز بالتوقعات	38
الشكل رقم 8: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2024	50
الشكل رقم 9: تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2024	53
الشكل رقم 10: تطور معدلات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2024	56
الشكل رقم 11: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024	59
الشكل رقم 12: تطور معدلات البطالة في تونس خلال الفترة 1980-2024	62
الشكل رقم 13: تطور الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980-2024	65
الشكل رقم 14: تطور معدلات الانفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1980-2024	67
الشكل رقم 15: تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة 1980-2024	70
الشكل رقم 16: تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة 1980-2024	73
الشكل رقم 17: تطور الناتج المحلي في المغرب خلال الفترة 1980-2024	75
الشكل رقم 18: تطور معدلات الانفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1980-2024	78
الشكل رقم 19: تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة 1980-2024	80
الشكل رقم 20: تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال فترة 1980-2024	83
الشكل رقم 21: تطور الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة 1980-2024	86
الشكل رقم 22: تطور معدلات الانفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة 1980-2024	89
الشكل رقم 23: تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة 1980-2024	92
الشكل رقم 24: تطور معدلات البطالة في موريتانيا خلال الفترة 1980-2024	95
الشكل رقم 25 تطور الناتج المحلي في موريتانيا خلال الفترة 1980-2024	98
الشكل رقم 26 تطور معدلات الانفاق الحكومي في موريتانيا خلال الفترة 1980-2024	100
الشكل رقم 27 تطور معدلات التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1980-2024	102

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1: الإحصائية المجدولة لإختبار (Kpss)	127
الجدول رقم 2: نتائج الاختبارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لعينة الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 . 2024)	135
الجدول رقم 3: نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة	136
الجدول رقم 4: نتائج الآثار العشوائية الخاصة بكل دولة	137
الجدول رقم 5: نتائج اختبار (Ratio Likelihood)للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي	137
الجدول رقم 6: نتائج اختبار (Hausman)للمفاضلة نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	138

قائمة المختصرات:

بالأجنبية	المختصر	بالعربية
Unemployment	UN EMP	البطالة
Inflation	INF	التضخم
Gross domestic product	GDP	الناتج المحلى
Government Spenditure	GS	الإنفاق الحكومي
Price of oil	OIL PRICE	سعر البترول
Fixed Effects Model	FEM	نموذج التأثيرات الثالثة
Randon Effects Model	REM	نموذج التأثيرات العشوائية
Pooled ordinary least squares	pooled ols	نموذج الانحدار التجميعي
difference Stationary	DF	اختبار ديكي فلور البسيط
dic Key-Fuller-Augments	ADF	اختبار ديكي فلور الموسع
Phillips et perro	PP	اختار فيليبس بيرون
Kwiaty kowski, phillips, Schmidt et shin	Kpss	اختيار
Generalized me I had of lloments	GMM	طريقة العزوم المعممة
Algeria	ALG	الجزائر
Tunisia	TUN	تونس
Maghreb	MAR	المغرب
Libya	LIB	ليبيا
Mauritania	MERI	موريتانيا
accelerating inflation rate of unemployment	NAIRU	معدل البطالة الذي يوافق مع معدل ثابت للتضخم

مقدمة

مقدمة

1. توطئة

تحتل البطالة أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، إذ أصبحت الدراسات التي تناولت ظاهرة البطالة محور اهتمام الخبراء الاقتصاديون حيث أصبحت تعاني منها أغلب دول العالم والتي تزيد حدّتها في دول المغرب العربي التي باتت تهدد استقرار مجتمعاتها لما ينتج عنها من آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وباعتبار أن البطالة لها علاقة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول) كمتغيرات مستقلة، والبطالة كمتغير تابع، يستلزم لاستخدام طرق ونماذج كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار معدلات البطالة.

على ضوء ما سبق من معلومات يصبح التساؤل حول المحددات الرئيسية للبطالة بشكل توليفة مثلى على مستوى الاقتصاد الكلي.

2. السؤال الرئيسي:

ما هي أهم محددات البطالة في دول المغرب العربي؟

3. الأسئلة الفرعية:

- هل الناتج المحلي الإجمالي هو المحدد الرئيسي للبطالة في دول المغرب العربي؟
- هل الإنفاق الحكومي هو المحدد الرئيسي للبطالة في دول المغرب العربي؟
- هل التضخم هو المحدد الرئيسي للبطالة في دول المغرب العربي؟
- هل سعر البترول هو المحدد الرئيسي للبطالة في دول المغرب العربي؟

4. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها والتحقق منها:

4-1- الفرضية الرئيسية:

تساهم المتغيرات الاقتصادية المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول) في تحديد البطالة في دول المغرب العربي.

4-2- الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى: يساهم الناتج المحلي الإجمالي في تخفيض معدلات البطالة والإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول.
- الفرضية الثانية: ينطبق قانون أوكن على اقتصاديات دول المغرب العربي.
- الفرضية الثالثة: ينطبق منحنى فيليبس في شكله التقليدي على اقتصاديات دول المغرب العربي.

5. أسباب إختيار الموضوع:

- كون البطالة كظاهرة إقتصادية تواكب التطورات في الآونة المعاصرة.
- الكشف عن أهم محددات البطالة في دول المغرب العربي.
- معرفة نوع البطالة في دول المغرب العربي وأسبابها وآثارها.
- أصبح من الضروري لدول المغرب العربي تبني حلول لظاهرة البطالة.

6. الأهمية والأهداف:

تتأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية ودور المتغيرات الإقتصادية المستقلة في تحديد البطالة في دول المغرب العربي خاصة في ظل التغيرات التكنولوجية التي تواكب العصر الحديث ومن هذا المنطلق التصوري يمكن تحديد أبرز أهداف الدراسة المتمثلة في:

- إعطاء لمحة عن البطالة، أنواعها، أسبابها وآثارها
- إبراز أهم العلاقة بين البطالة والمتغيرات الإقتصادية الأخرى
- تبيان تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية في تحديد البطالة في دول المغرب العربي
- صحة النظريات الإقتصادية وإسقاطها على إقتصادات دول المغرب العربي

7. حدود الدراسة

7-1- الجانب الزماني: يمثل الجانب الزماني في دراسة محددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990 - 2024.

7-2- الجانب المكاني: يمثل في قيامنا بدراسة تطبيقية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا).

8. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

- من أجل الدراسة المعمقة والإحاطة بجميع جوانبها وتحليل أبعادها وللإجابة على الإشكالية إعتمدنا على منهجين:

8-**1- المنهج التاريخي:** تم إستخدامه في الجانب النظري لجميع معلومات الدراسة وعرضها خلال فترة زمنية معلومة، ترتيبها منطقيا وتقديمها بصفة موضوعية.

8-2- المنهج الوصفي التحليلي: تم إستخدامه لتحليل وتفسير المعلومات بما يتماشى ومتطلبات الدراسة التطبيقية.

8-3- المنهج التحليلي الإحصائي: تم إستخدامه في الجانب التطبيقي لأنه يمكننا من تجربة الظاهرة ودراستها بعمق الأمر الذي يوصلنا إلى الإجابة على الأسئلة والإستفسارات العامة وذلك بإستخدام أساليب كمية ونوعية تحليلية.

أما الأدوات المساعدة تتمثل في:

معطيات مجموعة البنك الدولي

- برنامج (Micro soft Excel) والذي تم إستخدامه لغرض لإعداد وتحليل الجداول وتفسير المنحنيات
- إستخدام برنامج EVIEWS لتحليل بيانات الدراسة
- إستخدام نماذج البانل الكلاسيكي الساكن الثلاثة: نموذج الإنحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من أجل إختبار النموذج الملائم لدراسة محددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1980 - 2024).

9. معوقات الدراسة:

صعوبة جمع المعلومات في الجانب التطبيقي

10. هيكل البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع قسمنا الدراسة إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، كما تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث على التوالي الإطار النظري والمفاهيمي للبطالة يليها البطالة في الفكر الإقتصادي ثم الدراسات السابقة والقيمة المضافة آما في الفصل الثاني تطرقنا لدراسة قياسية لمحددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1980-2024) قسم إلى ثلاثة مباحث وهي على التوالي دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في دول

المغرب العربي خلال فترة الدراسة يليها الإطار النظري القياسي للدراسة (عرض نموذج بانل وكيفية إستخدامه) ثم تحليل نتائج الدراسة القياسية، أهم الإقتراحات والتوجيهات بالإضافة إلى أبرز آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية المتغيرات الدراسة

تمهيد:

تعتبر البطالة أحد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تولي أهمية كبرى في العالم بصفة عامة وفي دول المغرب العربي بصفة خاصة، ونظرا لأهميتها مرّت دراستها عبر العديد من المفكرين الاقتصاديين كل حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لذلك الوقت، وعالجها الاقتصاديون بإعطائها محدداتها، وطبيعة العلاقة التي تربطها بهذه الأخيرة، كما أن للبطالة أسباب وآثار نجمت عنها على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى الأشخاص، ودراسة البطالة وعلاقتها بالمحددات الاقتصادية الأخرى، إنما هي وليد ونقاش المدارس الاقتصادية عبر الأزمنة وصولا إلى الوقت الحالي لتبيان أهم الأسباب التي أدت إلى ظهورها وحاول الكثير من الدكاترة والباحثين في علم الاقتصاد معالجة ظاهرة البطالة ودراستها باستخدام أساليب ونماذج قياسية لتحديد أهم محدداتها، ولمعرفة هذه الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة تناولنا في هذا الفصل وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبطالة.

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبطالة

تعددت المفاهيم والدراسات للبطالة عبر العصور لما لها من أسباب اجتماعية اقتصادية وسياسية، وأنواع مختلفة نجمت عنها آثار ونتائج تحملتها الدولة والمجتمع وحاول الباحثون عن كشف أهم العناصر والمحددات التي تأثرت بها البطالة والبحث عن العلاقة بينها وبين هذه الأخيرة محاولين بذلك الكشف عن حقائق هذه الحلقة المفرغة وطبيعة المزج أو التوليفة المثلى بين البطالة وبين الظواهر الاقتصادية الأخرى، ولذلك ارتأينا دراسة هذا البحث من خلال تقسيمه الى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

المطلب الثالث: أسباب البطالة والآثار الناجمة عنها.

المطلب الرابع: علاقة البطالة بالتغيرات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

رأى المفكرون الاقتصاديون أن البطالة كمفهوم واسع له عدة مؤشرات مرتبطة بها وتعددت المفاهيم والتعاريف للبطالة عبر العصور، وكلها تمحورت حول تحديد بعض المصطلحات للوصول إلى تعريف البطالة كظاهرة اقتصادية مهمة.

الفرع الأول: تحديد المصطلحات لتعريف البطالة

لخصت في النقاط التالية:

أولا: العمل

يعتبر العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم، باعتباره وسيلة الإنسان ليكون خليفة في الأرض وبواسطته أقام علاقته الاجتماعية ونمت المجتمعات وازدهرت الحضارات، وتفرعت عنه عدة مفاهيم حديثة مثل: التشغيل، تنظيم العمل، العدالة الاجتماعية، البطالة، علاقات العمل ... الخ.[1]

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد" من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2010، ص 12.

ثانيا: القوة العاملة

يقصد بالقوى العاملة جميع الأفراد من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه وهم في سن العمل، ويستثنى الذين لم يبلغوا سن العمل، والعاجزين عنه كالمقعدين، وتشمل القوى العاملة صنفين من الأفراد:

- القوى العاملة المستخدمة وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجرا وراتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وبصورة أوضح الذي يعملون لدى الغير.
- القوى العاملة العاطلة ويدخل ضمنها الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولأسباب البطالة تعطلوا عن العمل.

ولا يدخل ضمن القوى العاملة من لا يشتغل للحصول على الكسب مثل ربات البيوت عمل المتطوعين في الأعمال الخيرية به.[1]

ثالثا: سوق العمل

يشكل سوق العمل مركز التحليل الأساسي لموضوع البطالة حيث يتم من خلاله التقاء الطالبين والعارضين للعمل، والفئة الأولى تتمثل في الأفراد النشطين الذين لا يملكون عملا سواء تعلق الأمر بالمشتغلين أو العاطلين، أما الفئة الثانية تتمثل في العارضين وهم الهيئات العمومية أو الخاصة.[2]

رابعا: البطال

حسب منظمة العمل الدولية يعرف البطال كالتالي:

"البطال هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل".[3]

[1] جون ديفيد نورسك، نقله إلى العربية محمد عزيز، د محمد سالم كعيبة، "البطالة " مشكلة اقتصادية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط 1، 1997، ص 21.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفرع الثاني: تعريف البطالة

من خلال المؤشرات السابقة نستخلص أن مفهوم البطالة مرتبط أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشطة أو القوى العاملة بأنواعها، وكذلك من خلال تعريف منظمة العمل الدولية للبطال تستنتج أهم التعاريف التي جاء بها المفكرون الاقتصاديون وهي كالتالي:

تعرف البطالة بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج، رغم قدرته عليه، وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظر الزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء كانت إنتاجية أم خدماتية.[1]

كما يراها البعض على أنها "الفرق ما بين كمية العمل المشروطة وكمية العمل المأجورة".[2] يتضح من خلال هذا التعريف أن البطالة تنشأ عندما تكون الفئة الطالبة للعمل أكبر من كمية العمل المعروضة.

وبالتالي فليس كل من لا يعمل عاطل عن العمل، إذ يوجد عدد كبير من الأفراد الذين لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل، لكنهم لا يعملون لأنهم لا يبحثون عنه كالطلبة أملا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى، كما أن فئة أخرى تتمثل في الأغنياء والمتقاعدين كما يستثنى العاطلين عن العمل فئة أحبطت بسبب بحثها الطويل عن العمل، ويشترط في الفرد أن يعتبر عاطلا وفق المعايير التالية:

- أن يكون في سن العمل، ويحدد عادة بين (15 – 65) قادرا على العمل.
- أن يكون راغبا في العمل بأجر وبدون أجر (لحسابه الخاص) متاح للعمل.
- أن يبحث عن العمل وهو الذي يوضع الرغبة الحقيقية في العمل باحثا عن العمل.
- عدم وجود فرصة عمل، وهو أهم الضوابط لاعتبار الشخص عاطلا عن العمل.[3]

ومن هذا المنطلق التصوري للبطالة يمكن إعطاء تعريف للبطالة استنادا لما سبق على أنها "ظاهرة اجتماعية، اقتصادية، سياسية وحتى نفسية يعاني منها الفرد بالدرجة الأولى ثم الدولة والمجتمع ككل".

[1] مانه الأمجد، "دراسته علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة" أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص 3.

[2] محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل" إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص 14.

[3] أحمد سلمان خصاونة، "العمل والبطالة" حالة الأردن، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 15.

الفرع الثالث: قياس البطالة

للاحاطة بحجم مشكلة البطالة، يجب حساب معدل البطالة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة (الأفراد النشطون إقتصاديا)[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الأفراد النشطون}} x100$$

حيث:

حجم قوة العمل = العاملون + المتعطلون.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

نظرا لتقام ظاهرة البطالة عبر الأزمنة اتخذت عدة أشكال منها حسب طبيعة التشغيل، حسب النشاط الاقتصادي حسب طبيعتها الخاصة، وحسب تصنيفات أخرى يراها جد مهمة كلما كان التقدم التكنولوجي والمؤثرات الإقليمية والسياسة الأولية وهي:

الفرع الأول: البطالة حسب نمط التشغيل

وهي المتعلقة أساسا بظروف وطبيعة التشغيل ذاته وتنقسم إلى:[2]

أولا: البطالة السافرة:

وهي حالة تعطل جزئي من قوة العمل المتاحة لسبب وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، لكن بدون جدوى وبالتالي لا يمارسون أي عمل نظرا لظروف اقتصاد الدولة ما مثلا خريجي الجامعة والمعاهد.

[1] أحمد سلمان خصاونة، المرجع نفسه، ص 48-49.

[2] رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، "ظاهرة البطالة" مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد 00، الجزائر، 2018، ص 146.

ثانيا: البطالة الجزئية أو نقص التشغيل

نظر لظروف العمل المتاحة غير المناسبة لشروط الأمن والسلامة التي يمارس فيما الشخص لوقت أقل من وقت العمل المعتاد مما ينجر عنه إنتاجية عمل أقل.

ثالثا: البطالة المقنعة أو المستترة

وهي تلك الناتجة عن تكدس أو تزايد عدد كبير من العمال يفوق الحاجة الفعلية، مما يؤدي إلى نقص وتدنى استغلال مهاراتهم وقدراتهم، وبالتالي تدني الإنتاج في العمل المبذول، ونجد هذا النوع في الدول النامية.

الفرع الثاني: البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

وهي تتعلق بالنشاط الإنتاج والخدمات بعناصرها الأساسية لعوامل الإنتاج، وتنقسم إلى:[1]

أولا: البطالة الاحتكاكية (الفنية)

هذه البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل (طالبي العمل) ولدى اصحاب الأعمال الذين تتوافر لديم فرص العمل (عارضي العمل)، وبالتالي يبحث كل طرف على الآخر، وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية.

ثانيا: البطالة الدورية

تميز الدورة الاقتصادية لأي منتوج بمراحل أولها مرحلة النضج، ثم مرحلة التوسع، وأخيرا مرحلة الزوال أو خروج المنتوج من السوق، فيزداد معدل البطالة في هذه الأخيرة، بداية بتسريح العمال بخفض ساعات العمل بهبوط حجم الإنتاج والعكس صحيح، في مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة.

[1] رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت 1998، ص 23-27.

ثالثا – البطالة الهيكلية

يحدث هذا النوع من البطالة عند ما يكون عدم التوافق بين مهارات وخبرات العمال المتعطلين عن العمل والباحثين عنه، وبين فرص التوظيف المتاحة التي تتطلب تغيير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، وبالتالي اختلال بين الطلب والعرض على العمل.

الفرع الثالث: البطالة حسب طبيعتها الخاصة

يرى المفكرون الاقتصاديون أن هناك بعض الخصائص الذاتية في البطالة يجعلها تصنف كالتالي:

أولا: البطالة الاختيارية

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته حين تخليه عن عمله لعزوفه عنه وفراغه لوقته من أجل البحث عن عمل أفضل يتحصل من خلاله على دخل أعلى فهذا القرار اختياري.[1]

ثانيا: البطالة الإجبارية

تحدث عندما يتم تسريح العمال بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، وهذا راجع لظروف مالية متعلقة بالمؤسسة مثلا حالة زوال المنتوج من السوق.[2]

ثالثا: البطالة الموسمية

وتحدث في حالة المنتجات ذات الطابع الموسمي، خاصة في القطاع الزراعي يسبب موسمية الإنتاج الزراعي، كما قد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي.[3]

الفرع الرابع: تصنيفات أخرى للبطالة

هناك تطبيقات أخرى للبطالة نظرا للظروف الإقليمية وسياسة الدولة والتقدم التكنولوجي وهي:[4]

[1] احمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[3] رحيمي عيسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[4] زيد بن محمد الرماني: "البطالة – العمالة – العمارة " من منظور الاقتصاد الإسلامي، 2001، دار طويق النشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص 15.

أولا: البطالة الإقليمية

وهي البطالة التي تنشأ في إقليم معين بسبب ظروف الإقليم الاقتصادية أو الطبيعة.

ثانيا: البطالة الانكماشية

وهي التي ترجع إلى أسباب أصلية تتمثل في انكماش حجم النشاط في بعض الصناعات وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منه.

ثالثا: البطالة التكنولوجية

وهي الناتجة عن استغناء عن تشغيل عدد معين من العاملين نتيجة إدخال آلات ومعدات وأساليب عمل مستحدثة.

المطلب الثالث: أسباب البطالة والآثار الناجمة عنما

البطالة أسباب اقتصادية، سياسية واجتماعية جعلتها تتفاقم عبر العصور، وهذه الأسباب هي وليدة اللاعقلانية في انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية للحكومات، وعدم الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، مما يجعلها تخلق آثار تعود بالسلب على الدولة والفرد والمجتمع ككل.

الفرع الأول: أسباب البطالة

للبطالة أسباب اقتصادية، سياسية واجتماعية.

أولا الأسباب الاقتصادية

تعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تؤدي الى زيادة معدلات البطالة وأكثرها انتشارا عبر الدول والتي ترجع إلى:[1]

- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف، وهي من المؤثرات الناتجة عن الركود الاقتصادي خاصة مع زيادة خريجي الجامعات.
- التطور التكنولوجي لوسائل الإنتاج واستبدلها العمال، نجمت عنها بطالة في حين أصحاب الأعمال حققوا مداخيل بتقليل نفقات الإنتاج.

[1] رحيمي عيسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 148.

- فترة البحث عن العمل الأفضل قد يتخذ وقتا طويلا والاستقالة من العمل القديم يؤدي إلى بطالة موقتة.
- الاستعانة بالعمالة من الخارج بدافع الخبرة والأبحاث، أدى إلى التخلي عن الداخلية.[1]
- تدنى مستوى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية.
- تباين التوزيع السكاني، فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي.[2]
- عدم توارث الأجيال للحرف والصناعات التقليدية القديمة التي كانت توفر فرص عمل، مما أدى إلى اندثارها تدريجيا.
- جمود سوق العمل في القطاع العام وعدم نموه وضعف مساهمة القطاع الخاص في فتح فرص عمل جديدة.[3]

ثانيا: الأسباب السياسية

وهي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة بالسياسة الخاصة لدولة ما حول الاقتصاد الكلي من خلال الحكومات، وما يصدر عنها من قرارات ومراسيم من شأنها تؤول إلى استحداث ظاهرة البطالة ومن أهم أسبابها:

- قلة الموارد المالية التي تؤدي إلى تقليص المشاريع الاستثمارية للدولة وبالتالي انخفاض مناصب العمل.

[1] رحيمي عيسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] مناقر نور الدين، جمعي سميرة، قاري إبراهيم، "محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1980 – 2014، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي نقترات الإبطاء الموزعة ARDL " المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، الجزائر، 2016، ص 33.

[3] حاسين عكوشي، عز الدين نشاد، أيوب صخري، آليات معالجة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال سياسة التشغيل: الفترة بين 2008 – 2021، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 225.

- انخفاض الإنفاق الحكومي، ويحصل ذلك عندما تلجأ الدولة إلى اتباع سياسات انكماشية مما يؤدي إلى تقليص الاتفاق الاستثماري على الأفراد.[1]
- انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.
- انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.
- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.[2]
- لجوء البنك المركزي إلى سياسة نقدية مشددة، من خلال تحرير سعر الفائدة الذي أثر على مستويات الاستثمار، خاصة المنشآت التي تعتمد من الدرجة الأولى على الإقراض وبالتالي إعاقة توفير المزيد من فرص العمل.[3]

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

مما لا شك فيه أن الأسباب الاقتصادية لا تكفي وحدها لدراسة البطالة ومعرفة أهم محدداتها، بل إن هناك أسباب أخرى ذات أهمية بالغة منها الأسباب الاجتماعية للبطالة التي تمس الفرد تم المجتمع فيما يلي:

- عدم توافق المستوى العلمي وانخفاض مستوى التأهيل للأفراد مع متطلبات سوق العمل.
- عدم توافق دورات التأهيل والتدريب المقدمة من طرف مراكز التكوين المهني والجامعات لطبيعة ومتطلبات العمل الذي كان سيودي من طرف الأفراد.
- التزايد السكاني المستمر وانخفاض الطلب على اليد العاملة.[4]
- عدم توارث الأجيال للحرف والصناعات التقليدية القديمة التي كانت توفر فرص عمل مما أدى إلى اندثارها تدريجيا.

[1] صاولي مراد، عبد الرحمان فارس، "محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الارتباط الذاتي (VAR): خلال الفترة (1970-2015)، مجلة أبحاث اقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائري، 2017، ص238.

[2] رحيمي عيسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 148-149.

[3] مناقر نور الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[4] صاولى مراد عبد الرحمان فارس، مرجع سبق ذكره، ص 238.

- زيادة عدد الخريجين الجامعيين بمعدلات تفوق الحاجة الفعلية لسوق العمل والتراجع عن سياسة التوظيف المباشر للخرجين الجامعيين في بعض الكليات التي كان يتم تعيين خريجيها إلزاميا.[1]
- غباب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على البطالة

عند تزايد معضلة البطالة كظاهرة اقتصادية سياسية واجتماعية، ينجر عنها آثار تنعكس سلبا على الدولة، المجتمع، والفرد، ومنها التي تمس الاقتصاد الكلي خاصة.

أولا: الآثار الاقتصادية

- انخفاض الناتج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل اعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
- تكلفة إعادة العاطلين، وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان والإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل وكذلك زيادة تكاليف التعليم يصبح غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل.
- انخفاض حجم الإيرادات عن مداخيل الضرائب على الأجور بسبب البطالة.[2]
- كلما كانت نسبة البطالة مرتفعة أدى ذلك إلى زيادة قيمة الاستهلاك التلقائي مما يؤدي إلى التقليل في نسبة الادخار، وبالتالي صعوبة تمويل الاقتصاد خاصة وان الفئات الفقيرة والعاملة تتميز بميل حدي للاستهلاك المرتفع، مما يؤدي إلى تأخر عتبة المردودية.[3]

[1] حاسين عكوشي، عز الدين نشاد، أيوب صخري، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2] رحيمي عيسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[3] بركات أحمد، البطالة التحدي في المغرب العربي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2012، ص 17.

ثانيا: الآثار السياسية

أدت البطالة إلى المساس بالكيان السياسي للدولة، الآثار السياسية للبطالة لخصت في النقاط العامة التالية:

عندما ينفذ صبر المتعطلين عن العمل وعدم إيمانهم بالوعود والآمال الطويلة يرفع شعار التمرد والمس وانتهاك ممتلكات الدولة وترف المواد بدافع اين العدالة الاجتماعية، كما أن سياسة العنف المفرط لا يكلف إلا المزيد من القلق والاضطراب وتفاقم الأزمة.[1]

كما تؤدى البطالة إلى التطرف والإرهاب والهجرة الخارجية بطرق شرعية أو غير شرعية بحثا عن فرص عمل أحسن للعيش.

كما قد تؤدي لكم إلى اضطراب الأوضاع مما ينجر عنه عدم الاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها.[2]

ثالثا الآثار الاجتماعية:

انجرت عن البطالة آثار اجتماعية لا تخص البطال فقط وإنما أسرته، أدت على فك العديد من العائلات وأهم هذه الآثار هي:

- ارتكاب جرائم للحصول على الدخل للبطالين وأسرهم، مما ينجر عنه إحباط نفسي سيئ ومضطرب.
- التخلف الاجتماعي في الرعاية الصحية والتعلم والإطعام والإيواء نتيجة عدم القدرة على سد الحاجيات الأسرية.
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد سن الثلاثين للإناث والذكور مما يترك آثار سيئة خاصة النفسية.[3]

[1] احمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 365.

[2] رحيمي عيسى، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[3] رحيمي عيسى، وآخرون، مرجع نفسه، ص 149.

- تفقد ربّ الأسرة الشعور بالمسؤولية مما يؤدى الى اهتزاز في عدم الثقة من طرف أفراد أسرته، وبتالي يواجه الجميع حالة من التوتر والقلق.[1]

المطلب الرابع: علاقة البطالة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى

تأثر البطالة بالزيادة أو بالنقصان في معدلاتها إنما هو ناتج عن التوليفة المثلى بالعلاقة بينها وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهي: النمو الاقتصادي، التضخم والانفاق الحكومي، وكلها تدور في حلقة مفرغة تربطها علاقة وأثرت كثيرا لتنعكس بالإيجاب أو بالسلب على الاقتصاد الكلي:

الفرع الأول: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في دخل الدولة الإجمالي أو الدخل الفردي، حيث يستخدم مصطلح الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي على أنهما مترادفان للتعبير عن الناتج الاقتصادي الإجمالي من السلع والخدمات.[2]

وتقر الدراسات والبحوث الأكاديمية بوجود ترابط في مستوى العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والتغير في معدلات البطالة، وحسب التفسيرات النظرية للعلاقة العكسية بين المتغيرين بحيث يعتبر قانون أوكون من أشهر النظريات في الاقتصاد الكلي التي تدرس الترابط الحاصل بينهما سنة 1962 بحيث تبلورت هذه النظرية من خلال ملاحظة أوكون أن الزيادة في العمال مطلوب عادة وفى الكثير من الأحيان من أجل إنتاج سلع وخدمات لاقتصادها للحصول على الكثير من اليد العاملة بالاعتماد على استراتيجيات وإجراءات تجعل من العمال يعملون لساعات أطول، وبالتالي يرى أوكون أن معدل البطالة هو نتيجة مستنبطة من كمية العمالة المستخدمة في الاقتصاد بغية الحصول على مخرجات معينة من الإنتاج وتوصل أن هناك علاقة سلبية بين معدلات البطالة (كمتغير تابع) ونسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير

[1] زيد بن محمد الرماني، مرجع نفسه، ص 28.

[2] وسام حسني، محمد ربيعة، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الدول العربية باستخدام نماذج البانل الديناميكية خلال فترة (1980-2019)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2017، ص 613.

مستقل) حيث يتوقع أن زيادة الناتج بمقدار 3 % يقابله انخفاض نسبة البطالة بـ 1% وهذا باستخدام أساليب النمذجة القياسية*.[1]

وبالنسبة له يرتبط معدل البطالة المرتفع بالإمكانيات غير المستقلة، وبذلك يكون معدل الإنتاج الفعلي أقل من إمكانياته، وبالتالي فإن معدل البطالة المنخفض يقلل من الفرق بين معدل الإنتاج الفعلي والمحتمل.[2]

وأكد اركون ضمن هذه العلاقة على ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن، إذ تتراوح مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي بين 0.35 و 0.40 العلاقة بينهما تكون بصيغتين مختلفتين.

- **وفقا لنموذج الفرق:**

يتم في هذا النموذج الربط بين التغير في معدل البطالة بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكانت نتيجة التقدير على الشكل التالي:

$$\Delta Ut = -0.3\ \Delta Yt + 0.3 + ut$$

حيث إن: البطالة t، فترة زمنية معينة ut: معدل البطالة في فترة زمنية معينة t

ΔUt = هو التغير في معدل البطالة.

ΔYt: هو التغير ف الناتج المحلي الإجمالي.

تعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة، يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كل ثلاثة أشهر.

* النمذجة القياسية: هي النموذج الأمثل لقياس البطالة بأهم محدداتها (تضخم، ناتج محلي، انفاق حكومي، ...الخ).

[1] مانة الأمجد، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

[2] مالكي عمر، دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون okon في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 788.

- **وفقا لنموذج الفجوة:**

يبين هذا النموذج العلاقة بين الفارق في معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي القريب من 4% (3,72%) والفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومستواه الممكن (المحتمل) أو ما يسمى بـ فجوة أوكون، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:[1]

$$U_t = 0,36\ GDP_t + 3,72 + U_t$$

حيث: GDP :Global development public (الناتج المحلي الإجمالي)

ومن خلال ما ذكر للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يتضح جليا بإتباع السياسات الحكومية لتقليص معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفرض لزيادة النمو الاقتصادي زيادة في التوظيف أو التشغيل وبالتالي انخفاض في معدلات البطالة.[2]

ارتفاع في معدلات النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

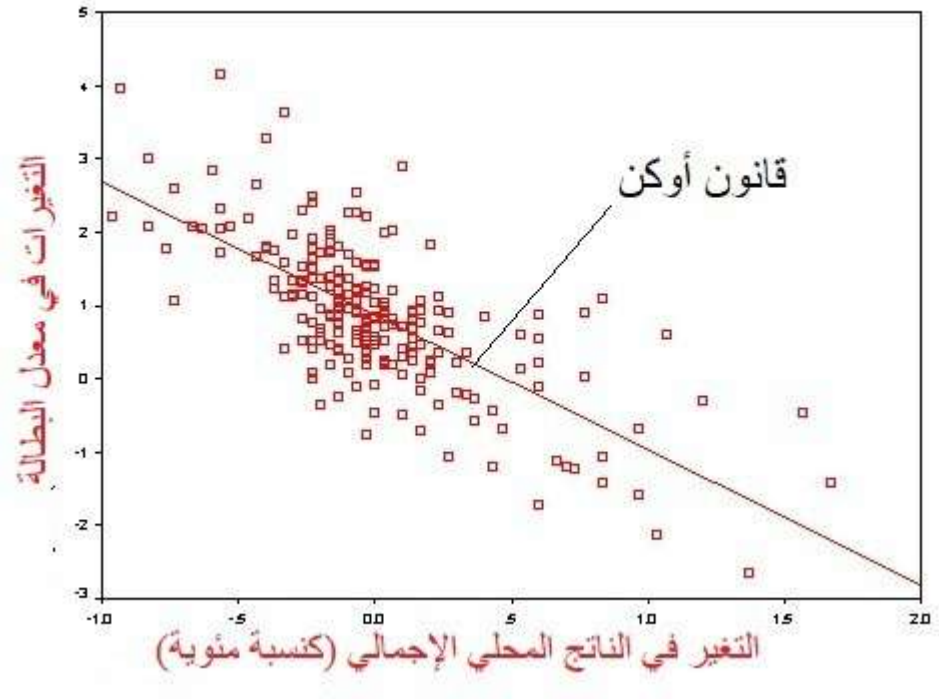
وحسب أوكن فهبوط الإنتاج يدفع بالشركات نحو تقليص عناصر إنتاجها من العمالة لذا لا يتم تعيين أفراد جدد كما يتم تسريح بعض القائمين بالعمل فعلا.

والحركة المتبادلة الملحوظة بين البطالة والإنتاج بالعلاقة الرقمية معنى ذلك أنه إذا هبط مستوى الإنتاج في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة إلى مقدار 98% فإن معدل البطالة سيرتفع بمقدار نقطة مئوية، والشكل التالي يوضح كيف يتحرك كل من البطالة والإنتاج معا على مدار الوقت.

[1] سمير حفاصى، عبد القادر خليل، "دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة (1990–2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2015، ص 141.

[2] إسلام عبد الله علي حسن، "محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990–2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد التطبيعي، كلية الدراسات التجارية، السودان، 2016، ص 39.

الشكل رقم 01: رسم بياني يوضح قانون أوكن



المصدر: سامو يلسون، نورد هاوس: "علم الاقتصادي"، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، لبنان، 2004، ص 690.

وفقا لقانون أوكن يرتفع معدل البطالة بنحو نقطة مئوية عند كل هبوط لمستوى الناتج المحلى الإجمالي بمقدار 2 % مقارنة بمستوى الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة، ويوضع هذا الرسم البياني أن التغيرات في معدلات البطالة يتم التنبؤ بها بصوره جيدة من خلال معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وهي أهم النتائج المنطقية لقانون أوكن دون ارتفاع معدلات التضخم، وبعبارة أوضح يتعين أن يواصل سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى يتسنى الحفاظ على استقرار معدل البطالة، لذلك إذا ما أردنا خفض معدل البطالة يتعين أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي على نحو أسرع من نمو الناتج المحلى المتوقع لعدل في ظل التشغيل الكامل للموار المتاحة.[1]

الفرع الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم

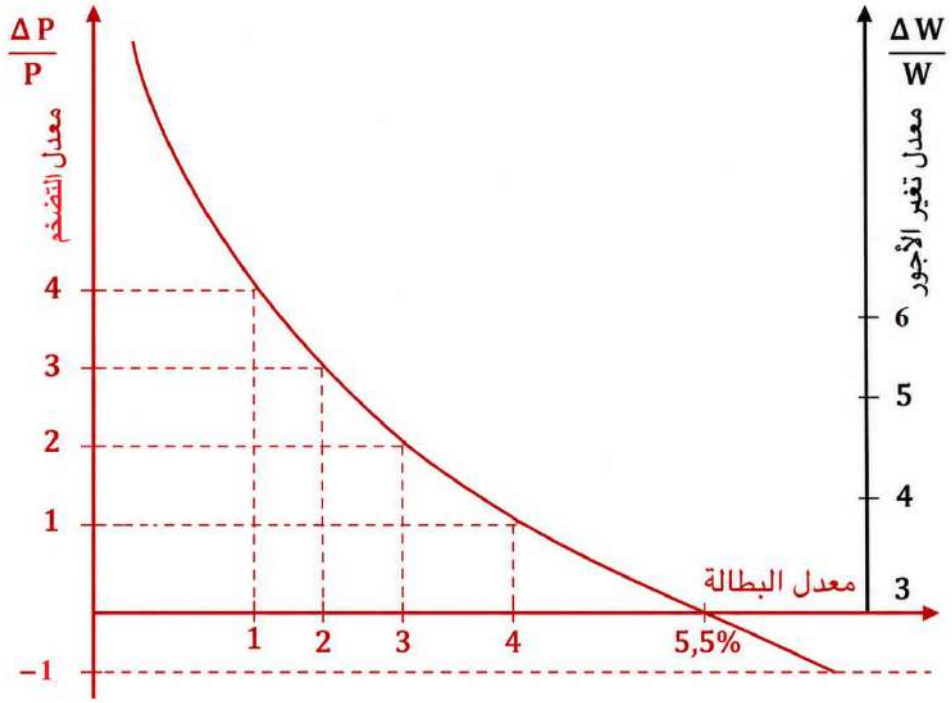
تتبع الحكومة لدولة ما سياسات مالية تتمثل في زيادة الكتلة النقدية في نظام التوظيف أو التشغيل من خلال النمو الاقتصادي لمحاربة ظاهرة البطالة، وهذه الزيارة بمثابة التضخم مما آثار اهتمام وجدل

[1] سامو يلسون، نورد هاوس: "علم الاقتصادي"، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، لبنان، 2004، ص 690.

المفكرين الاقتصادين حول العلاقة بين البطالة والتضخم، ومن ضمنهم فيليبس، حيث لاحظ وجود علاقة قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في معدلات الأجور النقدية، وأصبحت هذه العلاقة تعرف بمنحى فيليبس من هذا المنطلق ساد الاعتقاد أن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل محاربة التضخم، وأن وجود معدل معين من التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل، لذلك لابد من التوليفة المثلى بين معدل مقبول للبطالة ومعدل معتدل للتضخم.[1]

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل

الشكل رقم 02: منحنى فيليس



المصدر: د/أحمد سليمان، محاولة العمل والبطالة، حالة الأردن، (1973-2009)، ص 111.

يتضح من خلال المنحى البياني وجود دالة متناقصة ليست خطية بين المؤشرين، وبالتالي يعبر فيليس عن: "وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمى ومعدل البطالة.[2]

[1] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 109-110.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 28.

حيث تكون معدلات التغير في الأجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة، وتكون معدلات التغير في الأجور النقدية منخفضة عند ارتفاع معدلات البطالة، كما آن في منحنى فيليبس يقع المحور الأفقي عند معدل البطالة فقي عند معدل البطالة المحدد بـ (5.5%) وهو المعدل الذي يضمن استقرار في الأجور الإسمية، أي أن ذلك المعدل لا ترافقه زيادة. [1] $(\Delta w / w = 0)$

بالإضافة إلى ذلك تكمن خلف ذلك المنحنى خاصية هامة تتعلق بحساب التضخم حيث كلما ارتفعت إنتاجية العمالة (أي الإنتاج عن كل عامل) بمعدل مستقر يبلغ 1% سنويا ومع افتراض الشركات بتحديد الأسعار على أساس متوسط تكاليف العمالة بذلك تتغير الأسعار بشكل دائم وفقا لمتوسط تكاليف العمالة لكل وحدة انتاج.

ارتفاع الأجور بـ 4% ← ترتفع الإنتاجية بـ 1% ← يرتفع متوسط تكاليف العمالة بـ 3% ← ترتفع الأسعار بـ 3%.

وحسب الرسم البياني يشير إلى العلاقة قصيرة الأجل بين التضخم والبطالة، ويمكن تلخيص ما سبق بالعلاقة التالية:

(معدل التضخم) = (معدل نمو الأجر) – (معدل نمو الإنتاجية).[2]

كما يتضح من الشكل السابق أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين نسبة تغير الأجور الإسمية والبطالة، حيث كلما كانت نسبة تغير الأجور الإسمية مرتفعة تكون البطالة منخفضة، أما ارتفاع معدل البطالة فيوافق التغير الضعيف أو السلبي للأجور الإسمية وبالتالي العلاقة غير خطية مما أثبت أن هذه العلاقة العكسية موجودة أيضا بين البطالة والتغير في المستوى العام للأسعار (التضخم).[3]

ومن هذا المنطلق وجد فيليبس علاقة عكسية ثابتة عندما تكون البطالة مرتفعة تؤدي إلى زيادة الأجور ببطيء، وفي حالة الانخفاض ارتفعت الأجور بسرعة وبالتالي كلما انخفض معدل البطالة كان سوق

[1] إسلام عبد الله علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] ساموبلوس نورد ماوس، مرجع سبق ذكره، ص 715–716.

[3] متيوى رحمة، "البطالة بين منفى فيلبس وعلاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 1989–2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2015، ص 21.

العمل أكثر إحكاما، لذا على الشركات أن ترفع الأجور بشكل أسرع لجذب العمالة النادرة مع ارتفاع معدلات البطالة، من هنا تخلق قائمة خيارات السياسة الحكومية حيث إذا كان معدل البطالة 6 %.

قد تحفز الحكومة لخفض البطالة الى 5 % مما يشير أن التكلفة من حيث التضخم الأعلى ستكون أكثر بقليل من نصف نقطة مئوية أما إذا واجهت الحكومة في البداية معدلات بطالة منخفضة فستكون التكاليف أعلى بكثير، فخفض البطالة من 5 إلى 4 بالمئة يعنى زيادة كبيرة في معدل التضخم بمقدار الضعف حوالي نقطة مئوية وربع.[1]

الفرع الثالث: علاقة البطالة بالإنفاق الحكومي

يعرف الإنفاق العام على أنه حجم التدخل والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.[2]

ويؤثر الإنفاق العام في صورة إعانات اجتماعية من طرف الدولة لصالح بعض الفئات الطبقية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، كما أن تمويل المشاريع الضخمة يخلق فرص عمل عديدة حيث تهدف الدول المتقدمة إلى إتباع سياسة التوظيف الكامل وبالتالي الضغط على معدلات البطالة.[3]

وتستخدم الدولة أدوات الدراسة المالية بمختلف أشكالها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل ما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق التشغيل الكامل.
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم).
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

[1] كشاش منير، زناقي احمد، "اختلال التوازن في سوق العمل"، دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر: منحنى فيليبس الأصلي" مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 462-463.

[2] رسام حسيني، محمد ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص 615.

[3] صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، مرجع سبق ذكره، ص 241.

نستطيع القول أنه من خلال السياسة المالية التي تنتهجها الدولة في الانفاق العام لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في التشغيل الكامل، يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والتي بدورها تعطي أهمية بالغة في سوق العمل وخلق مناصب عمل جديدة، وبتالي تقليص عدد من العاطلين عن العمل، فهناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل وعلاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة أي كلما زادت النفقات العمومية انخفضت معدلات البطالة.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل، فإنه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية، زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي يرتفع مستوى الدخل والتوظيف فتنخفض معدلات البطالة أما إذا كان مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل فيمكن استخدام سياسة مالية انكماشية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة معدلات الضرائب لكي ينخفض مستوى الطلب الكلى.[2]

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي

مرت دراسة ظاهرة البطالة عبر العصور وتعددت بتعدد المدارس والمفكرين الاقتصاديين بتحديد أسبابها، أنواعها ومحدداتها كل حسب طبيعة البيئة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والإيديولوجية ابتداء من المدرسة الكلاسيكية الى غاية المدرسة الحديثة باستخدام أساليب وأدوات لقياسها وتحديد العلاقة بينها وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهذا مع التطور الاقتصادي وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك.

المطلب الثاني: البطالة عند النيوكلاسيك.

المطلب الثالث: البطالة عند كينز.

المطلب الرابع: البطالة عند النقدويون.

المطلب الخامس: منحنى فيليبس ونظرية التوقعات العقلانية الرشيدة

[1] حدادي محمد لمين، مراد زايد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة بين 1990-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 5، عدد 1 مكرر، الجزائر، 2017، ص 72.

[2] مايكل ايدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص 127.

المطلب الأول: من البطالة عند الكلاسيك

يركز الاقتصاديون في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأسمال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية وهذا من خلال تركيز على مبدأ التوازن العام "قانون ساي" حيث يكون التبادل على أساس المقايضة مع تساوي الادخار والاستثمار وبالتالي استحالة حدوث بطالة.[1]

وعند اختلال التوازن بينهما يكون معدل سعر الفائدة هو الذي يعيد التوازن ففي حالة الادخار أقل من الاستثمار في عرض العمل أكبر من الطلب عليه فيتم انخفاض الأجور إلى المستوى لاستقرار التوازن الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل أين ترتفع الأرباح وتنخفض التكاليف ويزيد الطلب على العمل كما يرى الكلاسيكيون أن لا دخل للدولة في جهاز الأسعار وعدم وضع أي قوانين تحدد مستويات الأسعار.

واستبعد الكلاسيكيون إمكانية حدوث الكساد أو البطالة لكنهم لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية والتي تنشأ من خلال اختيار العمال التعطل عن العمل على أن يقبلوا بالأجور المنخفضة في السوق ومستوى الأجور هو المحدد الرئيسي للبطالة.[2]

وتقرر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية ولا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، ولم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق أقصى ربح وحريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية.

ويعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق ولا تبرر البطالة كصورة مجسمة للاختلال فيه إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم آلية للسوق بالإصلاح هذا اللاتوازن واختفاء البطالة، وبالتالي فإنها بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد

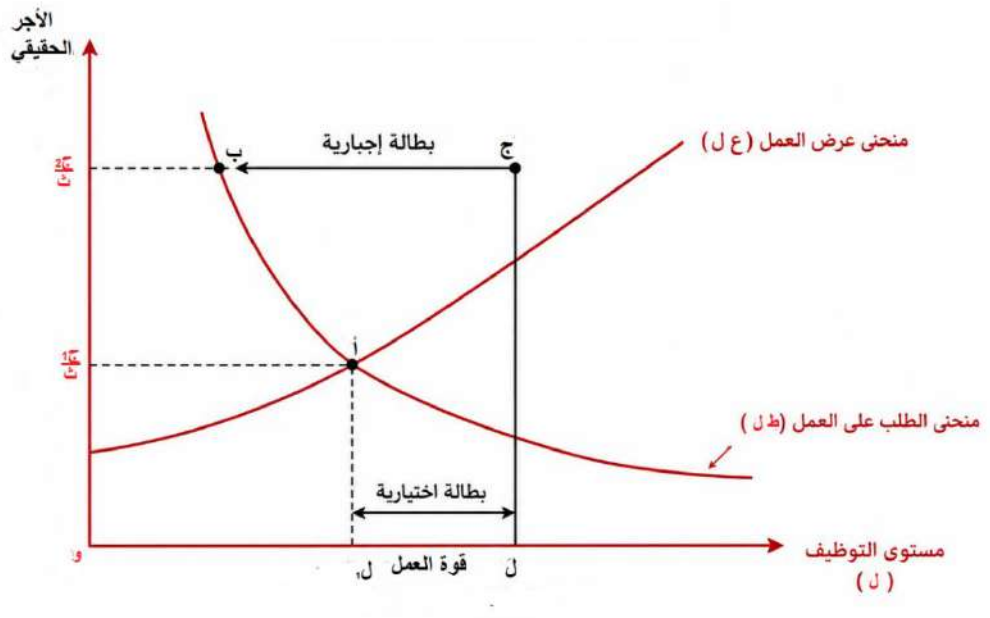
[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

في خلق التنافس على فرص العمل المتاحة والقبول بالأجر السائد أقل وبالتالي انخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حينئذ البطالة.[1]

ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: البطالة عند الكلاسيك



المصدر: على عبد الوهاب نجار، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علميا، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص 35.

يتضح من خلال أن سوق العمل بتوازن عند النقطة (أ) حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، وبالتالي فإن مستوى التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة يتحقق عند المستوى (و، ل 1) وهو الذي يبين أن العمال قادرين وراغبين عند أجر التوازن ج1/ث، أما المسافة بين (ل1، ل) تمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن ج1/ث، وبالتالي فإنها بطالة اختيارية.

[1] مدنى بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص 239-240.

وعند ارتفاع الأجر الحقيقي* عن أجر التوازن* يؤدي إلى ظهور فائض عرض في سوق العمل وهي حالة استثنائية وتظهر البطالة الإجبارية بالمسافة بين (ب، ج) مما يخلق التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة (أ) وهنا تختفي البطالة الاخبارية ويحدث العكس عند أي مستوى للأجر أقل من أجر التوازن (ج1/ث) وبالتالي فإن مرونة الأجور والأسعار تتكفلان بالقضاء على ظاهرة البطالة الإجبارية في سوق العمل.[1]

المطلب الثاني: البطالة في الفكر النيوكلاسيكي

تحصر المدرسة النيوكلاسيكية أربع فرضيات أساسية يتعين توفرها في سوق العمل وهي امتداد للتيار الكلاسيكي حيث تعطي أهمية أكبر للطلب وتوازن الاقتصاد ككل وأهم هذه الفرضيات.[2]

الفرع الأول: تعدد العارضين والطالبين للعمل

الأسعار السائدة في السوق هي معطاة ولا يمكن للعارضين والطالبين للعمل آن ين في مستويات الأجور لضآلة نصيبهم في السوق وعليهم أن يكيفوا سلوكهم بناء على هذه الأجور.

الفرع الثاني: التجانس

يقتضي تجانس وحدات العمل بوجود مؤشر الكفاءة والمهارة مما يجعل تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا وهذا يسمح بالتفرقة بين الأجراء.

الفرع الثالث: حرية دخول وخروج عنصر العمل

لا توجد عوائق فيما يخص عقود العمل في ظل ظروف دائمة المرونة والحركية الاخرة من وإلى السوق والمفاوضة للتصدي السريع لأي طارئ.

---

* **الأجر الحقيقي:** وهو القدرة الشرائية للسلع والخدمات ويأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار.

* **أجر التوازن:** وهو الأجر الذي يتحقق عند المساوات بين عرض العمل والطلب على علي العمل.

[1] لموتى محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية للفترة 1970-2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009، ص 15.

[2] لموتى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

الفرع الرابع: وجود الشفافية

تقتضي المعرفة التامة بظروف سوق العمل حتى يكون كافة العاملون والمنتجون على علم بكل الظروف والأوضاع السائدة في سوق العمل.

ومما تجدر الاشارة إليه في هذا الخصوص أن التنبؤ كلاسيك أعادوا تأكيد ثقتهم في قانون ساي للأسواق ومن تم نفوا احتمالات وجود بطالة على نطاق واسع في ظل المنافسة الكاملة، مرونة الأسواق، وعدم جمود الأجور فإن البطالة التي تسود في أي فترة لما تكون بطالة اختيارية أو هيكلية باستثناء الظروف الاستثنائية بالحروب والكوارث الطبيعية مثلا وركزوا اهتمامهم على المدى القصير والمحدد الأساسي للبطالة بالنسبة لم هو النمو الاقتصادي والتغيير التكنولوجي من خلال تركيزهم على الإنتاجية الحدية لوحدات العمل والتجانس في عنصر العمل.[1]

ويمكن معالجة البطالة بأدوات غير سوقية وهذا من خلال المستوى التوازني للدخل أقل وهذا بالتوظيف الكامل لوجود فائض في سوق العمل الأمر الذي من شأنه دفع الأجور ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض وبالتالي الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض العقود وانخفاض في سعر الفائدة، مما يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار والتوثيق والدخل وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا.[2]

المطلب الثالث: البطالة عند كينز

تكسب المدرسة الكينزية إلى جون ما يرند كينز الذي اعتمد في تحليله لظاهرة البطالة على أهم العناصر التالية:

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي عكس قانون ساي الذي اعتمد على العرض كونه يخلق الطلب.
- ضرورة تدخل الدولة لضمان تسوية الإختلال القائم في سوق العمل، سوق السلع والخدمات وسوق رؤوس الأموال.
- الضرورة الاهتمام بالاقتصاد الكلي عكس الكلاسيكيون اهتموا بالاقتصاد الجزئي.

[1] رمزي زكي، مرجع سيق ذكره، ص 272-273.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

- يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة عكس المدرسة الكلاسيكية يتحقق التوازن الاقتصادي عند التشغيل الكامل.
- الأسعار تخضع للجمود عكس الكلاسيك الأسعار تخضع للمرونة.[1]

ويرد كينز في تحليله للبطالة خاصة في مرحلة الكساد التي امتدت لفترة طويلة إبان الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) على أساس أن البطالة هي جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الدخل الكلى وهذا ما يطلق عليه عند كينز بالطلب الفعال والمزيد من هبوطه يؤدي الى المزيد من البطالة إذن:

زيادة الطلب الفعال ← زيادة الإنتاج ← زيادة التوظيف[2]

وقد بين كينز أن مشكلة البطالة تعود إلى العلاقة بين الادخار والاستثمار فالتغيير في الاستثمار هو المسؤول الأول عن التغيير في الدخل والمستوى التوازني للدخل سيكون في الغالب عند مستوى يقل عن مستوى التوظيف الكامل لأن الادخار أكبر من الاستثمار لذا ضرورة تدخل الدولة من أجل التأثير على حجم الطلب الكلى الفعال حتى يرتفع إلى مستوى التوظيف الكامل.

من هذا المنطلق التصوري تستطيع القول أن نوع البطالة في هذه المرحلة هي البطالة الإجبارية والمحدد الأساسي لها هو التضخم نظرا لفترة الكساد التي اتخذت فترة طويلة.[3]

ولا يقرر كينز أن التوازن الكلي في الاقتصاد يتحقق عند التوظيف الكامل فقط بل يتحقق عند أي مستوى من مستويات التوظيف ومن ثمّ يتحقق مستوى البطالة وقد يظل فترة طويلة دونما فترة في الاقتصاد على إجراء تصحيح ذاتي للبطالة في الأجل القصير من خلال تحريك الطلب الكلي.[4]

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010، ص 22-23.

[2] زينب بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] احمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

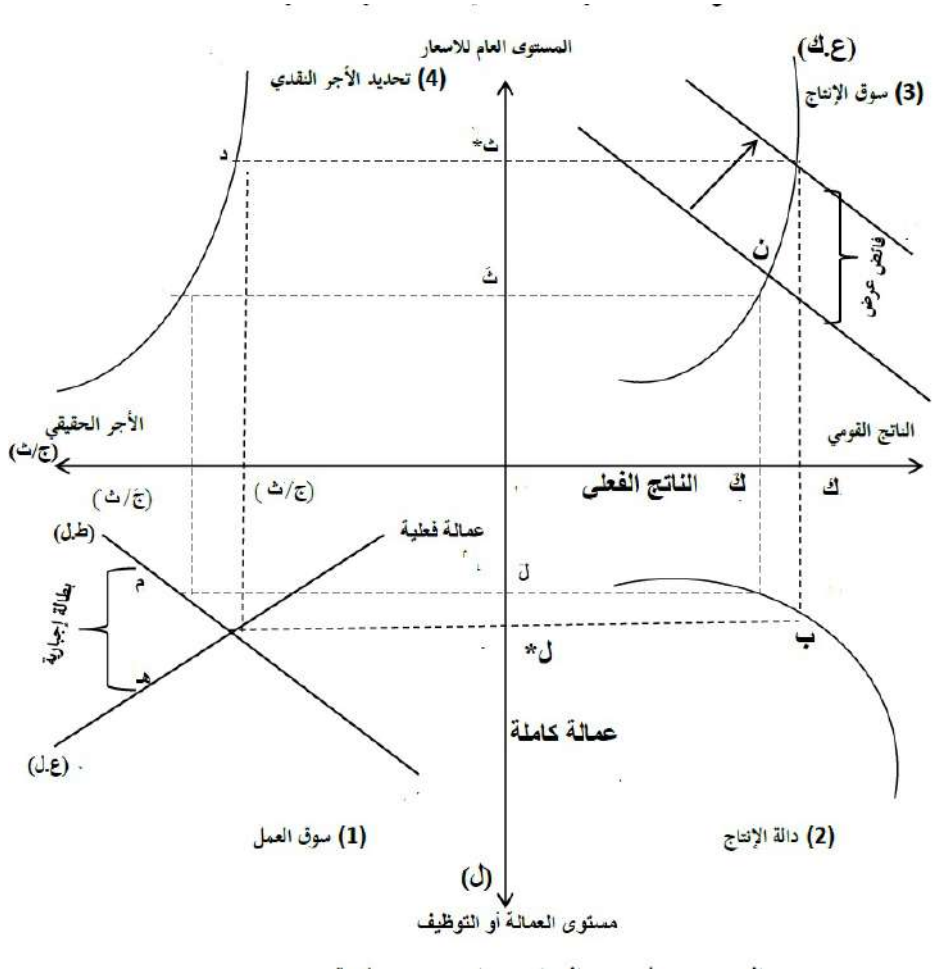
[4] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

بالإضافة إلى ذلك يعتقد أصحاب الفكر الكينزي أنه يمكن للحكومة التأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي وذلك من خلال اتخاذها لإجراءات نقدية أو مالية لتغيير الطلب الإجمالي، وهذا بتعزيز سياسات النمو وتدعيمها بالسياسات المالية والنقدية الملائمة لتحجيم التأثيرات المفرطة للدورة الاقتصادية.

وتؤكد المدرسة الكينزية على أهمية ضوابط السياسة المالية التي من شأنها تقليص التأثير المضاعف للصدمات غير المتوقعة.[1]

ويتضح ذلك من خلال التمثيل البياني التالي:

شكل رقم: 4 نموذج التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[1] ساموبلسون، نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص 733.

يتضح من خلال الشكل رقم 4 عندما يكون الأجر أعلى من أجر التوازن (جَ، ث) يؤدي إلى بطالة إجبارية تقدر بـ (هـ م) ويكون كل من مستوى التوظيف ومستوى الإنتاج أقل من مستويات التوظيف الكامل في هذه الحالة يتطلب الأمر زيادة الطلب الكلي من خلال انتهاج سياسات مالية توسعية كما يتحقق مستوى التوظيف الكامل.

غير أن وفقا لكينز معوقات لحل مشكلة البطالة الإجبارية منها التقدم الفني وزيادة رصيد رأس مال في المجتمع وأن وجود البطالة بحد ذاتها يعدّ سببا من أسباب قصور الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض الدخول وتدني الانفاق في آن يزيد من حدتها ومن هذا المنطلق أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة الإيجابية وذلك بالاستخدام السياسات المالية.[1]

المطلب الرابع: البطالة عند النقديون

تعتقد المدرسة النقدية أن التقلبات التي تحدث في مستوى الناتج والدخل والتوظيف راجعة إلى أخطاء في السياسة النقدية وإلى تدخل الدولة في آليات السوق، بذلك لم تتم صحة قانون ساي للأسواق ويرون أن للنقود دورا كبيرا في الاقتصاد القومي.[2]

وتدخل الدولة في السياسة الاقتصادية أدى إلى سوء كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل حيث تعتبر الإعانات المقدمة من طرفها للأفراد تعطل من فعالية الطلب الفعال في سوق العمل فتخلق البطالة الاختيارية لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية وعدم تدخل الدولة هو الحل الأنجح لحل مشكلة البطالة من خلال تفاعل آلية العرض والطلب في السوق.[3]

لذلك فإن المحدد الرئيسي للبطالة حسب النقديون هو التضخم حيث ارتبط كظاهرة اقتصادية ارتباطا وثيقا بالبطالة ويرون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر عنها من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.[4]

---

[1] لموتى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] مايكل ايدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 427.

[3] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

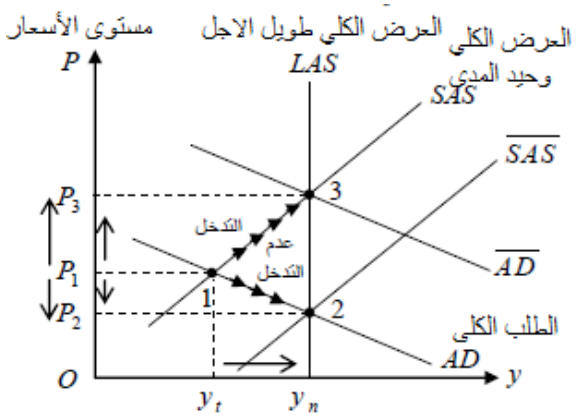
[4] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

وتعتبر القاعدة النقدية جزءا رئيسيا من الفكر الاقتصادي النقدي أي أن تعمل السياسة النقدية المثلى على تحديد نمو العرض النقدي عند معدل ثابت في كافة الظروف الاقتصادية ويتحقق بذلك إتاحة الفرصة لأسعار الفائدة للارتفاع بصورة حادة وكافية لتقليص الطلب الإجمالي ورفع البطالة علاوة على الإبطاء من سرعة نمو الأجر والسعر، كما أن السياسة النقدية الصارمة والجديرة بالثقة من شأنها تقليص التوقعات التضخمية بدون آثار جانبية، إذ يعتبر نمو العرض النقدي هو المحدد الرئيسي للنمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وتتسم الأسعار والأجور نسبيا بالمرونة ونسبة النمو تتراوح ما بين 3% إلى 5% سنويا مصحوبا بأسعار مستقرة على المدى البعيد وهذا من شأنه تخفيض معدلات البطالة.[1]

ويعتقد النقديون أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم ويخفض توقعات العمال فيما يتعلق بمستوى الأسعار، والعمال سوف يعدلون من طلبهم على الأجور ويعود بذلك معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي.[2]

ويتضح من خلال المنحنى البياني في حالة حدوث بطالة مرتفعة يرى النقديون أن هناك خيارين سياسة نشطة وسياسة غير نشطة.

شكل رقم5: البطالة عند النقديون



المصدر: صدوق عبد الحفيظ، "التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة (1985-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 66.

[1] يحيى بونشية، لخضر عدوكة، زهرة بوقلي، "محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 2، العدد 02، الجزائر، ص 65.

[2] ساموبلسون، نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص 736 – ص 748.

تتمثل السياسة غير النشطة عند النقديون وهو عدم تدخل الدولة فإن منحنى العرض الكلي SAS سينتقل نحو اليمين عبر الزمن إذا ترك لحاله مما ينتقل الاقتصاد من النقطة 1 إلى النقطة 2 حيث يتم استرداد التشغيل الكامل Yn ويعود معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي Un وتكلفة عدم التدخل تتمثل في مقدار الخسارة في الإنتاج والتكلفة النفسية للبطالة المرتفعة التي حدثت عند مستوى الإنتاج التوازني Yt أقل من المستوى الطبيعي للإنتاج Yn وتكلفة عدم التدخل التي تحدث في الفترة التي يستغرقها الاقتصاد حتى يصل إلى مستوى الناتج الطبيعي Yn وبمعنى آخر حتى يصل معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي Un.

كما يرى النقديون أن عملية تكييف الأجور والأسعار تكون أسرع وأن سياسة عدم التدخل تكون منخفضة وأن الإنتاج يعود بسرعة مرة أخرى إلى مستواه الطبيعي فلم يرون أن السياسة التدخلية حسب فكرة الكنزين لتنقل منحنى الطلب الكلي إلى AD ستكون مكلفة بسبب تقلب الأسعار.[1]

المطلب الخامس: منحنى فيلبس ونظرية التوقعات العقلانية الرشيدة

أكد منحنى فيلبس أن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما أن وجود معدل معين من التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل وللوصول إلى التوليفة المثلى بينهما هذا من جهة ومن جهة أخرى كان لابد من وضع نظريات جوهرية لتبيان المحددات العقلانية للبطالة.[2]

الفرع الأول: أشكال العلاقة بين البطالة والتضخم حسب منحنى فيلبس

يمثل منحنى فيلبس توليفات مختلفة بين معدل البطالة ومعدل التضخم تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياستها بشأن الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني.

أولا: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (علاقة سلبية)

ساهمت الأبحاث بتطوير فكرة منحنى فيلبس إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة حيث أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم وعلى هذا الأساس

[1] صدوق عبد الحفيظ، "التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة (1985-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 66.
[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 362 – 363.

أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها في منحنى فيلبس، من خلال اختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب.

ثانيا: العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة (علاقة موجبة)

في كثير من الحالات ظهرت مشكلة لارتفاع معدلات للبطالة مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم وهذه الحالة تدعى بالركود التضخمي، والذي يعتبر ظاهرة اقتصادية تعبر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات لارتفاع معدلات البطالة المصحوبة بارتفاع معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار.

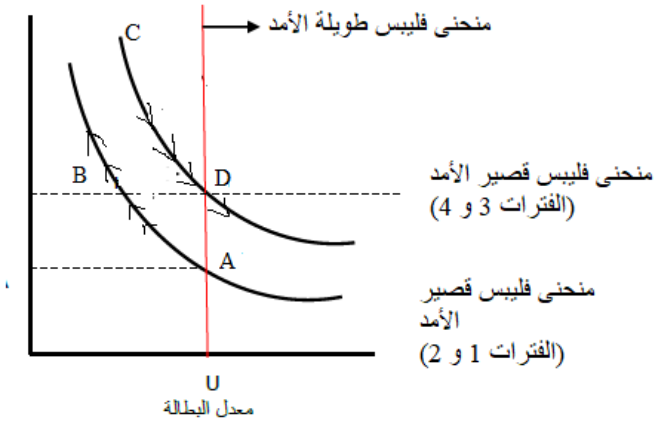
حيث: لارتفاع تكاليف الإنتاج ← انخفاض الناتج المحلي ← ارتفاع معدلات البطالة

ارتفاع معدل التضخم → ارتفاع معدل الأسعار[1]

من هنا نستنتج أن منحنى فيلبس يتجه إلى الأسفل في العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة ما يسمى بهبوط منحنى فيلبس ويتجه إلى الأعلى في حالة العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة ما يسمى بصعود منحنى فيلبس.

ويمكن توضيح أكثر منحنى فيلبس المتغير في الرسم البياني التالي:

شكل رقم 6: كيف تؤثر الصدمات في تحركات منحنى فيلبس



المصدر: ساموبلسون، نورد هاوس، "علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006، لبنان، ص 714.

[1] ميلود وعيل، د/ محمد ماني، "العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر للفترة 2000-2015"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 207 - 208.

حيث Un المعدل الطبيعي للبطالة الذي لا يؤدي إلى تسارع أو تباطؤ التضخم SRPC: chort run phillips airres منحنيات فيلبس قصيرة المدىA, B, C, D: فترات زمنية في المدى القصير.

الفترة 1: في الفترة الأولى تقع البطالة عند NAIRU[1] ولا تظهر أية مفاجآت فيما يتعلق بالعرض والطلب.

الفترة 2: تؤدي الزيادة السريعة في الإنتاج خلال فترة التوسع الاقتصادي إلى خفض معدل البطالة وبالتالي توسع في توظيف العمال وزيادات للأجور وتزيد الأسعار ووفقاً لمنحنى فيلبس يتحرك الاقتصاد إلى أعلى ويساراً إلى النقطة B ولا يحدث تغير في توقعات التضخم.

الفقرة 3: ظل معدل التضخم الأكثر ارتفاعا سيدمج في القرارات المتعلقة بالأجر والسعر في الأمد الأعلى ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة C حيث يتحول منحنى فيلبس قصير الأمد إلى أعلى.

الفترة 4: عند تباطؤ الاقتصاد يعيد انكماش النشاط الاقتصادي الإنتاج إلى مستواه المتوقع بينما يعود معدل البطالة عند NAIRU عند النقطة D وبالتالي يهبط التضخم المتوقع الجديد للتضخم ولكن بمجرد بلوغ NAIRU سيرتفع المعدل ومن ناحية أخرى عندما يرتفع معدل البطالة ففي هذه الحالة سيميل التضخم إلى الانخفاض وعندما فقط ستتوازن تحولات العرض والطلب في مختلف أسواق العمل ومنحنى فيلبس طويل الأمد فهو خط رأسي يرتفع بشكل مستقيم عند NAIRU معنى ذلك وجود حد أدنى لمستوى البطالة يمكن للاقتصاد المواصلة به على المدى الطويل.[2]

ومن هنا ظهر ما يسمى بـ "نظرية معدل البطالة الطبيعي لمنحنى فيلبس" في مرحلة الركود التضخمي أي زيادة وتراجع معدلات البطالة ومعدلات التضخم في وقت واحد لمنحنى فيلبس في المدى الطويل، حيث يرى فريدمان من خلال نظريته لمعدل البطالة الطبيعي الذي يأخذ بعين الاعتبار المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد أن تحليل فيلبس لم يميز بين الأجور الحقيقية والأجور الإسمية، إذ زيادة الإنفاق في أي اقتصاد يؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم والأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار وكنتيجة لانخفاض الأجور الحقيقية يزداد الطلب عليها وتتراجع البطالة وفي المدى الطويل يطالب العمال

[1]NAIRU : Non-accelerating inflation rate of unemployment; هو معدل البطالة الذي يتوافق مع معدل ثابت للتضخم ويعتبر المعدل الأكثر انخفاضا للبطالة دون إثارة ضغوط تصاعدية على التضخم.

[2] ساموبلسون، نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص 717-718.

برفع الأجور نتيجة لارتفاع الأسعار فيعود معدل البطالة إلى مستواه الأول والذي أطلق عليه فريدمان بمعدل البطالة الطبيعي.

فنجد أن منحنى فيلبس في المدى الطويل يأخذ شكل مستقيم عمودي يدل على عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في المدى الطويل، كما هو موضح في الشكل 3.[1]

الفرع الثاني: نظرية التوقعات العقلانية الرشيدة لمنحنى فيلبس

قام الاقتصاديون بوضع مقاربات للتوليفة المثلى بين ظاهرتي التضخم والبطالة من خلال توقعات عقلانية رشيدة لمنحنى فيلبس وهي كالتالي إذ وضعوا نظريات من شأنها إدخال متغيرات وهي كالتالي:

أولا: منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات التكيفية

علاقة المفاضلة بين معدلي البطالة والتضخم تكون في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للوهم النقدي، لذلك تم إدخال متغير يمثل توقعات الأسعار حيث أصبح منحنى فيلبس على النحو التالي:

$E\ (Ut - Un)$:

معدل التضخم المتوقع.

وترمي المعادلة (3) على أن المبادلة ستكون بين التضخم المتوقع وفائض الطلب U–Un ويختفي ذلك بمجرد أن يصبح التضخم متوقعا تماما إذ معدل البطالة يصبح عند مستواه الطبيعي ولن تكون مبادلة بين التضخم والبطالة وهذا ما يتعارض مع منحنى فيلبس الأصلي.

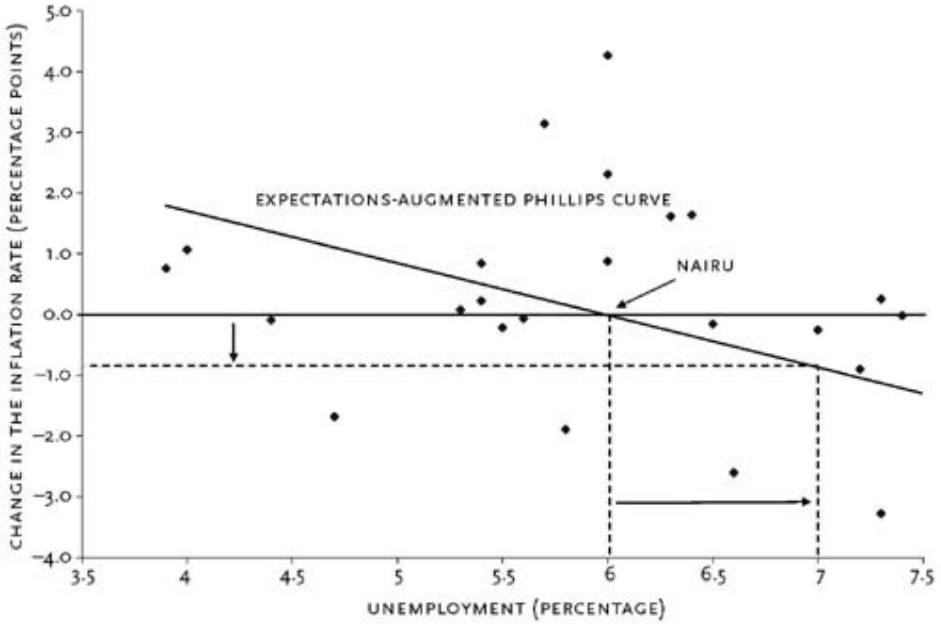
ثانيا: التوقعات العقلانية والحد من التضخم دون أضرار

تعتبر فكرة وركاء فرضية التوقعات العقلانية هي أن الأعوان الاقتصاديون يتكيفون بسرعة فائقة وفورية مع كل معلومة جديدة إذ يتنبؤون بمعدل التضخم المستقبلي فعليا يكون أقل جمودا من معدل التضخم الملاحظ في المرة الأولى، ويؤكدون أن منحنى فيلبس في الأجل القصير لا يمثل بدقة الخيارات المتاحة وتحسين وجهات السياسة النقدية والمالية تؤدي إلى انخفاض التضخم دون ارتفاع البطالة وهذا بالاستناد إلى أن خطة الحد من التضخم قبل رفع العمال والمقاولين توقعاتهم للأجور والأسعار، كما يجب عليهم أن

[1] متيوى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 21 – 22.

يعتقدوا أن الإعلان عن هذه الخطة يهدف إلى تقليل توقعاتهم للتضخم من هنا سيتحرك منحنى فيلبس نحو الأسفل في الأجل القصير مما يسمح بانخفاض التضخم دون ارتفاع معدلات البطالة.[1]

شكل رقم 7: منحنى فيلبس المعزز بالتوقعات



المصدر: كشاش منير، زناتي سيد أحمد، "اختلال التوازن في سوق العمل: دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر منحنى فيلبس كحالة"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ص 463. 2017

يلخص من (الشكل 7) منحنى فيلبس المعزز بالتوقعات الذي يعتبر خط مستقيم أنسب للنقاط على الرسم البياني (خط الانحدار)، ما يلخص العلاقة العكسية التقريبية بين البطالة والتضخم بسعر السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ففي حالة التضخم تنخفض القيمة النقدية لتستمر البطالة في وقت البحث عن العمل، فقد يمس التطبيق المباشر لنموذج فيلبس لاختبارين، عملي وهو اختيار ما إذا كانت العلاقة التي تربط بين معدل البطالة ومعدل النمو في الأجور النقدية هي علاقة مستقرة وثابتة، أما على الصعيد النظري فقد وجدوا علاقة مستقرة وعكسية التي تربط بين معدل التضخم ومعدل نمو الأجور النقدية ما خلف جدل أمام صانعي السياسة النقدية وما أدى إلى تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معا.[2]

[1] جوادي عصام، "منحنى فيلبس الكينزي الجديد . دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1991 . 2018"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 03 – 04.

[2] كشاش منير، زناتي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 463-464.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

قام المفكرون الاقتصاديون من أساتذة وباحثين خلال الأزمنة المعاصرة بدراسة ظاهرة البطالة لمعرفة أهم محدداتها ووضع مؤشرات لقياسها محاولين بذلك تجسيد وتبيان نقاط الضعف والقوة للسياسات الاقتصادية للدول عبر العالم حول ظاهرة البطالة ولدول المغرب العربي كجزء من الكل للبطالة سواء كانت محلية، عربية وأجنبية عدة متغيرات مستقلة بتغير الوضع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي للدولة ما وسنحاول لإثراء الموضوع أكثر بإعطاء قيمة مضافة كتكملة لهذه الأخيرة وقسمنا هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية.

المطلب الرابع: تحليل الدراسة والقيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

تعددت الدراسات المحلية لظاهرة البطالة نظرا لأسبابها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر المحطات التاريخية محاولين بذلك إيجاد أهم النتائج والوصول إلى وضع حلول بديلة ومقترحات مناسبة للبطالة وسنحاول إعطاء أهم الدراسات المحلية للبطالة في الجزائر وهي:

دراسة "الأمجد، 2024"، حول: "دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة . لاختبار قانون أوكن . دراسة قياسية لاقتصادات عينة من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، الفترة 1990 – 2019"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر . الوادي . الجزائر، وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية الآتية: هل توجد علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي والبطالة لاقتصادات عينة من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وفقاً لاتجاه قانون أوكن؟

وقد كانت تهدف هذه الدراسة إلى الحصول على نتائج قياسية تشرح وتفسر اللاتماثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة البلدان محل الدراسة من خلال دراسة النموذج الخطي للانحدار الذاتي للفجوات الموزعة زمنياً (NARDL) واختبار مدى صلاحية وتطابق قانون أوكن على اقتصادات دول شمال

أفريقيا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تباينات الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وفقاً لخصائص البلدان الاقتصادية ولما مرت به هذه الدول من تقلبات وأحداث سياسية وأمنية أثرت على المشهد الاقتصادي بصفة مباشرة وغير مباشرة عبر مراحل متفرقة من الزمن.

دراسة "بن سكران، بومدين، 2023"، حول: "محددات البطالة في دول المغرب العربي: دراسة قياسية (1996 – 2022)"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الدكتور طاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية الآتية: كيف يمكن تحديد وتقييم محددات البطالة في دول المغرب العربي؟

وقد كانت تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أصناف البطالة وأنواعها ومحدداتها وبعد مستوياتها وأثرها البعيد والقريب، وربط محددات البطالة بأصنافها وتقسيماتها ودراسة واقع إشكالية البطالة في دول المغرب العربي أسبابها وحلولها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الخام قد ساهم بشكل كبير في خفض مستوى البطالة مما يحقق من التأثيرات السلبية لبقية التغيرات الأخرى.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

ساهم المفكرون الاقتصاديون في دراسة البطالة كظاهرة اقتصادية إلى حد بعيد محاولين بذلك تسليط الضوء على تبيان أهم محدداتها حسب المقومات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لكل دولة عربية وذلك بالاعتماد على طرق علمية إحصائية من شأنها الوصول إلى نتائج أكثر دقة وأهم هذه الدراسات هي:

دراسة "علي حسين، 2016"، حول: "محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990 – 2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، كلية الدراسات التجارية، وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية الآتية: ما هي أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة؟

وقد كانت تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل استقرار بيانات السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ والكشف عن طبيعة التغيرات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السودان أخذ مجموعة من التدابير والسياسات كإجراءات لمكافحة البطالة إلا أنها لم تكن كافية، هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم السكان الإجمالي إلى معدلات البطالة وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم وهناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات طويلة الأجل.

دراسة "جويدة القصاص، 2024"، حول: "أثر العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وفقاً لقانون Okun على علاقة النمو بالتدهور البيئي وفقاً لمنحنى Kuznets في مصر خلال الفترة (1991 – 2023)"، مجلة منارة الإسكندرية للعلوم التجارية، العدد 01، المعهد المصري للأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة، مصر، وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: هل يوجد زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة؟

وقد كانت هذه الدراسة تهدف إلى دراسة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1991 إلى 2023 ومدى تأثير معدله على جودة البيئة للوقوف على العلاقة بينه وبين ارتفاع معدلات التلوث (وفقاً لمنحنى كوزنيتس)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتفاع في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1.19% وجود ارتفاع في معدل نمو البطالة بنسبة 6.16% سنوياً، وجود معدل مرتفع (لنمو نصيب الفرد من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 16.83% سنوياً وعدم متطلبات قانون أوكن على الاقتصاد المصري حيث من المفترض أن تكون علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وبالتالي وجود علاقة طردية بينهما لمطابقة منحنى كوزنيتس على الاقتصاد المصري.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

اتسعت دائرة دراسة ظاهرة البطالة لتشمل وتمتد عبر العالم من خلال أبحاث مفكرين واقتصاديين كل حسب الظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى البيئية حيث نجد إشكاليات مختلفة وأهداف مسطرة لمواضيع متنوعة للوصول إلى نتائج وآفاق مستقبلية لظاهرة البطالة ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة "Boateng, 2013"، حول:

"محددات البطالة في غانا"،Determinants of Unemployment in Ghana

مجلة أفريقيا للتطوير مجلد 25، العدد 04، غانا، وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: لماذا تستمر البطالة في غانا لِمَ تحقيق الاقتصاد لمعدلات نمو مرتفعة؟

وقد كانت تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل أو الأسباب التي تؤثر على البطالة في غانا وتحليل دور هيكل الاقتصاد (مثل الاعتماد على قطاعات لا توفر وظائف كثيرة كالزراعة والصناعة وتأثير التعليم، العمر، الجنس والموقع الحضري/ الريفي على فرص العمل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في غانا لا يخلق وظائف كافية، لأنه ضعيف، لارتفاع البطالة بين الشباب والمتعلمين لعدم توافق مهاراتهم مع سوق العمل كما أن التعليم لا يضمن الحصول على وظيفة وبسبب الهجرة نحو المدن أدى إلى ارتفاع البطالة وقلة التصنيع تقلل من خلق وظائف مستقرة مقارنة بالزراعة أو الصناعة التحويلية.

دراسة (Oniore and al, 2015)، حول: "المحددات الاقتصادية الكلية للبطالة في نيجيريا"، Macroeconomic determinants of unemployment in Nigeria المجلة العالمية للاقتصاد، التجارة والأعمال، مجلد 03، العدد 02، نيجيريا، وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد مستويات البطالة في نيجيريا؟

وقد كانت تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على معدل البطالة في نيجيريا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم له تأثير على البطالة بل ينخفض في المدى القصير كما أن الإنفاق الحكومي والاستثمار لهما تأثير في تقليل البطالة ومع وجود مشاكل هيكلية في الاقتصاد النيجيري جعل البطالة مرتفعة رغم وجود نمو اقتصادي بدافع ضعف القطاع الصناعي أو سوء توزيع الاستثمارات.

المطلب الرابع: تحليل الدراسات السابقة والقيمة المضافة

دراسة محددات البطالة ليس وليد اللحظة وإنما هي سلسلة متفاوتة ومقاربات علمية بعيدة المدى تتغير وتتنوع عبر الأزمنة المعاصرة ليبحث فيها المفكرون الاقتصاديون عن ميكانزمات البطالة.

ومما لا شك فيه أن الدراسات السابقة سواء كانت محلية، عربية أو أجنبية اتفقت على دراسة أهم محددات البطالة في دولة ما وتم التركيز على المتغير الاقتصادي وهو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المحرك الأساسي في الحلقة المفرغة لمحددات البطالة كدراسة (الأمجد، 2024) ودراسة (بن سكران، بومدين، 2023)، دراسة (جويدة القصاص، 2024)، ودراسة (Boateng, 2013) ودراسة (Oniore and al, 2015).

بينما اختلفت الدراسات السابقة في الدراسة القياسية لمحددات البطالة وكذلك الفترة الزمنية؛ فدراسة (الأمجد، 2024) ركزت على اختبار قانون أوكن لتحديد العلاقة المعنوية، بينما دراسة (علي حسين، 2016) اعتمدت على استخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحليل استقرار البيانات السلاسل الزمنية ودراسة (جويدة القصاص، 2024) ركزت على علاقة النمو بالتدهور البيئي واعتماداً على منحنى كوزنيتس وفقاً لقانون أوكن، فيما اعتمدت الدراسات الأخرى على مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على البطالة، أما فيما يخص فترات الدراسة كانت متفاوتة (1990 – 2014)، (1991 – 2023)، (1990 – 2019)، (1996 – 2022).

لذلك فالدراسة التي نحن بصددها وهي "محددات البطالة في دول المغرب العربي دراسة قياسية بالاعتماد على نماذج پانل الفترة 1980–2024 "لا تختلف عن بقية الدراسات السابقة حول معرفة أهم المحددات التي تؤثر سواء سلبا أو إيجابا على البطالة في دول المغرب العربي بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المستقلة (النمو الاقتصادي، التضخم، الإنفاق الحكومي وسعر البترول) لكن تختلف عن غيرها من حيث الطريقة الإحصائية وهي الاعتماد على نماذج پانل لأنها أهم طرق الإحصاء القياسي الأكثر دقة في التحليل ولها تلك نتائج نموذجية للسلاسل الزمنية لظاهرة البطالة وكذلك تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة 1980–2024 وذلك لتحديد أهم التطورات للمتغيرات المستقلة في دول المغرب العربي عبر الحقب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لظاهرة البطالة.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر أبحاث المفكرون الاقتصاديون من مؤسسي المدارس الاقتصادية، دكاترة أساتذة كانوا وطلاب، باحثين في مجال ظاهرة البطالة من الميكانزمات الأساسية في مجال الإقتصاد الكلي من خلال معرفة أهم أسبابها، آثارها وأنواعها، إذ تتنوع بتنوع وتطور العوامل الاقتصادية عبر الأزمنة المعاصرة وخاصة التي لها علاقة بظاهرة البطالة حيث تعتبر هذه المتغيرات مستقلة (التضخم، الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي وغيرها) باعتبار ما أهم محددات البطالة كمتغير تابع وسعى المفكرون الاقتصاديون ابتداء من المدرسة الكلاسيكية إلى غاية وقتنا الحاضر إلى دراستها ومحاولة البحث عن أهم أسبابها ومعالجتها بل اقتراح الحلول المناسبة وتختلف الدراسة من باحث إلى آخر حسب الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية والإيديولوجية والتي من خلالها يمكن قياس البطالة بطرق علمية في مجال الاقتصاد القياسي للبحث عن أهم محدداتها التي تشكل وحدة ترابط وتجانس.

وزادت الدراسات والأبحاث عبر العالم بصفة عامة وفي المغرب العربي بصفة خاصة نظرا لتفاقم ظاهرة البطالة كونه كيان اقتصادي موحد يخضع لنفس الظروف البيئية والإيديولوجية وإن اختلفت في السياسات الحكومية والدولية.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لمحددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1980 – 2024)

تمهيد:

لدراسة البطالة كظاهرة اقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) خلال الفترة (1980 – 2024)، اعتمدنا على أهم محدداتها كمتغيرات اقتصادية لها علاقة مباشرة بالبطالة وهي (الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول)، نظرا لأنها تشكل وحدة تجانس وتكامل، حيث يعتبر الناتج المحلي محددا هاما من خلال الدراسات والأبحاث السابقة التي تبين أنه كلما زاد النمو الاقتصادي انخفضت البطالة، وكذلك كلما زاد الإنفاق الحكومي ارتفع معدل التضخم ومنه تنخفض البطالة. ولإيجاد معدل البطالة اعتمدنا على نماذج بانل لما لها من أهمية في دراسة البيانات المقطعية، ولاستخراج نتائج أكثر دقة خاصة وأن فترة الدراسة طويلة التي تحتاج إلى إحصائيات جوهرية قمنا بالحصول عليها من مجموعة البنك الدولي الذي يعتبر من أهم المصادر للمعلومات الاقتصادية. ويتم هذه الإحصائيات لمعدل البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي خلال الفترة 1980 – 2024 مبوبة في جداول إحصائية، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري القياسي للدراسة (عرض نموذج بانل وكيفية استخدامه).

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة (1980 - 2024)

بالاعتماد على البيانات الإحصائية لمجموعة البنك الدولي التي تمثل البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) خلال فترة الدراسة 1980 – 2024، هذه المحددات (الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول)، حيث قمنا بتقسيمها عبر مراحل: الفترة الأولى من 1980 – 1989، الفترة الثانية من 1990 – 1999، الفترة الثالثة من 2000 – 2014، الفترة الرابعة من 2015 – 2024، حتى يكون التحليل الإحصائي أكثر دقة وتفصيل كل الأحداث للبطالة ومحدداتها خلال فترة الدراسة ولاستخراج الفجوات والعلاقات من خلال تحديد مؤشرات التطور (الزيادة، النقصان، التباطؤ) للبطالة ومحدداتها، وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في تونس خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في المغرب خلال فترة الدراسة.

المطلب الرابع: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في ليبيا خلال فترة الدراسة.

المطلب الخامس: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في موريتانيا خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980 – 2024)

مرّ تطور معدل البطالة خلال فترة 1980 – 2024 بسلسلة من الأحداث الاقتصادية، السياسية والاجتماعية تناسباً مع محدداتها (الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول)، ومن خلال الجدول رقم 1 الذي يبين إحصائيات محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 سنقوم بتحليل تطورها عبر مراحل، وقسمنا هذا المطلب إلى:[1]

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2024)

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف العامة التي عرفتها البلاد، ومن خلال (الملحق رقم 1) الذي يبين إحصائيات تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 نقوم بتحليل تطورها عبر مراحل كالتالي:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

لقد تراجع التشغيل في قطاعات الإنتاج المباشرة كالزراعة، الصناعة، والبناء والأشغال العمومية بينما شهد التشغيل ارتفاعاً محسوساً في قطاعات التجارة والخدمات والإدارة، لقد عرف التشغيل تباطؤاً كبيراً بعد شح مصادر التمويل لابتداء من النصف الثاني من الثمانينات وفي نفس الوقت زاد الطلب على العمل وتفيد الإحصائيات أن عدد مناصب العمل الجديدة قد تراجع من 140500 كمتوسط سنوي خلال الفترة 1980 و1984 إلى 125000 في 1985 و71500 في 1986 وفي 1987 لم يتجاوز 64500 منصب عمل جديد، هذا التراجع أدى إلى تضخم عدد العاطلين.[2]

---

[1] عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب، «السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة»، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 5، عدد 1، الجزائر، 1990، ص 58.

[2] عبد العزيز شرابي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شرعت الحكومة الجزائرية في تبني إصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل، سواء القطاع العام أو القطاع الخاص حيث عرف القطاع العام خلال التسعينات تسريح عدد كبير من العمال بلغ أكثر من 400.000 منصب عمل نتيجة برامج التصحيح الهيكلي الذي تبنته الحكومة والقروض من طرف صندوق النقد الدولي الأمر الذي أدى إلى الخصخصة وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية الذي ساهم في خلق مناصب جديدة، لتميزت هذه الفترة بمعدلات مرتفعة للبطالة حيث انتقل معدل البطالة من 19.8% سنة 1990 إلى 29.62% سنة 1996 نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمارات العمومية.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

شهدت هذه المرحلة انخفاض معدلات البطالة في الجزائر وهذا راجع إلى السياسة المالية التوسعية بعد ارتفاع أسعار البترول لمواجهة الضغط الاجتماعي حيث قامت بتبني عدة برامج استثمارية في ظل المخططات التنموية منذ سنة 2001 لانطلاقاً من برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، برنامج تكميلي لدعم النمو التي من شأنها ساهمت في تقليص معدلات البطالة، وخلق مناصب شغل كما شملت الأشغال العمومية ذات الكثافة (العالية) وبرامج التمويل المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، برامج التشغيل في إطار عقود ما قبل التشغيل المخصصة لإدماج خريجي الجامعات، التأمين على البطالة.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

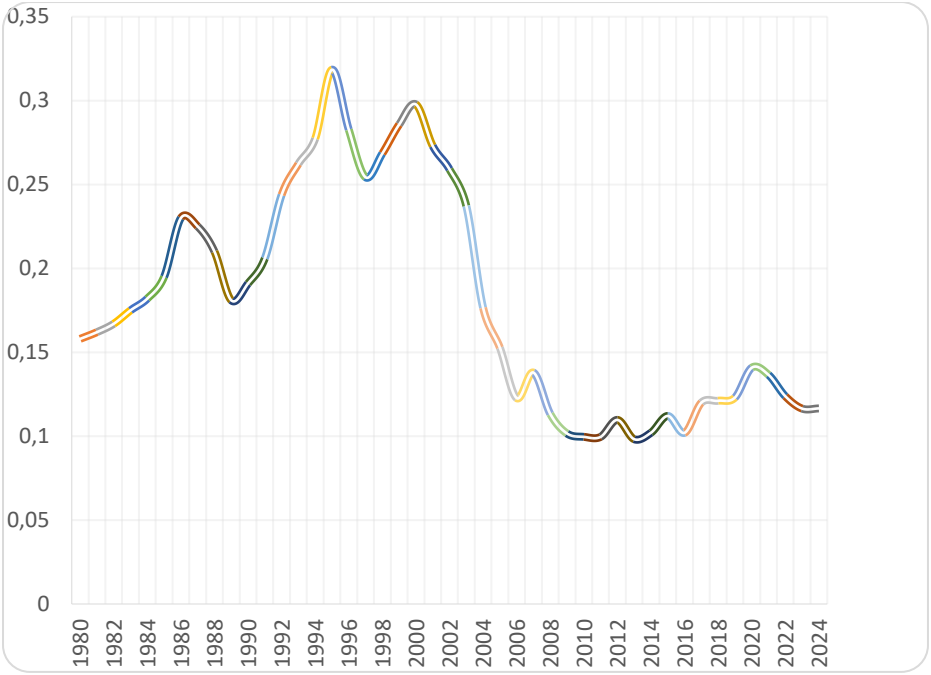
شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً نسبياً في معدلات البطالة من 11.2% إلى 14.2% سنة 2020 بسبب انخفاض أسعار البترول مما اضطر السلطات إلى تغيير البرنامج السياسي وهو اللجوء إلى ترشيد النفقات وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية فقط بالإضافة إلى جائحة كورونا حيث تقلص الإنفاق على التشغيل لإذ تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لتنخفض مستويات البطالة خلال الفترة 2020 – 2024 من

[1] محمد حرواش، «أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2017»، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 8، عدد 1، الجزائر، 1990، ص 452 – 453.

[2] بوتيارة كنزة بن وذح الهاشمي، «تحليل قياسي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990 – 2015)»، مجلة الإعمار للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 3، عدد 1، الجزائر، 2017، ص 501 – 502.

14% إلى 11% بالرغم من عدم استقرار أسعار النفط ويعود ذلك لعزم السلطات في التخفيف من حدة أزمة كورونا من خلال منع استيراد الكثير من السلع لوقف استنزاف احتياطي العملة الصعبة من جهة ولتشجيع الإنتاج الصناعي المحلي الذي يوفر مناصب شغل إضافية.[1]

الشكل رقم 8: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم 1: إحصائيات تطور البطالة في الجزائر خلال 1980 – 2024 (مجموعة البنك الدولي).

من خلال الشكل رقم 8 نلاحظ أن تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال السنوات الأولى من الثمانينات كانت تزداد بشكل نسبي إلى أن ارتفعت سنة 1986 نتيجة الأزمة العالمية ثم تنخفض قليلاً نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الجزائر في أواخر الثمانينات، ليزداد معدل تطور البطالة خلال التسعينات حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1995 بـ 29.62% نتيجة غلق المشاريع والاستثمارات وإلى خصخصة المؤسسات العمومية مما نتج عنه تسريح عدد كبير من العمال، ثم نلاحظ التباطؤ في المنحنى البياني وانخفاض معدلات البطالة خلال سنوات الألفية الأولى راجع إلى السياسة المالية التوسعية التي

[1] بن يحيى أحمد، بن الياسري دليلة، عبد القادر، «التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1962 – 2024»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، مجلد 13، عدد 2، الجزائر، 2024، ص 105 – 106.

انتهجتها الدولة تزامناً مع ارتفاع أسعار البترول ليستقر بعد ذلك تطور معدلات البطالة مع وجود بعض التذبذبات الطفيفة نتيجة لانخفاض أسعار البترول وأزمة جائحة كورونا.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2024).

مرّ تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 بعدة تغيرات وتفاوت في معدل النمو الاقتصادي نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة وسنحاول تحليل تطوره من خلال (الملحق رقم 2) الذي يمثل إحصائيات تطور معدلات الناتج المحلي خلال الفترة 1980–2024 عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر تطورات عديدة نتيجة لانتقال الحكومة من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق المنفتح عالمياً، وقد عرفت هذه المرحلة جملة من الإصلاحات منها المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) إذ استهدفت الدولة من ورائه وضع برنامج جديد للاستثمار حيث بلغ 363,6 مليار دج، فيما عرف معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ متوسط النمو 4.4% خلال هذه الفترة وقد وصل إلى ذروته بـ 5,6% سنة 1984، أما المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989) حيث ركز على التوازنات المالية الخارجية والداخلية إلا أن أزمة النفط العالمية سنة 1986 أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي حيث انخفضت إلى 0.4% سنة 1986 ثم إلى 0,7–% سنة 1989 وظل متذبذباً أو سالباً في نهاية الفترة.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

تميزت هذه المرحلة بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994 – 1998) نتيجة للأزمة المالية التي واجهت الجزائر ومن خلال تمويل هيئة صندوق النقد الدولي للنشاط الاقتصادي الجزائري قد سمح بتحسين الوضعية الاقتصادية حيث ارتفعت الصادرات سنة 1989 بـ 19%، كما أن الناتج الداخلي الخام ارتفع بالأهداف المرجوة ممّا أدّى بالدولة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج جديد للتوازن الاقتصادي يمتد إلى غاية سنة 2000 حيث كان من أبرز أهداف هذا البرنامج تحقيق نمو خارج المحروقات

[1] محمد حرواش، مرجع سبق ذكره، ص 454 – 455.

5% على مدار 3 سنوات المقبلة إلا أن معدلات النمو عرفت تدهوراً حاداً لاسيما سنة 1997 بـ 1,13% ثم ارتفع معتدلاً بـ 5,1% سنة 1998 ليواصل تراجعه سنة 2000.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية خلال السنوات (2002 – 2005) بعد فترة من الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال عقد التسعينات وهذا من خلال ارتفاع أسعار النفط وكذلك تطبيق إصلاحات والمساعي الهادفة في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث سجل معدل النمو الاقتصادي من 4.1% عام 2001 و 5.8% عام 2003،[2] كما عملت الجزائر على إعداد برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014) في إطار استكمال المشاريع الكبرى وذلك لتحقيق أهم الأهداف منها تعزيز مؤشرات التنمية البشرية للتوسع في مشاريع التعليم، السكن... إلخ، لتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية وتوفير مناصب عمل وتخفيض مستويات البطالة.[3]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015 – 2020 تراجعاً على مستوى معدلات النمو الاقتصادي حيث سجل تطوراً سلبياً بنسبة 4,6-% قبل أن يتعافى في الثلاثي الأول من سنة 2021 حيث بلغ 2.3% في ظل جائحة كورونا إلا أن الجزائر واجهت العديد من التحديات منها الخروج من التبعية النفطية، الصادرات خارج المحروقات كما تعمل على تعزيز دعائم الانتعاش الاقتصادي في إطار رؤية إستراتيجية تهدف إلى تنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.[4]

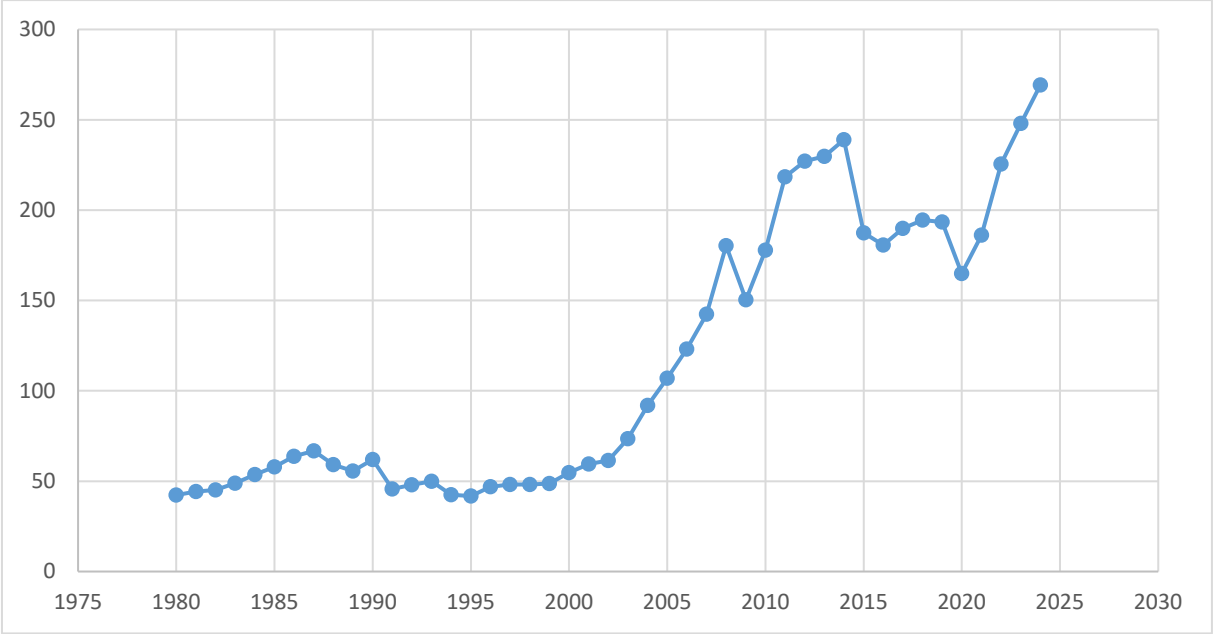
[1] محمد حرواش، مرجع سبق ذكره، ص 455.

[2] لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] الوليد قسوم ميساوي، «أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2018، ص 176.

[4] حيمات وسيلة، «تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص 143 – 144.

الشكل رقم 9: تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم 2: إحصائيات الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 (مجموعة البنك الدولي).

من خلال الشكل رقم 9 والذي يبين تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 نلاحظ الاستقرار النسبي لتطوره خلال الفترة 1980 – 2000 نتيجة تحول اقتصاد الجزائر من الموجه إلى اقتصاد السوق، إلا أن أزمة النفط العالمية سنة 1986 أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي حيث انخفضت إلى 0.4% وكذلك برامج الاستقرار الاقتصادي لم تحقق الأهداف المرجوة، ثم شهد الناتج المحلي تطوراً ملحوظاً خلال سنوات 2002 – 2008 نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي انتهجته الجزائر، لتباطأ منحنى البيان قليلاً سنة 2009 نظير أزمة مالية عالمية، ثم يسير المنحنى بالتدرج تصاعدياً في الفترة 2010 – 2014 من خلال اتخاذ الدولة برنامج التوطيد للنمو الاقتصادي، ليسجل تراجعاً طفيفاً في معدلات النمو الاقتصادي في ظل جائحة كورونا، ونتيجة للتحديات التي اتخذتها الجزائر بعد هذه الأزمة العالمية والصحية والتي من ضمنها الخروج من التبعية النفطية، الاعتماد على الصادرات خارج المحروقات وتنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي نلاحظ تزايداً مستمراً في معدلات النمو.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2024).

مرّ تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 بمراحل رئيسية تماشياً مع الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني للبلاد حيث اتخذت من خلالها الدولة سياسة مالية مقارنة مع النمو الاقتصادي للناتج المحلي، وكان تطور الإنفاق الحكومي عبر المراحل التالية استناداً إلى (الملحق رقم 3) الذي يمثل إحصائيات تطور الإنفاق الحكومي 1980–2024:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

شهدت هذه المرحلة زيادة في الإنفاق الحكومي حيث كان بـ 44,4 مليار دينار سنة 1980 وبلغ 94,6 مليار دينار سنة 1984، وهذه الزيادة نتيجة لتبني الدولة المخطط الخماسي الأول الذي استهدف المؤسسات بعمليات إصلاح شاملة، سنة 1986 أدى انخفاض النفط إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر وهو ما يدل على الزيادة الطفيفة حيث وصل بسنة 1986 لـ 88,4 مليار دينار أي بزيادة نسبة 14,8%، وهذه الأزمة البترولية انعكست سلباً على الاقتصاد الجزائري.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

خلال هذه المرحلة ركزت السلطات العامة على تعزيز توازنات الاقتصاد الكلي وتحرير الأسواق المالية والسلع والخدمات من أجل خلق بيئة مواتية من خلال تخفيض الإنفاق العام (سياسة التقشف)، حيث لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لإبرام معه اتفاقيات التعديل الهيكلي خاصة في الفترة (1995 – 1998) حيث كانت برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون، التمسك بمبادئ الانفتاح وتحرير الاقتصاد، المعمول بها منذ عام 1994، هذه الإصلاحات لم تحقق حيث تحملت الجزائر تكاليف مضاعفة جراء الإغراق جراء الانسداد، مما أدى إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية، والتسريح الجماعي للعمال.[2]

---

[1] ربيعي رياض، غانية هيفاء، «نظرة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر 1980 – 2016»، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 5، عدد 5، الجزائر، 2016، ص 333.

[2] الفتني ليلى، «أثر تغيرات الاقتصاد الكلي على الإنفاق العام في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1990 – 2022)»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2025، ص 118.

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

اتجهت الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال برامج مجسدة في مخططات كالتالي:

•**مخطط الثلاثي من سنة 2001 إلى 2004:** أو ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج ووجه أساساً للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية، تحسين الإطار المعيشي للسكان.

•**المخطط الخماسي الأول 2005–2009:** ويعرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ 224,24 مليار دج حيث قسم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية وهي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج تطوير البنى التحتية، برنامج دعم التنمية الاقتصادية، برنامج تطوير الخدمة العمومية، برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة.

•**المخطط الخماسي الثاني 2010–2014:** خصص مبلغ 286 مليار دج لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، لإطلاق مشاريع جديدة بـ 133,4 مليار دج.[1]

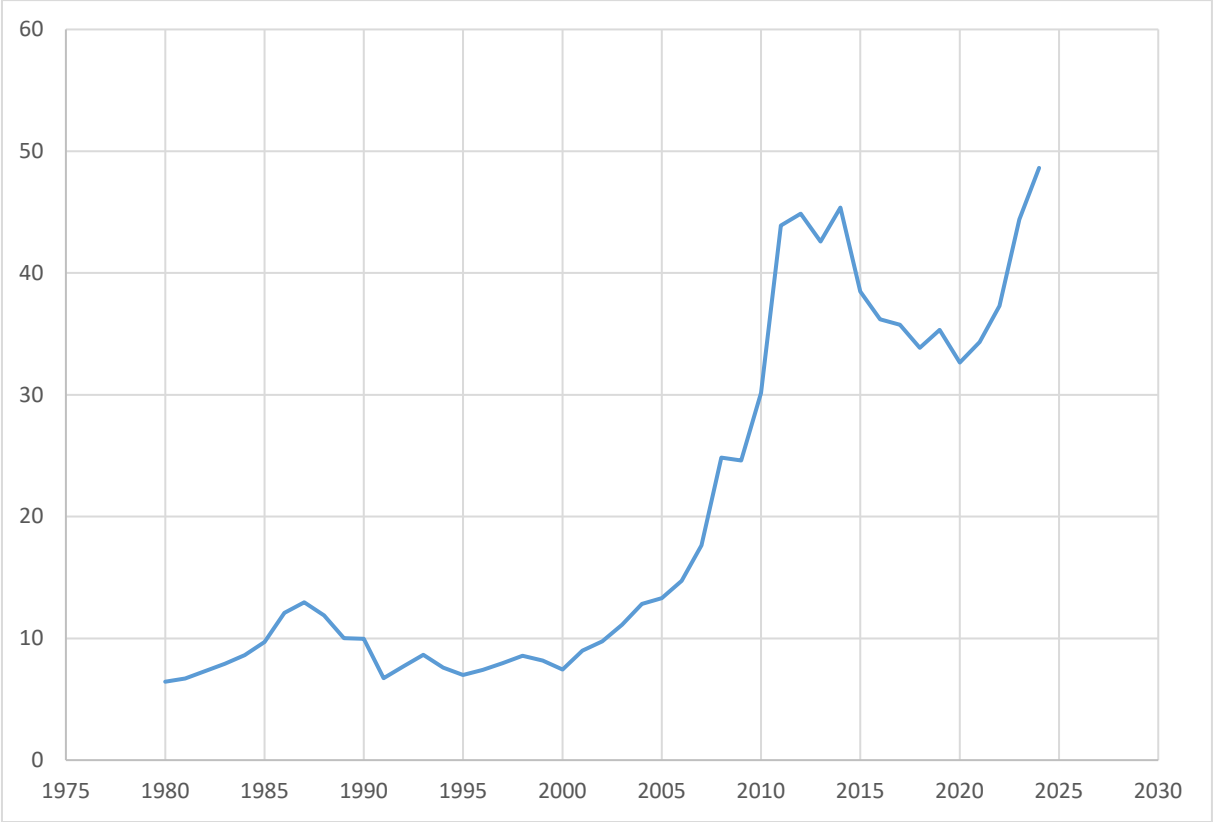
- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

تزامنت هذه المرحلة مع إعداد مخطط دعم النمو الجديد (2015 – 2019)، ومن خلال انخفاض واستمرار أسعار البترول بداية سنة 2015 أدى بالدول إلى تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة من أجل تدارك الوضع الاقتصادي، ثم قفل هذا البرنامج سنة 2016 وتم صب آخره ببرامج الاستثمارات العمومية حيث قدر مبلغ 300 مليار دج خلال الفترة 2017 – 2019 بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يتم تنفيذها و الاقتصار على العمليات ذات الأولوية القصوى، حيث لجأت الدولة إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017، كما عملت الجزائر من خلال مخطط عمل الحكومة من أجل إنعاش وتجديد الاقتصاد (2020 – 2022) كتعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي، تطوير القطاعات المساهمة في نمو الصادرات خارج المحروقات، ترقية الشغل.[2]

[1] ربيعي رياض، عائشة هيفاء، مرجع سبق ذكره، ص 336.

[2] الفتني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 118.

الشكل رقم 10: تطور معدلات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم 3 الذي يبين إحصائيات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 (مجموعة البنك الدولي).

من خلال الشكل رقم 10 الذي يبين تطور معدلات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 نلاحظ تزايد معدلات الإنفاق الحكومي في بداية الثمانينات نتيجة لاتخاذ الجزائر جملة من عمليات إصلاح شاملة من طرف المؤسسات من خلال تطبيق المخطط الخماسي الأول، ونتيجة إلى أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 تضاءلت إيرادات الدولة مما جعل زيادة طفيفة في الإنفاق الحكومي، أما فترة بداية التسعينات لجأت الجزائر إلى سياسة التقشف من خلال تخفيض الإنفاق العام وتحملت تكاليف مضاعفة في الفترة (1995 – 1998) من خلال برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون والانعكاس على بعض القطاعات الهامة والضرورية كالصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية، تخفيض مستويات الأجور والتسريح الجماعي للعمال في إطار خصخصة المؤسسات العمومية، أما فترة 2000 – 2024 نلاحظ أن المنحنى البياني لتطور معدلات الإنفاق الحكومي يعود مستقراً نوعاً ما تخلله بعض الارتفاعات النسبية بداية من سنة 2000 إلى غاية 2014 وفي إطار المخططات التنموية التي انتهجتها

الجزائر حول برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية والهياكل العمومية، وتطوير التكنولوجيا الحديثة خصصت أغلفة مالية معتبرة لها، ومع استمرار انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 2015 اتبعت الدولة سياسة ترشيد النفقات من أجل تدارك الوضع الاقتصادي مع تجميد جميع المشاريع سنة 2017 وإتباع الدولة سياسة التمويل غير التقليدي، أما فترة (2020 – 2024) عملت الدولة من خلال مخطط عمل الحكومة لتعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي، ترقية التشغيل، وتطوير القطاعات المساهمة في النمو.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2024)

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في معدلات التضخم خلال الفترة 1980 – 2024 تزامناً مع السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية والمالية الخارجية عبر مراحل مجسدة في الملحق (رقم 4) الذي يمثل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 المبينة عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

لقد توفر للجزائر عائدات مالية معتبرة سنة 1980 ونظيرتها سنة 1985 بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الوطني لارتباطه بتقلبات الإيرادات النفطية قد أثر على توجهات السياسة الاقتصادية الكلية آنذاك التي بدورها أثرت على معدلات التضخم كما يلاحظ بالارتباط مع الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة 83,88% سنة 1988 مما أدى إلى الضغوط التضخمية بالإضافة إلى الفائض في الميزانية المحقق خلال الثمانينات.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

أدى ارتفاع معدل التضخم في أوائل السبعينات إلى تزايد معدلات التضخم بشكل كبير وزيادة تكلفته من الواردات وخدمة الديون الخارجية وظهر عجز في الميزانية وكان السبيل الوحيد لتمويل هذا العجز هو الإصدار النقدي الذي تسبب في وصول التضخم إلى 7,31% سنة 1992 مع سبب تخفيض العملة بـ 14,4% وقدر معدل هذا التأخير بحوالي 29% سنة 1994، بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتطبيق سياسة مالية ونقدية تقليدية، استطاعت السلطات أن تخفض من معدل التضخم إلى 9,24% سنة 1995

[1] بوشارب لامية، «دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)»، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 12، عدد 3، الجزائر، 2021، ص 284.

ثم انخفض إلى 1,15% سنة 1997 فقدر معدل التضخم بـ 5% سنة 1998 بـ 5%، وعملية تحرير الأسعار أدت إلى تعديل الأسعار بالنسبة مما سمح بتخفيض معدل التضخم بهذه الصورة.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

إن تحقيق مؤشرات إيجابية حول التوازنات الاقتصادية الكلية في تحقيق فائض إجمالي في الخزينة العمومية التي بدورها أدت إلى التحكم في معدلات التضخم وتنشيط أداة الاحتياط الإجباري من أجل التحكم في السيولة المصرفية، إن هذه الظرفية الاقتصادية كان الهدف الرئيسي منها التحكم في معدلات التضخم من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أدى إلى استقرار معدل التضخم بـ 4.1% سنة 2004، كما سارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية في هذه الفترة (2005 – 2007)، سجلت الخزينة فوائض مالية بفضل النمو الكبير في الأرصدة الخارجية أدى إلى التحكم في معدل النمو بـ 3,5% سنة 2007 ونظراً للأزمة العالمية سنة 2008 سجل معدل التضخم بـ 4,4% واصل وتيرة معدلات التضخم منذ 2009 بـ 6,1% بتفاوت نسبي حيث ساهم ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار سنة 2011 في الحد من آثار التضخم المستورد كما وصل معدل التضخم سنة 2012 إلى 8,9% بسبب ارتفاع الكتلة النقدية التي ساهمت بـ 84% في ارتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وهبة التضخم الناتج من ارتفاع الكتلة الأجرية كما أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض الاحتياطات الصرف ومنه ارتفاع معدل التضخم بـ 3.3% و4.9% على التوالي سنتي 2013 و 2014.[2]

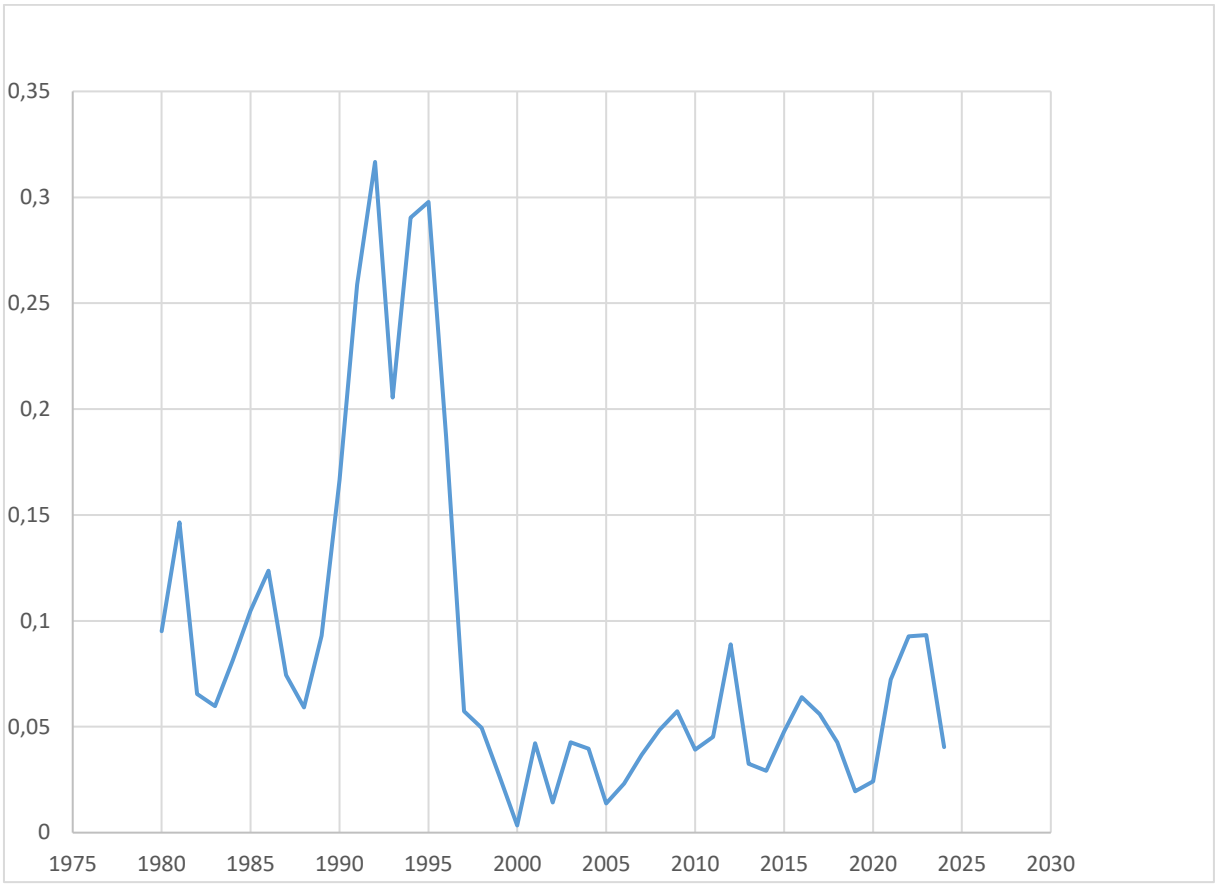
- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

استمر ارتفاع معدل التضخم إلى غاية أواخر سنة 2017 أين سجل 5.5% وهذا راجع إلى تغير الكتلة النقدية وتطورها، أما سنة 2018 و2019 وصل معدل التضخم 4.3% و1.9% على التوالي في ظرف يتسم بأسواق ضعيفة المنافسة وكذلك نتيجة التمويل غير التقليدي، أما فيما يخص سنة 2020 و2021 وتزامنا مع جائحة كورونا شهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً إلى غاية 2022 حيث بلغ 9.3%

[1] علواش وردة، «ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980 – 2011)»، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 86.
[2] بوشارب لامية، مرجع سبق ذكره، ص 283 – 284 – 285 – 286.

نتيجة لارتفاع أسعار لمجموعة متنوعة التي أظهرت تبايناً في مستوى السعر بنسبة 11.34% ليصل إلى 14,14% في الربع الثالث من عام 2022.[1]

الشكل رقم 11: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الملحق رقم 4 الذي يبين إحصائيات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 (مجموعة معطيات البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 11 الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2024 نلاحظ تذبذبا معقولا خلال الفترة 1980 – 1985، ليرتفع بعد ذلك سنة 1986 تزامنا مع الأزمة النفطية العالمية وبظهور عجز في الميزانية انتهجت الجزائر سياسة الإصدار النقدي حيث وصلت نسبة الزيادة في معدل تطور التضخم سنة 1992 بـ 7,31% ما يعادل 29,62% نسبة التضخم، وتخفيض العملة بـ 14,4% وبتطبيق سياسة مالية نقدية تقليدية انخفض معدل تطور التضخم سنة 1995 إلى

[1] مسعود لشهب، «دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2022»، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 01، عدد 02، الجزائر، 2015، ص 27 – 28.

9,24% ما يعادل نسبة 29,1% وهكذا تواصل الانخفاض في نهاية سنة 1998 بـ 5% مما سمح بتخفيض معدل التضخم بهذه الصورة، ومن خلال المنحنى البياني نلاحظ استقرار متفاوت بين الزيادة والنقصان بمعدلات نسبية خلال الفترة 2000 – 2024 من خلال تحقيق الجزائر على مؤشرات إيجابية حول التوازنات الاقتصادية الكلية في تحقيق فائض اجمالي في الخزينة أدى إلى التحكم في معدلات التضخم حيث استقر معدل التضخم بـ 4% سنة 2004 ثم 4,4% سنة 2008 نتيجة الأزمة العالمية كما وصل سنة 2012 إلى 9,9% نتيجة لارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع الكتلة الأجرية ونتيجة لانخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض لاحتياطات الصرف ومنه لارتفاع معدل التضخم بـ 3.3% و2.9% على التوالي سنتي 2013 و 2014 واستمرار الزيادة إلى سنة 2017 بـ 5,5% ثم وصل سنة 2018 و 2019 على التوالي 4% و 1.9% نتيجة التمويل غير التقليدي ليرتفع سنة 2020 و2021 نتيجة جائحة كورونا لينخفض بعد ذلك معدلات التضخم بسبب الإصلاحات.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية قياسية تحليلية لمحددات البطالة في تونس خلال الفترة 1980 – 2024

نتناول دراستنا في هذا المطلب حول تحليل إحصائي تحليلي للبطالة ومحدداتها في دولة تونس خلال الفترة 1980 – 2024 لاستخراج أهم الملاحظات والفروقات لمجموعة البنك الدولي خلال فترة الدراسة المبينة في الملاحق رقم (6، 7، 8، 9)، والمنحنيات البيانية الخاصة بهذه التغيرات الاقتصادية وتناولنا في هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: دراسة إحصائية تحليلية للبطالة في تونس خلال فترة الدراسة

الفرع الثاني: دراسة إحصائية تحليلية لتطور الناتج المحلي في تونس خلال فترة الدراسة

الفرع الثالث: دراسة إحصائية تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في تونس خلال فترة الدراسة

الفرع الرابع: دراسة إحصائية تحليلية لتطور التضخم في تونس خلال فترة الدراسة

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في تونس خلال الفترة (1980 – 2024)

شهدت معدلات البطالة في تونس تطورات ملحوظة خلال الفترة 1980 – 2024 ومن خلال الملحق رقم 6 الذي يبين هذه التغيرات سنقوم بتحليلها عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

في بداية الإصلاحات سنة 1986 سجلت تونس تحكماً في التوازنات الكبرى حيث بلغ معدل النمو 4% و 4,7% في الفترة 1987 – 1988 وأدى ذلك إلى تحسن دخل الفرد وتقليص البطالة والتحكم في نمو السكان، لذلك تعتبر تجربة تونس متميزة حيث حققت نمواً مستقراً استمر ملوحاً ومن هذه النتائج الإيجابية أدت إلى تراجع الفقر واتساع الطبقة الوسطى.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

خلال هذه الفترة شهدت تونس معدلات بطالة عالية تبلغ في المتوسط 16.2% تبين بأن الدولة تعاني لحد كبير من ضعف القدرة على توليد الوظائف وتنامي مشاكل المديونية الخارجية واشتداد الاعتماد على القطاع العام لامتصاص البطالة التي نجدها تستفحل في فئة الإناث أكثر منه عند الشباب هذا ما يشير هشاشة النماذج التنموية المعتمدة في تونس منذ الاستقلال.[2]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

شهد معدل البطالة في تونس نسقاً تنازلياً بطيئاً منذ بداية الألفية الجديدة حيث انخفض من 15.4% سنة 2000 إلى 12,8% سنة 2005 وهو ما يعتبر من معدل متوافق بالنظر إلى المعدلات المسجلة في الدول المجاورة (المغرب والجزائر)، لذلك تم تسطير ضمن المخطط الحادي عشر لهدف خلق 418 ألف منصب شغل جديد في الفترة الممتدة من 2007 و 2011 لتخفيض معدل البطالة إلى 13,4% وشهدت

[1] بن سليمان يحيى، «أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1986–2014)»، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، قسم علوم اقتصادية، الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص 111.

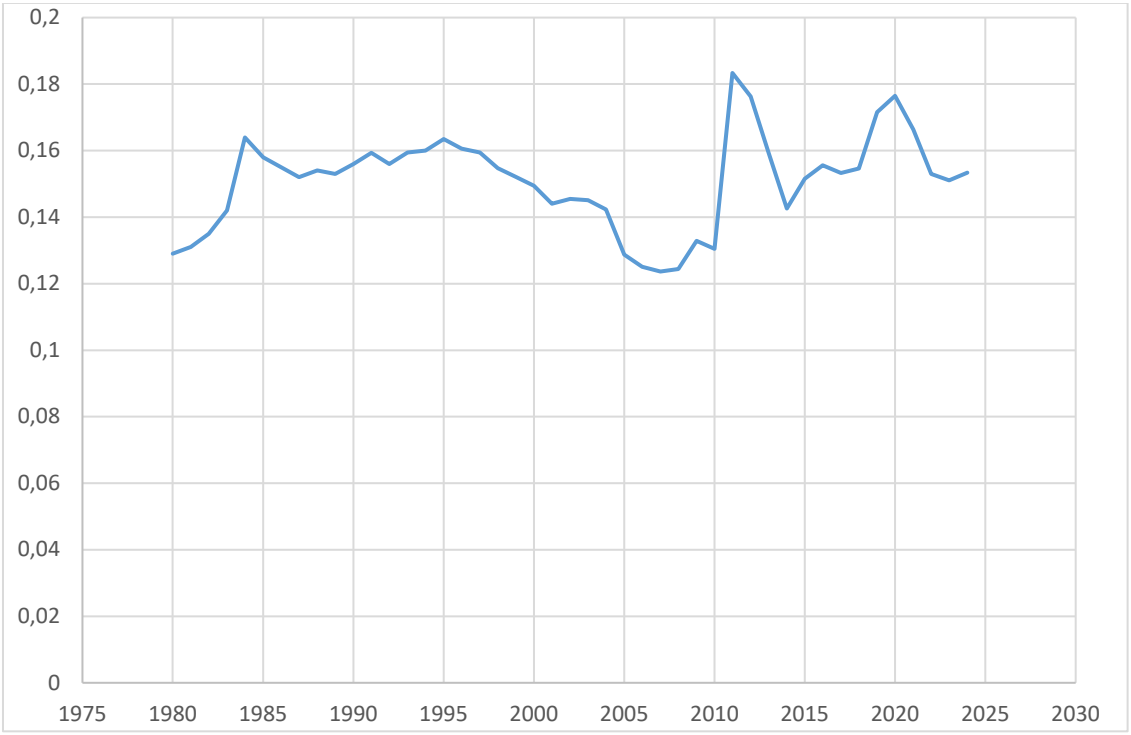
[2] مانة الأمجد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

سنة 2010 اتخاذ جملة من الإجراءات في إطار سياسات التشغيل شملت بالأساس إعادة هيكلة برنامج التشغيل لاسيما حاملي الشهادات العليا.[1]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

نلاحظ أن معدلات البطالة في تونس شبه مستقرة في حدود 15% حيث بلغت نسبة البطالة في صفوف السكان النشطين خلال سنة 2018 بـ 15.4% وهي تقسم بسنة 2017 بـ 18% حيث بلغ نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا 38.7% للإناث وللذكور ساكن وهذا ما يوحي بعدم فعالية السياسة التي انتهجتها تونس في الحد من ظاهرة البطالة وعدم توفير مناصب شغل جديدة لاحتواء هذه الظاهرة.[2]

الشكل رقم 12: تطور معدلات البطالة في تونس خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الملحق (رقم 7) الذي يبين إحصائيات البطالة في تونس خلال الفترة 1980 – 2024 (بيانات مجموعة البنك الدولي)

[1] داود فتحية، «إشكالية تشغيل الشباب في دول المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس»، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، مجلد 9، عدد 2، الجزائر، ص 95-96.

[2] حفاصي سميرة، عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 399-400.

من خلال الشكل رقم 12 الذي يبين تطور معدلات البطالة في تونس خلال الفترة 1980 – 2024 نلاحظ خلال الفترة 1980 – 1989 سجلت معدلات البطالة في تونس شبه مستقرة لترتفع سنة 1995 بـ 16,2% لضعف قدرة الدولة على توليد الوظائف وتنامي مشاكل المديونية الخارجية واشتداد الاعتماد على القطاع العام لتنخفض بعد ذلك بتباطؤ بسيط خلال الفترة 2000 – 2010 واستمرت في الانخفاض إلى غاية 2008 حيث عملت الدولة على اتخاذ جملة من الإجراءات في إطار سياسات التشغيل ليعاود الارتفاع سنة 2011 بـ 18,3%، أما فترة 2013 – 2024 سجلت معدلات البطالة استقرار نسبي بين الزيادة والنقصان متخللة بعض الانحرافات المعقولة حيث بلغ معدل تطور البطالة نحو 15% في المتوسط قد يوحي بعدم ف عالية السياسة التونسية في الحد من ظاهرة البطالة، وبسبب تداعيات جائحة كورونا لإنكماش حاد في النمو الاقتصادي بـ 9% – قبل أن يسجل تعافي لنمو يبلغ 4,7% سنة 2021 والذي يبقى غير كافي لإعادة الاقتصاد التونسي في مستواه الطبيعي.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980 – 2024

شهد معدل النمو الاقتصادي تطورات ملحوظة ومن خلال الملحق (رقم 8) الذي يبين لمحددات الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980 – 2024 سنقوم بتحليل تطور معدل النمو من خلال المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

إذ انخفض متوسط النمو خلال الفترة (1981 – 1986) إلى حدود 3,8% مع تسجيل سنوات اتسمت بالانكماش أو شبه الركود خاصة سنة 1982 – 1984 نتيجة تدهور الظرف الاقتصادي الدولي وتوالي فترات الجفاف التي أثرت سلباً في الاقتصاد الفلاحي والطلب الداخلي مما ظل محدودية التحول الهيكلي للاقتصاد وضعف قدرته على تنويع قاعدة الإنتاجية وتعتبر سنة 1988 بداية الخروج من الأزمة لذبذبات الإنتاجية رأسمال في تحسن بنسق مرتفع يفوق 4% خلال فترة مخططي التنمية السابع والثامن بعد أزمة انهيار أسعار النفط 1986.[1]

[1] رضا الشكندالي، «تحولات الاقتصاد التونسي (1961 – 2024) من منوال التعاضد إلى تعثر الانتقال الديمقراطي»، سلسلة تحليلية اقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 ماي 2024، ص 8.

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

شهدت تونس نمواً اقتصادياً متطوراً وصل لـ 3,9% سنوياً خلال الفترة 1990 – 1995 وذلك عندما نضجت الإصلاحات وأ صدمت آثارها واضحة إذ ارتفع النمو الاقتصادي إلى 5,6% سنوياً خلال النصف الثاني من التسعينات.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

سجل خلال هذه الفترة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل طفيف إلى 4,9% سنوياً خلال الفترة 2000 – 2007 نتيجة لأزمة التمويل العالمية لينخفض إلى 4,5% سنوياً في عام 2008 و 3,1% في عام 2009 وتعافى الاقتصاد التونسي بشكل طفيف عام 2010 عندما سجل الناتج المحلي الإجمالي تطوراً بـ 3,8%، كما ظهر تحليل عام 2011 سرعة نمو بـ 1,9% إلى 4,1% عام 2012 قبل أن ينخفض إلى 2,9% عام 2013 و 2,7% عام 2014.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

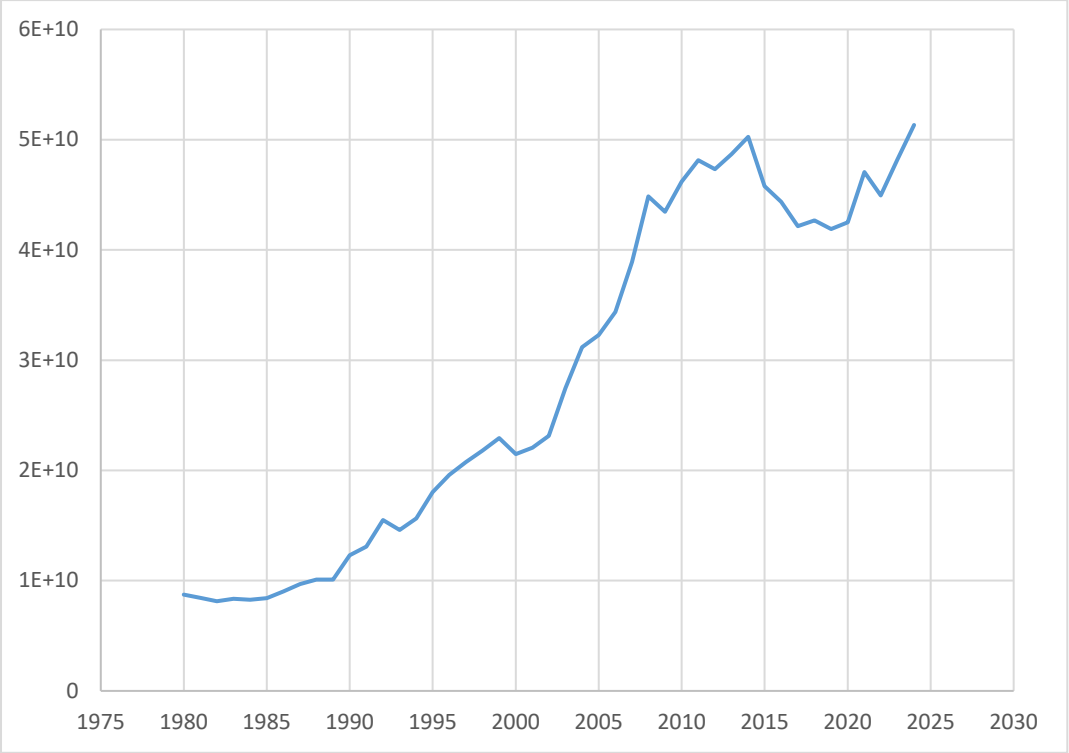
تراجع النمو الاقتصادي إلى قرابة 1% سنتي 2015 و 2016 ما يدل على بداية دخول الاقتصاد التونسي في مرحلة ركود نسبي نتيجة تراجع وتدهور المناخ الاقتصادي العام لذلك وقعت تونس اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ونتيجة من عدم التزام الدولة ولاستعادة نسق النمو الاقتصادي الذي بقي في حدود 1% خلال سنتي 2017 – 2019 وفي فترة 2020 انكماشاً حاداً بـ 9% بسبب تداعيات جائحة كورونا قبل أن يسجل تعافياً ملحوظاً سنة 2021 لنمو يبلغ 4,7% الذي بقي غير كافي لإعادة الاقتصاد التونسي في مستواه الطبيعي.[3]

[1] كريم خميس، موساوي شنيب، «أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال (1980 – 2019) باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً»، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، مجلد 04، عدد 01، الجزائر، 2018، ص 349.

[2] كريم خميس، موساوي شنيب، مرجع سبق ذكره، ص 350.

[3] رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره، ص 17 – 18.

الشكل رقم 13: تطور الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق (رقم 8) الذي يبين إحصائيات الناتج المحلي خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 13 الذي يبين تطور الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980 – 2024 أن المنحنى البياني يسير بالتطور مع وجود بعض الانحرافات المعقولة حيث كان معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 – 1987 شبه مستقر بسبب الركود أو شبه الانكماش في الاقتصاد التونسي وتوالي فترات الجفاف، وتعتبر سنة 1988 بداية للتحول الهيكلي للاقتصاد وخروجه من الأزمة من خلال مخططي التنمية السابع والثامن ليستمر هذا التطور إلى غاية 2014، كما نلاحظ من خلال المنحنى البياني تباطؤ طفيف خلال سنتي 2015 و 2016 حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي بـ 1% بسبب دخول الاقتصاد التونسي مرحلة ركود نسبي.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة (1980 – 2024)

يعتبر الإنفاق الحكومي إحدى الأدوات السياسة المالية التي انتهجتها تونس من أجل استقرار اقتصادها وتصحيح الاختلالات التي قد تعرقل نموه، ومرّ تطور الإنفاق الحكومي بالمراحل التالية من خلال الملحق (رقم 8) الذي يبين إحصائيات الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1980 – 2024:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

شهدت هذه المرحلة الانتقال من التجربة التعاضدية (1961 – 1969) إلى التجربة الليبرالية (1970 – 1981)، أما في أوائل الثمانينات اتخذت الدولة التونسية خطوات للتخلص من التجربة التعاضدية فعملت على تدعيم تدخلها في القطاع الصناعي، تقليص القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص، التركيز على الصناعات التحويلية، تشجيع التصدير وإيلاء التجارة مكانة خاصة، توسيع قاعدة التصنيع والإدماج في الأسواق الخارجية، تعزيز القطاع الصناعي وفي سنة 1989 تراجعت قيمة الإنفاق العمومي لأقل من 1.7% من الناتج.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

بعد انهيار اقتصاد تونس في فترة الثمانينات واعتماد الحكومة على سياسات الإنقاذ وتنفيذ استراتيجية تنموية، اندمجت تونس كلياً في خطة التكييف الهيكلي مع الاستراتيجيات الجديدة للمؤسسة المالية الدولية حيث اعتمد المخطط التنموي السابع (1987 – 1991) على سياسة تجميد الأجور وفرض قيود على الاستثمار، كما ضبط المخطط الثامن للتنمية (1992 – 1996) برنامج التأهيل الشامل للاقتصاد وإصلاح النظام الجبائي ومراجعة الرسوم الجمركية والدخول في مرحلة جديدة من التحرر التجاري.[2]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

عرفت معدلات الإنفاق العمومي تطوراً ملحوظاً كنسبة من الناتج المحلي من 16.31% سنة 1990 إلى 16,67% سنة 2000 ويرجع ذلك للزيادة في نفقات الرواتب والأجور ليصل سنة 2011 إلى 18% ويعود ذلك إلى إتباع الحكومة التونسية سياسة مالية توسعية في ظل جمود الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض نسب البطالة خاصة مع الأزمات التي شهدتها تونس خلال ثورة 18 ديسمبر 2010 وثورة 14 جانفي 2011.[3]

---

[1] محمد العربي العياري، «الاقتصاد السياسي في تونس، هشاشة السياسة الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات»، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، فيفري 2023، ص 36.

[2] محمد العربي العياري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

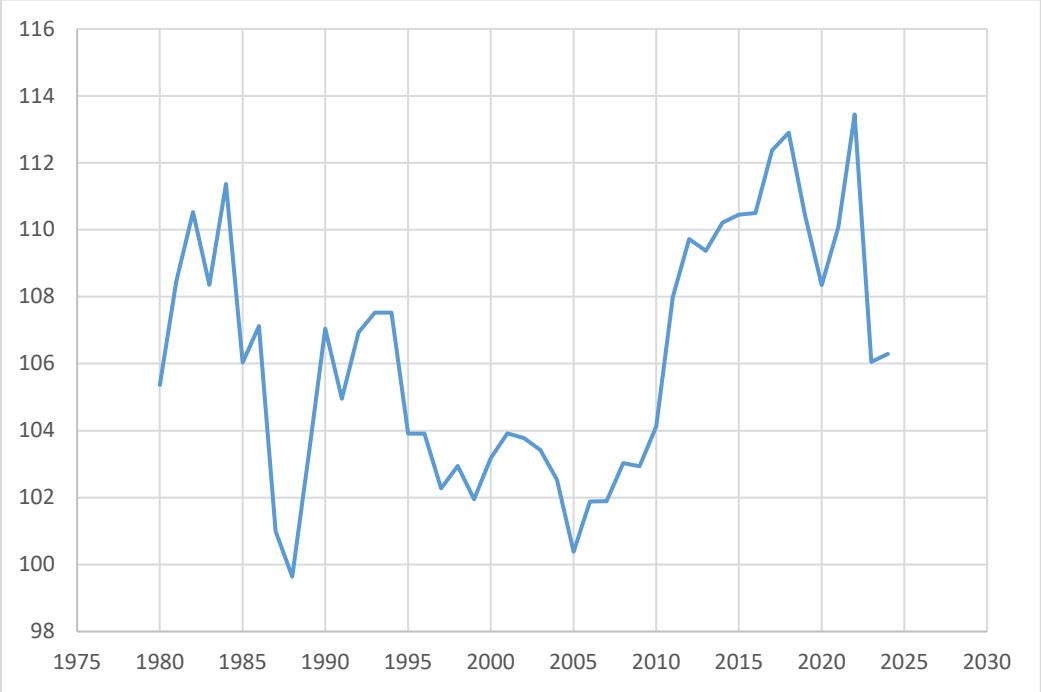
[3] صلاح الدين سويسي، «أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب، للفترة 1996 – 2018»، 2022، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 80 – 81.

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

لم تتوافق الزيادات في الإنفاق العام مع ارتفاع في نسب التنمية، فقد كانت النفقات والتي ارتفعت بما يقارب بين 10% و 18% موجهة نحو الاستهلاك بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار نتيجة لذلك تعطلت برامج التنمية الجهوية مما غذى الشعور باللاعدالة الاجتماعية في مقابل تزايد الإنفاق الحكومي.[1]

وقد تراجعت حصة نفقات التنمية من ميزانية الدولة في سنة 2021 إلى 8,2% وقد أدى هذا التحول إلى انكماش قياسي في الاستثمار وتباطؤ تدهور قدرة المواطنين الشرائية.[2]

الشكل رقم 14: تطور معدلات الانفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الملحق (رقم 8) الذي يبين إحصائيات الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل (رقم 14) الذي يبين تطور معدلات الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1980 – 2024 أن المنحنى البياني يشهد عدم الاستقرار نحو الزيادة والنقصان حيث خلال الفترة 1980 – 1989 عملت الدولة على فسح المجال للسوق الحرة والتخلص من التجربة التعاضدية (الاشتراكية) من

[1] محمد العربي العياري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلال تشجيع القطاع الخاص، حيث سجل تراجع قيمة الإنفاق الحكومي إلى 17,26% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين اعتمدت تونس من خلال المخططات السنوية (1987 – 1991)، (1992 – 1996) على اعتماد الحكومة على سياسات الإنقاذ وتنفيذ استراتيجية تنموية حيث سجل أقصى معدل لتطور الإنفاق الحكومي في تونس بـ 17,7% في المتوسط خلال فترة التسعينات لتشهد بعد ذلك معدلات الإنفاق الحكومي تطوراً ملحوظاً ما بعد فترة 2000 نتيجة لإتباع الحكومة سياسة مالية توسعية لوحظ منه خلال المنحنى البياني تطوراً في معدلات نمو الإنفاق الحكومي خاصة بعد الثورتين 2010، 2011، مما تراجعت نفقات التنمية من ميزانية الدولة سنة 2021 إلى 8,2% حيث اتبعت الحكومة سياسة الاستهلاك بدلاً من الاستثمار لذلك سجلت معدلات منخفضة في الإنفاق الحكومي ما بعد 2020.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في تونس خلال الفترة (1980 – 2024)

عرفت تونس كباقي دول المغرب العربي تطوراً في معدلات التضخم متخذة بذلك برامج للتصحيح الهيكلي لهدف إيقاف التدهور الاقتصادي وإعادة التوازن المالي الكلي وينجلي تطور معدلات التضخم في تونس عبر المراحل التالية من خلال الملحق (رقم 9) الذي يبين لإحصائيات التضخم في تونس خلال الفترة 1980 – 2024:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

عرفت تونس انخفاضاً إلا بعد الاستقرار الاقتصادي سنة 1986 وتلاه اتفاقات لمدة أربع سنوات واعتمدت برنامج للتصحيح الهيكلي في نفس السنة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة آنذاك وكانت نسبة التضخم مرتفعة جداً حيث بلغت أقصاها بـ 8% سنة 1989 وذلك لعدم استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الفترة.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

لقد أدت السياسات المعتمدة من طرف تونس خلال التسعينات في التوجه نحو التصدير ودفع قطاعات جديدة وقد يساهم هذا في النمو الاقتصادي حيث نجد أن التبادلات مع دول اتحاد المغرب العربي تمثل 10% من المبادلات ويبقى دول الاتحاد الأوروبي هي أهم شريك لتونس في المبادلات الخارجية لذلك سجل

[1] زواد أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 154 – 158.

ارتفاع في السياسات المالية والنقدية المطبقة في تونس خلال التسعينات قد ساعدت بشكل كبير في خفض معدلات التضخم.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

خلال فترة (2000 – 2009) كانت معدلات التضخم مقبولة مع وجود تذبذبات طفيفة كما يمكن القول أنها كانت مستقرة بين 2% و 3% أما سنة 2010 والتي تميزت باندلاع الثورة التونسية وكنتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد استقر معدل التضخم في مستوى مرتفع نسبياً خلال فترة 2010 – 2014 وذلك نتيجة التوسع النقدي المعتمد من طرف البنك المركزي وارتفاع الأسعار.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

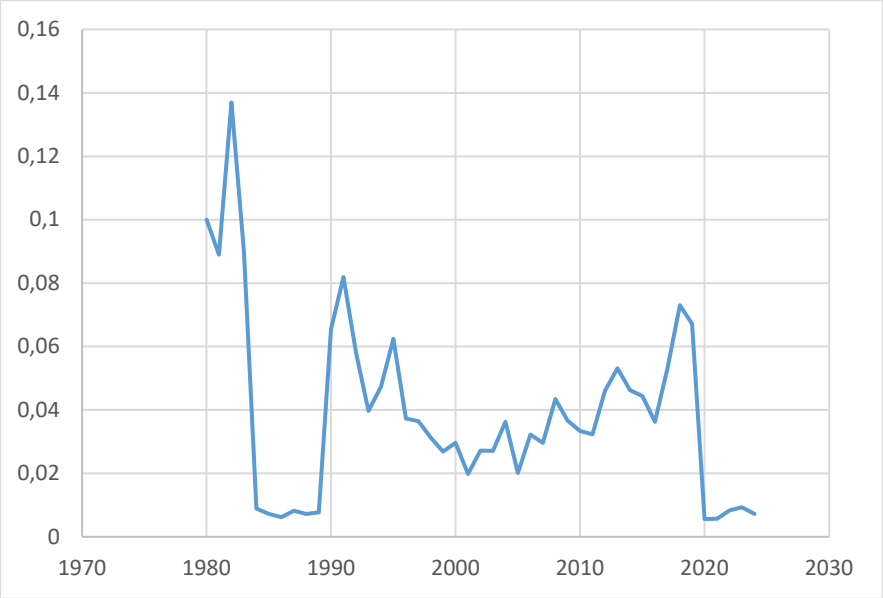
يعتبر التضخم في هذه الفترة غير نقدي وكذلك ناتج عن ضعف الوفرة من بعض القطاعات مقارنة بالطلب وأيضاً من المرونة النسبية لبعض القطاعات مقارنة بقطاعات أخرى مما جعل رفع سعر الفائدة الأساسية في إطار انزلاق عجز الميزان الجاري الذي يتراوح بين (−11,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة 2018 وهي أعلى نسبة عجز خلال العقود الأربعة الماضية و(−9,1%) مقدرة لعام 2019 جعل الطلب على العملة الأجنبية يتضاعف الأمر الذي يدفع بالدينار التونسي إلى الهبوط وهدف رفع سعر الفائدة هو الحد من التبادل لتبعية العملة المحلية والعملة الأجنبية والتقليص من المضاربة النقدية هذا ولم تنخفض الضغوط التضخمية.[3]

[1] بن سليمان يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 108 – 109.

[2] سارة بوحومة، رابح بلعباس، «أثر الإنفاق الحكومي على التضخم: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة 2000 – 2016»، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، الجزائر، 2002، ص 53.

[3] علي الشابي، «التحديات الاقتصادية المطروحة أمام الحكومة التونسية ماين 2020–2024»، موقع الجزيرة للدراسات، تصفح في 2021.

الشكل رقم 15: تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم (9) الذي يبين إحصائيات التضخم في تونس خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 15 الذي يبين تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة 1980 – 2024 نلاحظ تسجيل نسبة 8% سنة 1989 لعدم استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الفترة لتنخفض في عقد التسعينات نتيجة لاتباع الدولة سياسات مالية ونقدية من شأنها ساعدت بشكل كبير في خفض معدلات التضخم، أما فترة 2000 – 2009 شهدت معدلات التضخم تذبذبات وانحرافات مائلة إلى الاستقرار نحو 2% – 3% وكنتيجة لعدم الاستقرار الأمني للبلاد وارتفاع نسبي خلال الفترة 2010 – 2014 نتيجة التوسع النقدي وارتفاع الأسعار، أما فترة 2015 – 2020 شهد معدل التضخم غير نقدي ناتج عن ضعف الوفرة في بعض القطاعات مقارنة بالطلب وكذلك رفع سعر الفائدة الأساسية في إطار انزلاق عجز الميزان الجاري بين (-11,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2018 للحد من العملات الأجنبية فما يخص التبادل بالعملة المحلية والتقليص منه المضاربة النقدية.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في المغرب خلال فترة الدراسة (1980 – 2024)

لدراسة تحليل تطور البطالة ومحدداتها في المغرب معتمدين بذلك على الملحق (رقم 10) الذي يبين لإحصائيات البطالة في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 وكذلك (الملحق رقم 11) الذي يبين لمحددات

الناتج المحلي، الملحق (رقم 12) الذي يبين لإحصائيات الإنفاق الحكومي في المغرب والملحق (رقم 13) الذي يبين لإحصائيات التضخم في المغرب خلال نفس فترة الدراسة وهي 1980 – 2024 حيث قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى مراحل تاريخية لاستخراج أهم التطورات للبطالة ومحدداتها في المغرب وجاء في هذا المطلب الفروع التالية:

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في المغرب خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي في المغرب خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في المغرب خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في المغرب خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في المغرب خلال فترة (1980 – 2024)

لقد بنيت استراتيجية التنمية في المغرب على أساس تشجيع القطاع الخاص والأعمال الحرة وقد انعكس ذلك على الارتفاع النسبي لمكانة العمل غير المأجور (أعمال حرة، أرباب العمل، العمل الحرفي ... إلخ) ومرت تطورات البطالة في المغرب عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

تعتبر الهجرة إلى أوروبا أحد الحلول المتبعة للتخفيف من ضغط الأعداد المتزايدة للسكان النشطين فقد بلغ 270 ألف عامل سنة 1980 حيث يمثل أكثر من ثلثهم في فرنسا هذا من شأنه سمح بزيادة الادخار عن طريق تحويلات المهاجرين 7680 مليون دينار مغربي سنة 1984 ومع تدهور أسعار الطاقة المستوردة وتضاؤل فرص الهجرة الخارجية مع اشتداد أزمة المديونية الخارجية خلال بداية الثمانينات بلغ معدل البطالة في حدود 1984/1986 نحو ما يعادل 11,7% في الحضر مكافرة العمل المغربية لذلك التجأت المغرب إلى إعادة الجدولة لديونها الخارجية والشروع في تطبيق التصحيح الهيكلي ابتداءً من سنة 1983.[1]

[1] عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

لقد تأثرت سوق العمل في المغرب كثيراً بتطبيق إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي فقد تأثرت بشكل مباشر بتناقص الموظفين في الإدارة والمؤسسات العمومية والخاصة نتيجة لإجراءات إعادة الهيكلة حيث تم غلق المؤسسات وتخفيض العمالة يأتي في المرتبة الثانية في أسباب البطالة بالمغرب بـ 22% من البطالين سنة 1990 والسبب الأول يرجع إلى الأعداد الجديدة لطالبي العمل نتيجة إنهاء الدراسة بـ 24,8 من البطالين مما يزيد تعقيداً هو تزايد عدد البطالين في صفوف المتعلمين حيث بلغ سنة 1992 21,2% من مجموع البطالين مستوى جامعي و 46,8% مستوى ثانوي.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

مكنت النتائج الخاصة بالنمو الاقتصادي المحقق بين 2000 و2006 من إمتصاص البطالة في المغرب من خلال خلق ما يقارب مليون منصب وما هو ما مكن من تراجع البطالة بـ 1.7% ليستقر سنة 2002 عند 10,8% أما سنة 2006 انخفضت لأول مرة تحت سقف 10% لتسجل 9,7% وكانت هذه النتائج امتداداً لمعدلات النمو المتطورة الذي سمح بخلق 256700 منصب وبلغت سنة 2008 معدل 9,6 ليستقر مع نهاية 2009 على معدل 9,1%.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

تعتبر الحكومة المغربية أن الزيادة في معدلات البطالة خلال هذه الفترة تمثل تحدياً حقيقياً للاقتصاد الوطني كما تشكل في نفس الوقت أحد أولوياتها العامة بالمقابل تؤكد آليات البطالة كباقي تشريعات خارجية متمماً لسياق الاقتصادي العام وهذا النمو والطلب العالي والاستقرار السياسي في العلاقات الدولية فضلاً عن الظروف المناخية باعتبار أن اقتصاد المملكة مازال مرتبطاً بالفلاحة وهو ما يؤثر في الوظائف المستحدثة.[3]

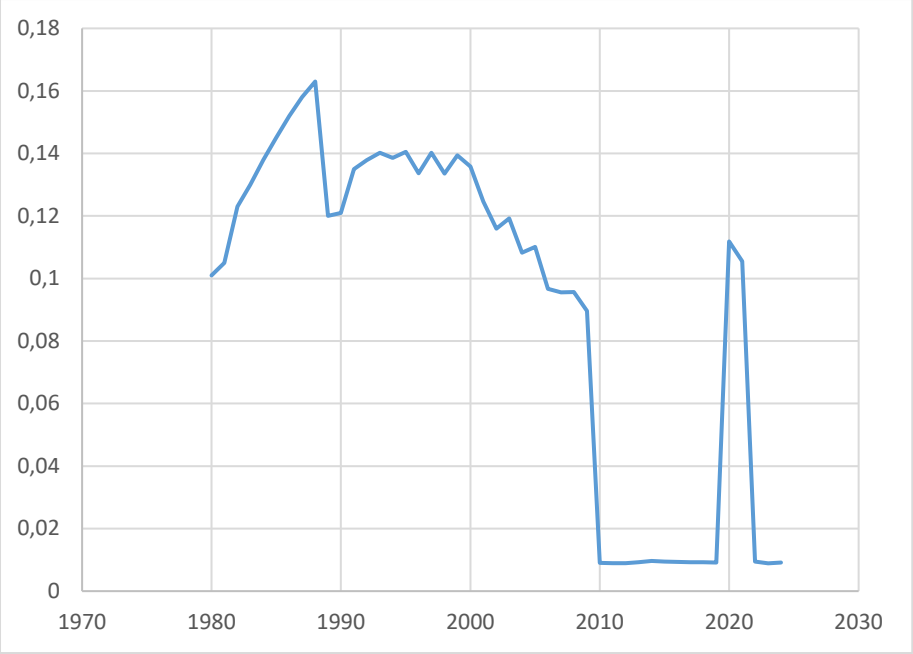
[1] عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 68، 70، 71.

[2] داود فتحية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[3] فؤاد مدكري، «أسباب ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب»، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 17، المغرب، 2021، ص 62.

وحسب التقرير الذي قدمه والي بنك المغرب إلى صاحب الجلالة حول معدلات البطالة لسنة 2023 حيث بلغ 49,3% إلى فئة الباحثين عن العمل، 30% وضعية بطالة بعد الطرد أو توقف نشاط المؤسسة، ومن حيث المدة 62,9%.[1]

الشكل رقم 16: تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الملحق رقم (9) الذي يبين إحصائيات البطالة في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 16 الذي يبين تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 يلاحظ أن معدلات البطالة كانت تسير في تزايد خلال سنوات الثمانينات نتيجة الأعداد المتزايدة للسكان النشطين وكذلك قلة فرص الهجرة إلى الخارج مما أدى بالدولة إلى إعادة الجدولة لديونها والشروع في تطبيق التصحيح الهيكلي سنة 1983 إذ يلاحظ أن معدل البطالة ارتفع سنة 1984 إلى 12% ومع بداية التسعينات تأثرت سوق العمل في المغرب كثيراً بتطبيق إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي إذ أدى إلى تناقص الموظفين في الإدارة والمؤسسات العمومية وكنتيجة لإعادة الهيكلة وإلى حجم الأعداد الجديدة لطالبي العمل نتيجة إنهاء الدراسة إذ يلاحظ تسجيل 21.2% معدل تطور البطالة سنة 1992 ثم يسير بالتناقص في المنحنى البياني نتيجة تحقيق معدلات نمو اقتصادي خلال سنوات 2000 – 2009 حيث سجل أقصى معدل نمو

[1] «التقرير السنوي يقدمه والي البنك إلى صاحب الجلالة نصرة الله»، السنة المالية 2024، ص 58.

سنة 2006 بـ 10,8% مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة تحت السقف ليرتفع سنة 2020 بـ 11% و12% سنة 2024 بدافع جائحة كورونا ولتسير مرة أخرى إلى التباطؤ مرة أخرى نتيجة تحديات المغرب لاقتصادها وتحقيق الاستقرار السياسي مؤكدة بذلك أن البطالة تتأثر بعدة طيات خارجية فضلاً عن الظروف المناخية خاصة وأن اقتصاد المغرب يعتمد على القطاع الفلاحي.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي في المغرب خلال الفترة (1980 - 2024)

سعت دولة المغرب إلى تطور معدلات نمو اقتصادها وانفتاحه على الأسواق العالمية ووضع سياسات اقتصادية ويمكن تحليل مراحل تطور نمو الاقتصاد في المغرب خلال الفترة 1980–2024 من خلال الملحق (رقم 11) الذي يبين لإحصائيات الناتج المحلي:

- **المرحلة الأولى 1980 - 1989:**

امتازت هذه المرحلة لتطور الناتج المحلي بنموذج مختلط، تداخلت فيه النزعة الليبرالية مع السلطات الحكومية (سياسة المخططات الخماسية) إضافة إلى سياسة حمائية وتدخل وازن الحكومات المغربية (حكومات البكاي وعبد الله إبراهيم) كانت أولى الأوراش الاقتصادية الأولى خارجة من الاستعمار وذلك عيراً مداراً للعملة الوطنية وخلق مؤسسة الوصاية والتوجيه الاقتصادي.[1]

- **المرحلة الثانية 1990 - 1999:**

تميزت هذه الفترة بتطبيق سياسة التقويم الهيكلي ورفع الدولة يدها على مجموعة من القطاعات الاقتصادية والعمل على تحرير الأسواق فمنذ سنة 1993 سعت الدولة على تحرير الاقتصاد المغربي وفتحه على الأسواق العالمية من خلال سياسة اتفاقيات التبادل الحر وصيرورة الأسواق إذ دخل الاقتصاد المغربي في تنافس قوي للحفاظ على سمعة منتجاتها في الأسواق العالمية.[2]

- **المرحلة الثالثة 2000 - 2014:**

نتيجة لتعزيز استقرار النمو الاقتصادي عند مستويات مستدامة وبسبب تراجع العجز في الموازنة وارتفاع احتياطات العملة الأجنبية والنمو الكبير في الصادرات عززت الحكومة المغربية خلال هذه الفترة

[1] «مقالة رسمية، تاريخ المغرب الاقتصادي، من الاستقلال إلى الثمانينات»، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

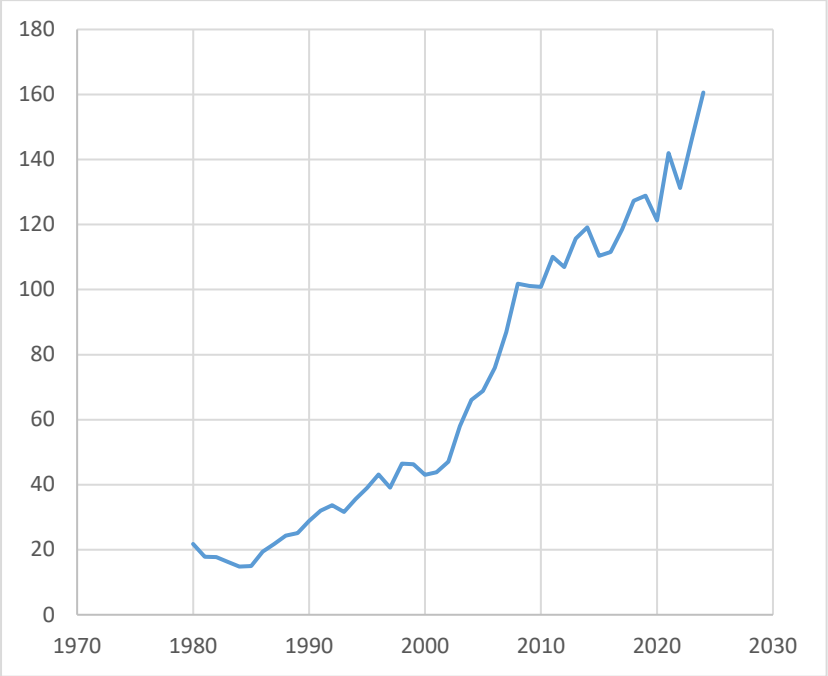
[2] مانة الأمجد، مرجع سبق ذكره، ص 59 – 60.

أدوات لاستقرار اقتصادها المحلي عبر تنمية وتنويع مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب القطاع الزراعي الذي يعد مصدر الدخل الرئيسي إذ يشكل حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

- **المرحلة الرابعة 2015 – 2024:**

اتسم الاقتصاد المغربي في السنوات الأخيرة بالمميزات التالية: انكمش معدل النمو الحقيقي إلى 7% في سنة 2019 وانكمش بحوالي 6,3% عام 2020 يعزى ذلك إلى عدد من الأسباب منها التراجع الذي شهده أداء القطاع الفلاحي الذي يعتبر أحد أهم القطاعات في المغرب إضافة إلى تراجع أداء قطاع الصناعات التحويلية كما تأثر الاقتصاد المغربي بالتباطؤ الذي شهده أداء النشاط الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز للمغرب حيث بلغ معدل النمو الحقيقي لدى هذه الدول نحو 1,6% في عام 2019 وكذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد – 19 في عام 2020.[2]

الشكل رقم 17: تطور الناتج المحلي في المغرب خلال الفترة 1980–2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق (رقم 11) الذي يبين لإحصائيات الناتج المحلي في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

[1] مانة الأمجد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] أحمد الشاذلي، محمد إسماعيل، جمال قاسم، «تقييم أثر برنامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية: (الأردن – تونس – المغرب)»، مصر، صندوق النقد الدولي، العدد 103، 2022، ص 13.

من خلال الشكل رقم 17 الذي يبين تطور الناتج المحلي في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 يلاحظ أن المنحنى البياني يسير بشكل متزايد ومتطور لمعدلات النمو الاقتصادي بداية من سنوات الثمانينات من خلال سياسة المخططات الخماسية وتطبيق سياسة التقويم الهيكلي والعمل على تحرير الأسواق العالمية وإتباع سياسات التبادل الحر جعل من الاقتصاد المغربي في تنافس قوي خلال التسعينات واستمر النمو في معدلات الناتج المحلي إلى غاية 2014 نتيجة التنويع في مختلف القطاعات الاقتصادية منها القطاع الزراعي حيث يشكل 15% من الناتج المحلي الإجمالي وسجل معدل النمو الاقتصادي تذبذباً خلال فترة 2020 بسبب جائحة كورونا إضافة إلى التراجع الذي شهده القطاع الفلاحي والذي يعتبر أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد المغربي.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في المغرب خلال فترة (1980 – 2024)

شهد معدل تطور الإنفاق الحكومي سلسلة من الأحداث الهامة تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر المراحل التالية من خلال الملحق (رقم 12) الذي يبين لإحصائيات الإنفاق الحكومي في المغرب خلال فترة 1980–2024:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989**

هذه الفترة هي فترة برنامج الإصلاح الهيكلي في المغرب (PAS) حيث في بداية هذه الفترة أن الإنفاق الحكومي قد بلغ 302×10^{8} دولار وقد عرف ارتفاعا حيث بلغ 486×10^{8} دولار عند نهاية الفترة أي بمعدل نمو سنوي في المتوسط يقدر بـ 4,37% وبلغ الإنفاق الحكومي أعلى معدل له خلال هذه الفترة سنة 1986 بـ 8,17% محققاً معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 9,64% بالمقابل فإن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن بنفس وتيرة حجم الإنفاق بل كانت متذبذبة وعرفت أكبر قيمة سنة 1988 بـ 11,87% التي تقابل معدل إنفاق حكومي قدره 3,72% وعرفت أيضاً قيماً سالبة تقابل نفس معدلات نمو حجم الإنفاق الحكومي السالبة في 1981 بـ 1,74%.[1]

[1] بن سليمان يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 124.

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999**

شهد معدل ارتفاع في الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 15,9% سنة 1990 إلى 17,11% سنة 1999 ويعود ذلك إلى الارتفاع في نفقات التسيير كالرواتب والأجور ومدفوعات الفائدة وسداد الديون الخارجية التي كانت تعاني منها المملكة المغربية.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014**

عرفت هذه الفترة وتيرة الارتفاع حيث بلغت سنة 2009 نسبة 18,33% مقارنة بنسبة 2008 التي بلغت 16,76% وذلك نتيجة التوسع في النفقات الرأسمالية الموجهة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وفي هذا السياق شكلت المغرب لجنة اليقظة الإستراتيجية وذلك البغية لاتخاذ إجراءات لدعم القطاعات الأكثر تضرراً بالأزمة حيث تم توفير الدعم للقطاعات السياحية والزراعة والصيد البحري والقطاعات التصديرية السلعية ودعم كافة أوجه صناعة الفوسفات ومشتقاته وتجدر الإشارة أن الحكومة المغربية قامت بزيادة الأجور سنة 2009 في الموازنة بنسبة 9.3%.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024**

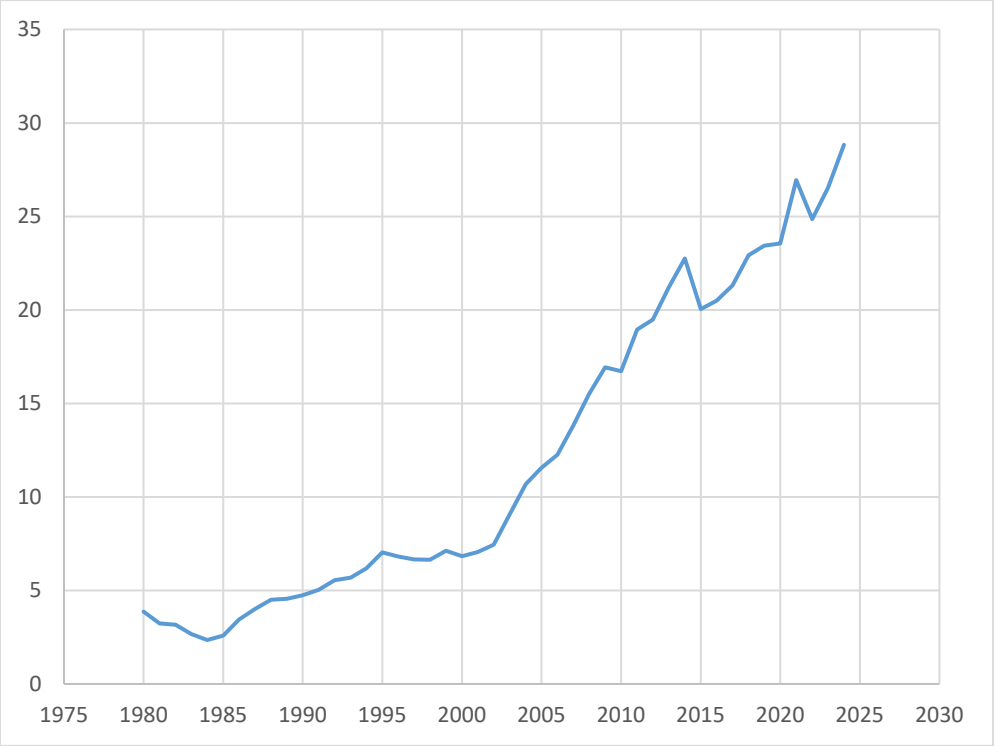
نظراً للجهود التي بذلتها الحكومة المغربية خلال السنوات الماضية لتنفيذ الإصلاحات في قطاع مالية الحكومة ويحقق باستدامة الدين العام ويرفع كفاءة الإنفاق وتحصيل الموارد العامة ويعزز برامج الحماية الاجتماعية، إضافة إلى تعزيز الجهود المبذولة من قبل الحكومة المغربية في إطار إعادة هيكلة الإنفاق العام وتعزيز الوضع المالي فضلاً عن مواجهة الحكومة المغربية لتحديات جائحة كورونا لذلك قد حصلت على قرض من صندوق النقد الدولي بـ 51,406 مليون دينار مغربي، ما يعادل حوالي 2.1 مليون دولار أمريكي لقطاع المالية العامة يغطي الفترة 2020 – 2024.[3]

[1] صلاح الدين السويسي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] صلاح الدين السويسي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3] «برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة للمملكة المغربية 2020»، صندوق النقد العربي.

الشكل رقم 18: تطور معدلات الانفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم (13) الذي يبين لإحصائيات الإنفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 18 الذي يبين تطور معدلات الإنفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 يلاحظ استقرار شبه محدود حيث كانت نوعاً ما مرتفعة خلال سنوات 1980 – 1990 لتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في المغرب ويعود هذا الارتفاع إلى نفقات التسيير كالرواتب والأجور ومدفوعات الفائدة وسداد الديون الخارجية التي كانت تعاني منها المملكة المغربية، كما شهدت ارتفاع سنة 2009 حيث بلغت نسبة 18,33% وذلك نتيجة للتوسع في النفقات الرأسمالية أما فترة ما بعد 2015 يلاحظ أن معدلات الإنفاق الحكومي تسير بتزايد متفاوت قليلاً حيث اتخذت المغرب لإعادة هيكلة الإنفاق العام وتعزيز الوضع المالي فضلاً عن مواجهة المغرب لتحديات جائحة كورونا.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في المغرب خلال الفترة (1980 – 2024)

لم تسلم دولة المغرب كغيرها من دول المغرب العربي من مشكلة التضخم إذ عرفت سلسلة من التطورات والتفاوت راجعة بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية ومرت عبر المراحل التالية من خلال الملحق (رقم 12) الذي يبين إحصائيات التضخم في المغرب خلال الفترة 1980–2024:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989**

عقدت المغرب سلسلة من الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة وإعتمدت برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1983 وذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفها المغرب هذا البرنامج أعد لهدف تحقيق تحسين التوازنات الداخلية وتعبئة الإدخار العمومي.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999**

عرفت معدلات التضخم في بداية التسعينات تطوراً بـ 6,78% سنة 1990 ثم يبلغ أقصى قيمة له في سنة 1991 والتي تقدر بـ 7,98% ثم ينخفض إلى 0,68% خلال سنة 1999 وذلك راجع إلى التغيرات الحاصلة في السياسات المالية والنقدية المطبقة خلال التسعينات.[2]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014**

سجلت هذه المرحلة انخفاض في معدلات التضخم وهي النسبة الأكبر التي سجلت خلال فترة 2000 – 2007 وذلك بمتوسط 1% لمنطقة شمال إفريقيا في ظل سياق سريع وجوهري للنشاط على المستوى العالمي وأكبر تراجع في أسعار المواد الأولية ويرجع انخفاض معدلات التضخم إلى إتباع الدولة سياسة تقشفية صارمة بالإضافة إلى تخفيض النفقات الحكومية وإعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية ويلاحظ هذا الانخفاض سنة 2014 بـ 0,4%.[3]

[1] زواد أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2] بن سليمان يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] زواد أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 154.

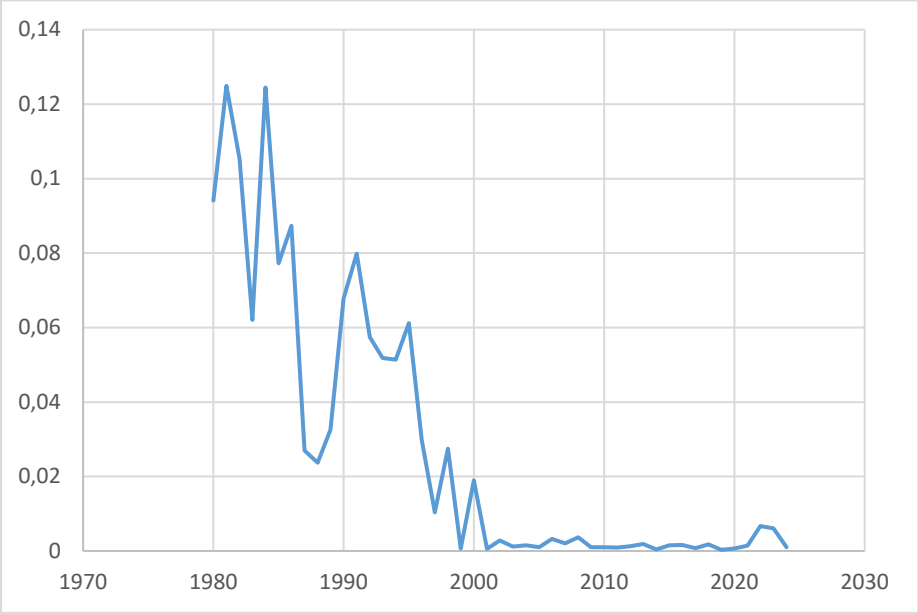
- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024**

تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدلات التضخم في المغرب حيث وصل متوسط معدل التضخم في هذه الفترة بـ 1,34% ويمكن تبرير هذا الانخفاض إلى:

- إعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية من خلال دعمها وتأهيلها للتصدير
- تخفيض النفقات الحكومية من خلال إتباع سياسة تقشفية صارمة لهدف وفق تدهور عجز الموازنة.
- انخفاض الأجور الحقيقية.[1]

كما عرف التضخم القياسي من خلال تغير مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعاً ملموساً سنة 2024 حيث بلغ 0,9% في النصف الأول من سنة 2023 و 6,6% في 2022 ويعزى هذا التطور الارتباط فضلاً في العديد من العوامل من جانب تقلص الضغوط الخارجية بالخصوص انخفاض أسعار المواد الطاقية والمواد الغذائية يعكس على الصعيد الداخلي من جهة تشديد السياسة النقدية بداية 2022 والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل دعم القدرة الشرائية.[2]

الشكل رقم 19: تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم (13) الذي يبين لإحصائيات التضخم في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

[1] صلاح الدين السويسي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] «التقرير السنوي يقدمه والي بنك المغرب إلى صاحب الجلالة نصرة الله»، مرجع سبق ذكره، ص 65.

من خلال الشكل رقم 19 الذي يبين تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة 1980 – 2024، حيث عرفت تذبذبات حادة خلال فترة 1980 – 1990 نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفها المغرب حيث سجل سنة 1991 7,98% لتنخفض بعد ذلك معدلات التضخم سنة 1999 بـ 0,68% بالتناقص المستمر كما هو مبين من خلال المنحنى البياني نتيجة التغيرات الحاصلة في السياسات المالية والنقدية المطبقة خلال التسعينات لتستمر في الانخفاض خلال سنوات 2000 – 2007 بمتوسط 1% لمنطقة شمال افريقيا لإتباع الدولة سياسة تقشفية صارمة إضافة إلى ذلك لانخفاض النفقات الحكومية إذ يلاحظ انخفاض معدل التضخم بـ 0,4% سنة 2014، ثم نلاحظ تباين مستقر يميل إلى الاضمحلال منه خلال المنحنى البياني ما بعد سنة 2015 ويعزى هذا التطور إلى تقلص الضغوط الخارجية بخصوص لانخفاض أسعار المواد الطاقية والمواد الغذائية وعلى الصعيد الداخلي تشديد السياسة النقدية بداية من سنة 2022.

المطلب الرابع: دراسة تحليلية إحصائية لتطور البطالة ومحدداتها في ليبيا خلال فترة الدراسة (1980 – 2024)

مرت دولة ليبيا كغيرها من دول المغرب العربي بمراحل تطور البطالة ومحدداتها (الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول) بتغيرات اقتصادية، سياسية، أمنية واجتماعية خلال فترة الدراسة ومن خلال الملاحق (14، 15، 16، 17) الذي يبين لإحصائيات محددات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024 سنقوم بتحليل تطورها عبر مراحل وقمنا بتقسيم هذا المطلب إلى:[1]

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

[1] يوسف عبد الله نجي، «العوامل المؤثرة في البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2022»، قدمت لاستكمال متطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في علم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة الأسمرية الإسلامية زليتن، ليبيا، 2025، ص 60.

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2024)

شهدت دولة ليبيا كغيرها من دول المغرب العربي تطور معدلات البطالة في الفترة 1980 – 2024 بناءً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وبالإستناد إلى الملحق (رقم 13) الذي يبين لإحصائيات تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024 قمنا بتقسيم هذه التطورات إلى المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

شهدت معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1981 – 1984 استقراراً لتعود بالإرتفاع بشكل متذبذب في سنة 1985 لعدم توفر فرص العمل حيث وصل إلى 14,08%.[1]

وقد أسفرت هذه المرحلة إلى ظهور عدة أنواع من البطالة منها البطالة الصريحة أو السافرة وظهر الأكبر في البطالة المقنعة التي تتمثل في الإستخدام غير الأمثل لقوة العمل وازدادت حدة أزمة البطالة في ليبيا لأول مرة للاقتصاد سنة 1986 حيث ارتفع معدل البطالة إلى 15,8%.[2]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

سجلت البطالة ارتفاعاً مستمراً والسبب في ذلك أزمة لوكربي حيث تعرضت البلاد في تلك الفترة إلى حصار أثر اقتصادياً في تعطيل العديد من القطاعات وشهدت تزايداً وبلغ ذروته خلال عام 1990 حيث قدر معدل البطالة بـ 11,8% وحدثت بعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي بحيث أصبح القطاع العام هو المسيطر على الإستثمارات واستخدام قوة العمل مما أنجز عنه تكدس في القوى العاملة مقارنة مع القطاع الخاص وظهرت البطالة المقنعة.[3]

---

[1] يوسف عبد الله نجي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] مريم محمد رمضان المأزوزي، «أثر بعض المتغيرات الكلية على معدل البطالة في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2024)»، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الإقتصاد، جامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2025، ص 55.

[3] عائشة بازينة، «أثر التنمية الإقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2020»، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 6، عدد 7، العراق، 2020، ص 240.

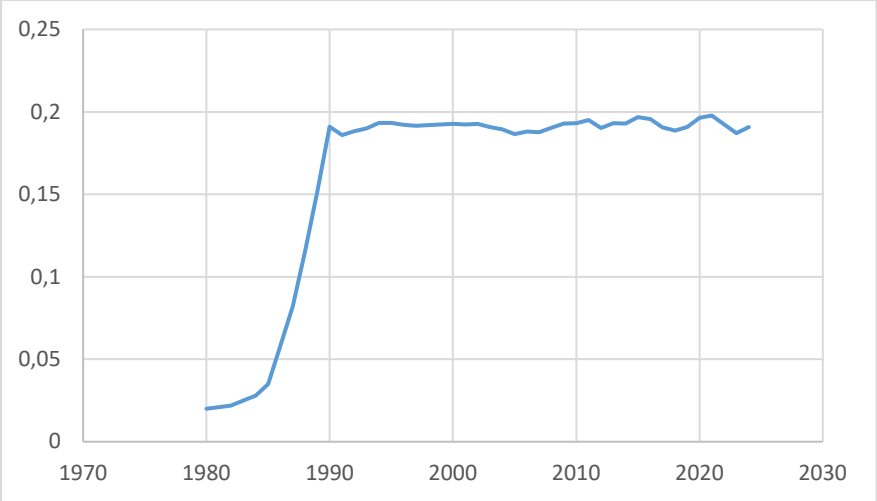
- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

سجلت معدلات البطالة تزايداً كبيراً في هذه المرحلة خاصة الفترة (2000 – 2009) حيث سجل معدل 29,19% وذلك بسبب لانسحاب الدولة من ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال المنشآت الزراعية والخدمية ما صاحبه انكماش لفرص العمل داخل المنشآت العامة للدولة، وتوقف عمل التنسيب من خلال تخلي الدولة عن سياسة التوظيف الإجتماعي وذلك للحد من التضخم الوظيفي. [1]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

استمرار ارتفاع معدلات البطالة بسبب تزايد معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي وزيادة أعداد حاملي الشهادات العليا مقابل محدودية فرص العمل لاعتماد على القطاع العام دون القطاع الخاص، بالإضافة إلى عزوف الشباب الليبي عن المهن اليدوية لإنخفاض المهارة لديهم والإعتماد على عدد قليل من العمالة ذات مهارة عالية وأن المؤسسات العمومية توظف حوالي 31% من حجم العمالة، قطاع التعليم 32%، والصحة 16,8%.[2]

الشكل رقم 20: تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال فترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم (14) الذي يبين لإحصائيات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024 (مجموعة معطيات البنك الدولي)

[1] مريم محمد رمضان المأزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] سامية عمران محمد حريب، أسامة أحمد سالم الجمل، «دور سياسات السوق العمل وبرامجه في الحد من البطالة بليبيا دراسة حالة فرع وزارة العمل والتأهيل – مصراتة»، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، المجلد 6، عدد 1، ليبيا، 2025، ص 88.

من خلال الشكل رقم 20 نلاحظ تزايد في معدلات البطالة خلال الفترة (1980 – 1990) بسبب تراجع أسعار النفط وكذلك الوضعية الخطيرة للإقتصاد سنة 1986 كما يستمر استقرار تطور معدلات البطالة من سنة 1990 إلى غاية 2024 مع وجود بعض الإنحرافات المتفاوتة على الإعتبار أن الإقتصاد الليبي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط الذي يشغل عدداً قليلاً من العمالة كذلك محدودية التوظيف في القطاع الخاص وانكماش فرص العمل داخل المؤسسات العمومية بفعل لانسحاب الدولة من ممارسة بعض الأنشطة من خلال المنشآت الزراعية والخدمية.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024

تعتبر دولة ليبيا من الدول التي يعتمد ناتجها المحلي على قطاع النفط ومن خلال الملحق (رقم 15) سنحاول تحليل مراحل تطور الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024 عبر المراحل التالية لمعرفة أهم التطورات التي طرأت خلال هذه الفترة وهي كالتالي:

- **المرحلة الأولى 1980 – 1989:**

سجلت ليبيا خلال هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في معدلات الناتج المحلي يرجع ذلك إلى الحصار الذي واجهه الاقتصاد الليبي فترة منتصف الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط عام 1986 ووصل سعر البرميل للنفط في تلك الفترة إلى أقل من 8 دولارات ليدخل هذا الانخفاض إلى أدنى مستوى له عام 1987 حيث قدر الناتج المحلي بـ 6012 مليون دينار وأعلى مستوى له عام 1980 حيث قدر الناتج المحلي بـ 10554 مليون دينار حيث بلغ متوسط معدل الناتج المحلي في ليبيا خلال هذه الفترة 7880 مليون دينار لتسجل هذه الفترة أدنى مستوى مقارنة بالمراحل التالية مع العلم أن ليبيا يعتمد اقتصادها على قطاع النفط.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999**

شهدت هذه الفترة نمواً محدوداً حيث لم يتجاوز معدل النمو في الناتج الحقيقي معدل 2% سنوياً، وكان نصيب الفرد من الناتج حوالي 5000 دينار في المتوسط السنوي، في حين كان متوسط نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية 9% سنوياً هذه الفترة عموماً شهدت انخفاضاً في أسعار النفط انعكست مباشرة على مساهمة القطاع النفطي في الناتج والذي يعتبر المحدد الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في

[1] مريم محمد رمضان المأزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الاقتصاد الليبي مما انعكس على الإنفاق العام الذي يعتبر أداة التنمية في الاقتصاد الليبي في ظل غياب الاستثمار الخاص والإستثمار الأجنبي في غير قطاع النفط، كما انتهجت الدولة خلال هذه الفترة سياسة تقييد الواردات في ظل انخفاض الإيرادات النفطية، إلى جانب الظروف السياسية التي انعكست سلباً على الاقتصاد من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن عام 1994.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع في أسعار النفط وهو ما انعكس مباشرة على ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى بسبب الارتفاع في الإنفاق على هذه القطاعات الاقتصادية، حيث حقق الناتج المحلي بالأسعار الجارية معدل نمو بلغ في المتوسط 20% سنوياً، كما يشار إلى أن هذا الارتفاع في المتوسط معدل النمو ساهمت فيه سنة 2012 بعد التراجع في نمو الناتج عام 2011 بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد – حيث انخفض الناتج المحلي عام 2011 إلى مستويات قياسية ثم عاد للارتفاع في عام 2012 بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد وعودة الإنتاج النفطي إلى مستوى مليون برميل وهو ما جعل معدل النمو بين عامي 2011 و2012 يصل إلى 97%.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024**

سجلت خلال هذه الفترة الإيرادات عامة بـ 16,843.4 مليار دينار عام 2015 وبنسبة بلغت 25% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لتنخفض إلى 8,854.4 مليار دينار عام 2016 وبنسبة بلغت 13% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية التي بلغت في عام 2016 لـ حوالي 6,665.5 مليار دينار مقارنة بالعام السابق ويرجع ذلك إلى إغلاق الموانئ النفطية بالإضافة إلى تداعيات انخفاض الأسعار العالمية للنفط مما أسهم في زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب الإعتماد شبه الكامل على ايرادات النفط.

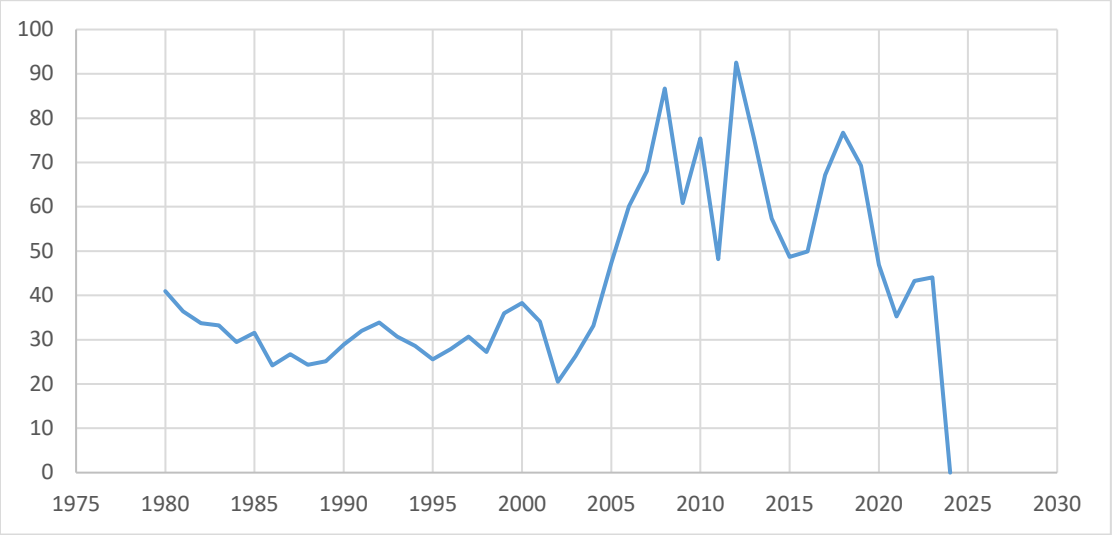
[1] طارق سليمان غني، «التنويع الاقتصادي وأثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 – 2014»، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 9، عدد 1، مصر، 2018، ص 627.

[2] طارق سليمان بغني، مرجع سبق ذكره، ص 628.

كما ساهمت الإيرادات العامة خلال 2019 لتصل إلى 57,365.1 وبنسبة بلغت 59% من الناتج المحلي الإجمالي ثم تعود للإنخفاض في عام 2020 لتصل الى حوالي 22,818.0 مليار دينار نتيجة لإنخفاض الإيرادات النفطية الى 5,280.0 دينار.

فيما سجلت الإيرادات العامة نحو الارتفاع الملحوظ لتصل إلى 134,376.2 في عام 2022 وبنسبة بلغت 57% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن أسعار النفط حيث بلغت الإيرادات النفطية 130,535.1 مليار دينار كما سجل أكبر معدل نمو الناتج المحلي في عام 2021 بـ 28.4% نتيجة عودة أسواق النفط مجدداً بعد الإغلاق بسبب جائحة كورونا.[1]

الشكل رقم 21: تطور الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم (15) الذي يبين لإحصائيات الناتج المحلي خلال الفترة 1980 – 2024 (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 21 نلاحظ استقرار نسبي في تطور معدلات الناتج المحلي خلال الفترة (1980 – 2000) ماعدا فترة 1986 أين سجل انخفاض أسعار النفط وكذلك الظروف السياسية التي انعكست سلباً على الاقتصاد الليبي وعلى الناتج المحلي من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن عام 1992، أما الفترة 2000 – 2024 شهدت معدلات الناتج المحلي تطورات جذرية بين الزيادة والنقصان

[1] وليد أحمد معيقل، «دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة العامة في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (2015 – 2024)»، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 4، عدد 4، ليبيا، 2022، ص 50.

حيث الفترة (2000 – 2010) سجل تطوراً سريعاً بفعل ارتفاع أسعار النفط لتنخفض بعد ذلك سنة 2011 بسبب عدم الاستقرار الأمني للبلاد ليرتفع مرة أخرى سنة 2012 لتنخفض مرة أخرى سنة 2016 بسبب غلق الموانئ النفطية وتعود معدل تطور النمو الاقتصادي للتصاعد سنة 2019 وتعود بالانخفاض سنة 2020 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وكنتيجة عودة أسواق النفط مجدداً بعد إغلاق بسبب جائحة كورونا عاد نمو تطور معدلات الناتج المحلي ابتداءً من سنة 2022.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024

مرّ تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا بمراحل معينة ومن خلال الملحق (رقم 16) الذي يبين لإحصائيات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024 حيث قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى مراحل محددة لمعرفة أهم التطورات التي طرأت على الإنفاق الحكومي في ليبيا وهي:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط ومن ثَمَّ انخفاض الإيرادات النفطية الليبية، إضافة إلى ذلك واجه الاقتصاد لسياد صدمة تقشفية منذ منتصف الثمانينات فرضت عليه من الخارج، الأمر الذي ضاعف الأعباء التي تحملتها الدولة آنذاك أدت إلى تخفيض النفقات العامة بغية السيطرة على العجز المتنامي في الميزانية وسجل الإنفاق الحكومي تذبذبا خلال هذه الفترة حيث سجل 3550 مليون دينار عام 1986 وانخفض إلى 2547,4 مليون دينار عام 1988 مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته 28,2% مقارنة ببداية الفترة مما جعل انخفاض الإنفاق الجاري والتنموي بـ 24,9% و 25,3% على التوالي مقارنة بسنة 1986 ونظرا للتدابير الحادة التي حدثت في أسعار النفط اتخذت الدولة سياسة مالية تقشفية، ترشيد النفقات على تقليص الإنفاق على التعليم والعلاج بالخارج، إلغاء وتقليص العمالة الوافدة في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة مع تجميد مستويات الأجور وارتفع الإنفاق العام سنة 1989 إلى 2793,6 مليون دينار بمعدل نمو سنوي 9,6% بالمقارنة مع السنة السابقة.[1]

[1] سالم عطية بن سليم، «تحليل وتطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (1986 – 2010)»، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 35، العدد 35، مصر، 1992، ص 354 – 355 – 356.

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

سجل خلال هذه الفترة انخفاض في مستويات الإنفاق العام وذلك راجع إلى استقرار أسعار النفط عند مستوى منخفض واتجاه الدولة نحو الخطط التنموية واستخدام الميزانيات السنوية القائمة على تقدير الإيرادات النفطية مما أدى إلى تراجع الإنفاق العام وحدث تغير في هيكل الإنفاق الإستثماري حيث بدأ الإنخفاض في هذه الفترة لإبتعاد الدولة عن المشاريع الإستثمارية التنموية حيث وصلت كمية الإنفاق إلى (128,38د.ل) ثم بدأت في الإنخفاض حتى وصلت (23,17 د.ل) سنة 1998 كما سجل انخفاض الإنفاق الإستثماري التنموي حيث وصل سنة 1995 إلى قيمة 8,62 د.ل بعد أن كانت قيمته تصل إلى 13,47 د.ل سنة 1991.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

شهد الإنفاق العام خلال هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً خاصة خلال الفترة (2001 – 2005) حيث ارتفع من 5631,6 إلى 21313.0 مليون على التوالي وبمعدل نمو مركب بلغ 40% ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط العالمية وانتهاء فترة الحصار الاقتصادي، واستمر الارتفاع التدريجي للنفقات العامة خلال الفترة (2006 – 2010) فقدر زاد الإنفاق العام من 21378.0 مليون إلى 54498.8 مليون دينار وبمعدل نمو مركب بلغ حوالي 20% وقد شهدت سنة 2011 انخفاضاً في الإنفاق العام بلغ فقط 23366.5 مليون دينار وتعتبر هذه السنة استثنائية بسبب أحداث الثورة 17 فبراير 2011، إلا أنه في سنة 2012 شهدت رجوعاً للتوسع الكبير في الإنفاق العام، حيث بلغ 53944,6 مليون دينار واستمر في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2011 – 2015) بسبب الإغلاق المتكرر للحقول النفطية.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024**

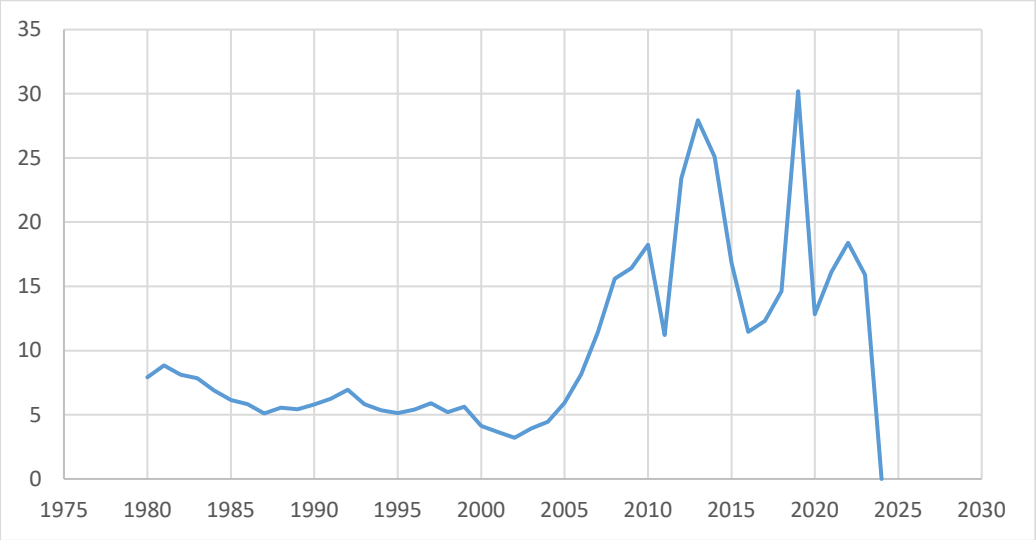
شهدت هذه الفترة بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ الإنفاق الجاري أدنى قيمة له خلال عام 2016 حوالي 27,589.6 مليار دينار وبنسبة مساهمة 95,1% من إجمالي الإنفاق العام وفي عام 2023 وصل

[1] سمية الفيتوري، «دور الإنفاق الحكومي في تنمية الصادرات الليبية خلال الفترة (1990 – 2017)»، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، مجلد 3، عدد 3، ليبيا، 2023، ص 323.

[2] مفتاح عبد السلام عليليش، سامي عمر ساسي، «محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995 – 2020»، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، مجلد 3، عدد 10، ليبيا، 2017، ص 9.

الإنفاق الجاري إلى أعلى قيمة له حيث بلغ حوالي 113,918.4 مليار دينار بنسبة 90,5% من إجمالي الإنفاق العام، بينما سجل انخفاض شديد في حجم الإنفاق الاستثماري حيث بلغ أقل قيمة له عام 2016 إلى حوالي 1398.8 مليار دينار وبنسبة تقدر 4,9% من إجمالي الإنفاق العام، بينما سجل الإنفاق الاستثماري أعلى قيمة له عام 2024 حيث بلغ 22,121.0 مليار دينار وما نسبته 17,9% من إجمالي الإنفاق العام خلال نفس السنة، كما أن للموازنة العامة دوراً مهماً في تطور الإنفاق العام في ليبيا حيث سجل عجز سنة 2015 حوالي 26,334.9 مليار دينار راجع إلى تذبذبات أسعار النفط والانخفاض الإنتاج بسبب الأزمات السياسية والأمنية مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية وتمديد الاستقرار المالي بسبب لارتفاع النفقات العمومية أما خلال الفترة 2021 – 2024 سجل فائض في الموازنة العامة من 19,742.1 مليار دينار و 337,324.3 مليون سنة 2021 وهذا الفائض نتيجة للتوسع في الإنفاق الاستثماري.[1]

الشكل رقم 22: تطور معدلات الانفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة 1980–2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم (16) الذي يبين لإحصائيات الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1980 – 2024 (مجموعة معطيات البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 22 نلاحظ استقرار شبه تام في تطور معدلات الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1980 – 1990) مع ميول المنحنى نحو التباطؤ لضعف الإنفاق الاستثماري بسبب استقرار أسعار النفط حيث وصلت قيمة الإنفاق سنة 1995 إلى 8,62 د.ل بعد أن كانت قيمته 13,47 د.ل سنة 1991، أما مرحلة (2000 – 2024) شهدت معدلات الإنفاق الحكومي تغيرات جذرية بين الزيادة والنقصان حيث

[1] وليد أحمد معيقل، مرجع سبق ذكره، ص 50 – 51 – 52.

سجل معدل نمو مركب 40% لتحسن أسعار النفط العالمية وانتهاء فترة الحصار الاقتصادي، كما لوحظ تذبذب على مستوى المنحنى البياني حيث زاد معدل الإنفاق العام سنة 2010 لينخفض سنة 2011 بسبب أحداث الثورة 17 فبراير 2011 ثم الارتفاع والانخفاض في الفترة (2011 – 2015) بسبب الإغلاق المتكرر للحقول النفطية كما سجل ارتفاع معدلات نمو الإنفاق الحكومي بسبب الأزمات السياسية والأمنية منذ 2016 ومنذ سنة 2021 سجل فائض في الموازنة العامة نتيجة التوسع في الإنفاق الاستثماري.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024

شهدت دولة ليبيا تغيرات جذرية في معدلات التضخم وهذا ما هو مبين في الملحق (رقم 17) الذي يبين لإحصائيات التضخم في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024 حيث قسمنا هذه الفترة إلى مراحل محاولين تحليل التضخم من خلالها كالتالي:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989:**

بلغ متوسط معدل التضخم في هذه الفترة 7,53% وهو أعلى مما كان عليه في الفترات السابقة، حيث سجل سنة 1981 بـ 11,199% وترجع هذه الزيادة إلى عدة عوامل رئيسية أهمها انخفاض أسعار النفط الذي بدوره أثر على العائدات الحكومية وزيادة العجز واستمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى في ظل تراجع الإيرادات، مما زاد الطلب وفرض القيود الاقتصادية والعقوبات الدولية أدى إلى نقص السلع الأساسية وتراجع الإنتاج المحلي مما ساهم في تفاقم التضخم وسجل أدنى معدل تضخم خلال سنة 1989 حيث بلغ 1,51%.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999:**

في هذه الفترة اضطرت الدولة إلى انتهاج سياسات مالية وتجارية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي جاء في مقدمتها القيود الكمية على الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي، الأمر الذي انعكس على ظهور السوق الموازية في كلاً من سوق السلع وسوق الصرف الأجنبي وبلغ متوسط التضخم حوالي 6,7% حيث سجل أعلى مستوى له 11,9% عام 1994 وأدنى مستوى 2,6% عام 1999، فقد كان للحصار الذي فرض على ليبيا من قبل مجلس الأمن في عقد التسعينات آثار سلبية على استقرار الاقتصاد الوطني خاصة

[1] نسرين رمضان الأرقط، «تحليل وقياس العوامل المؤثرة على التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970 – 2011)»، قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالمية (الماجستير) في الاقتصاد، جامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 225، ص 27.

في جانب الواردات والمعدات الرأسمالية بالإضافة إلى ما قام به مصرف ليبيا المركزي بل إنتاج العديد من الإجراءات تجاه سعر صرف الدينار الليبي (سعر الصرف الخاص 1999 – 2002).[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014:**

في هذه الفترة كانت معدلات التضخم في ليبيا متقلبة بين الانخفاض والارتفاع وهذا ما يدل على اعتماد السوق المحلي على الاستيراد بشكل كبير، اتسمت الفترة 2000 – 2004 بالانخفاض في معدلات التضخم فقد سجلت هذه الفترة معدلات تغير سالبة بسبب ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية نتيجة لتطبيق المركز المصرفي لسياسة تخفيض سعر الصرف الرسمي عام 2000، خلال سنة 2008 سجل معدل التضخم ارتفاع كبير ووصل إلى 10,3% بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط وأسعار الواردات في السوق العالمية، وفي سنة 2011 بلغ معدل التضخم السنوي 15,9 نتيجة الأحداث التي أصابت ثورة 17 فيفري التي أدت إلى نقص معروض السلع والخدمات.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024:**

واصل معدل التضخم في التزايد خلال عام 2015 حيث بلغ وفقاً للمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 10% واستمر التزايد خلال عام 2016 حيث بلغ معدل التضخم 25,9% أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع باستمرار ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليبلغ 150.8 نقطة خلال هذا العام وذلك بسبب سياسة التمويل بالعجز ليخف في الفترة 2017 – 2019 كما تراجعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال 2018 وسجل عام 2018 معدل تضخم بـ 13,1% ويرجع إلى تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي لأغراض تجارية وشخصية أما فترة 2020 – 2022 عاود معدل التضخم في الارتفاع ولكن بشكل نسبي وذلك بسبب زيادة الأسعار في الأسواق العالمية (تضخم مستورد) لينخفض سنتي 2023 و2024 بسبب ارتفاع سعر الصرف.[3]

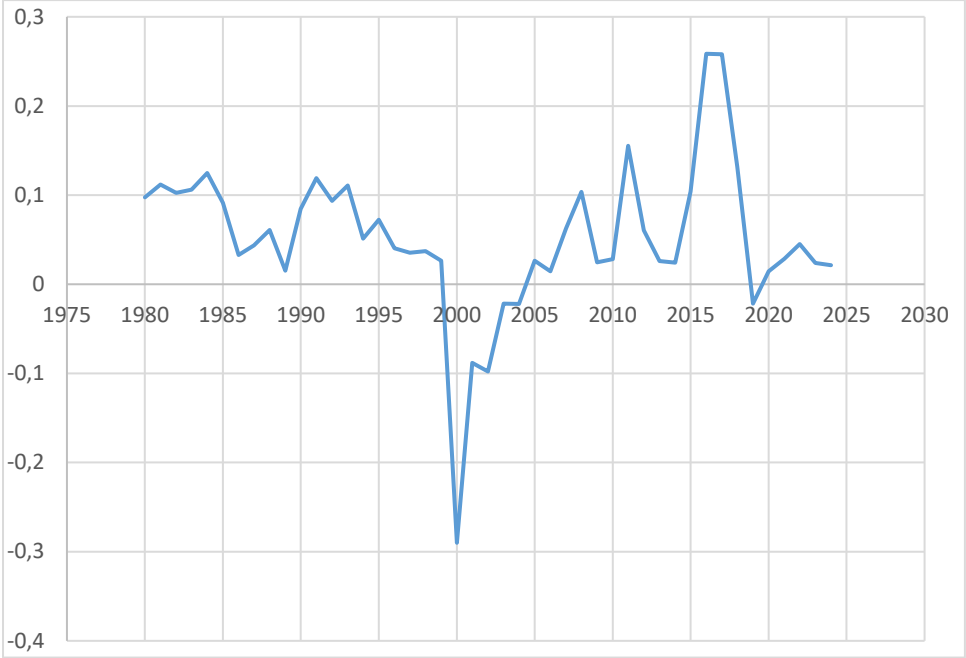
---

[1] – أحمد علي الحوتة، «محددات التضخم في الاقتصاد الليبي»، مجلة الراصد في الاقتصاد والتجارة، مجلد 10، عدد 4، ص 3.

[2] زواد آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[3] سالم أبو صيلة عمر، «دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2022)»، مجلة القرطاس، مجلد 8، عدد 28، ليبيا، 2018، ص 500 – 501.

الشكل رقم 23: تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الملحق رقم (17) الذي يبين لإحصائيات التضخم في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2024 (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 23 نلاحظ تذبذبات وانحرافات في معدلات تطور التضخم خلال الفترة (1980 – 1999) بنسب متفاوتة حيث سجل سنة 1981 بـ 11,19% لانخفاض أسعار النفط وسجل أدنى معدل تضخم سنة 1989 بـ 1,51% وفي عقد التسعينات فقد كان للحصار الذي فرض على ليبيا من قبل مجلس الأمن مما جعل مصرف ليبيا المركزي بل إنتاج سعر الصرف الخاص (1999 – 2002) حيث سجل أعلى مستوى للتضخم 11,9% عام 1994 وأدنى مستوى له 2,6% عام 1999، بينما شهدت الفترة (2000 – 2004) انخفاض في معدلات التضخم بقيم سالبة نتيجة لارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية وسجل سنة 2008 ارتفاع كبير في معدل التضخم بـ 10,3% بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط وأسعار الواردات في السوق العالمية، أما الفترة (2010 – 2024) نلاحظ أن المنحنى البياني تتخلله انحرافات معقولة بين الزيادة والنقصان حيث بلغ معدل التضخم سنة 2011 بـ 15,9% نتيجة تداعيات الثورة و 25,9% سنة 2016 نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليبلغ 150,8 نقطة أما سنتي 2017 – 2019 ليسجل بذلك قيمة سالبة بـ 1,3% سنة 2019 بسبب فك القيود على شراء النقد الأجنبي ليرتفع بعد ذلك معدل التضخم سنتي 2020 – 2022 زيادة أسعار العالمية (تضخم مستورد) لينخفض سنتي 2023 – 2024 بسبب ارتفاع سعر الصرف.

المطلب الخامس: دراسة تحليلية إحصائية للبطالة ومحدداتها في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024

شهدت دولة موريتانيا كغيرها من دول المغرب العربي تطورات في البطالة ومحدداتها عبر الأزمنة المعاصرة وبالاعتماد على الملاحق رقم (18، 19، 20، 21) والتي تبين على التوالي لإحصائيات البطالة، الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي والتضخم في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 سنقوم بتحليل هذه الإحصائيات التي مصدرها معطيات مجموعة البنك الدولي عبر مراحل تاريخية لاستخراج أهم التطورات للبطالة ومحدداتها في موريتانيا خلال فترة الدراسة وتناولنا خلال هذا المطلب الفروع التالية:

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في موريتانيا خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي في موريتانيا خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في موريتانيا خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في موريتانيا خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة في موريتانيا خلال الفترة (1980 – 2024)

عرفت سوق العمل الموريتانية منذ الإستقلال خللاً بسبب معدلات النمو السكانية العالية وارتفاع معدلات نمو السكان الحضر لذلك ظهرت البطالة وتطورت خلال المراحل التالية معتمدين بذلك على الملحق (رقم 18) الذي يبين لإحصائيات البطالة في موريتانيا خلال الفترة:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989**

نظراً للتزايد في معدلات نمو السكان في موريتانيا حيث عرفت معدلات نمو عالية للسكان النشطين حيث بلغ 4,8% خلال فترة الثمانينات ونظراً لضعف القدرة الذاتية للتمويل خاصة بعد تراجع أسعار الخامات المصدرة فقد أصبح القطاع غير الرسمي يحتل الصدارة في خلق مناصب العمل خلال الفترة 1980 – 1985 وأمام الوضع المتردي للأزمة التي عرفتها موريتانيا في اقتصادها وتزايد عدد العاطلين عن العمل ولا سيما في 1985 – 1988 والإنفتاح الإقتصادي وتبني برنامج التقويم الإقتصادي.[1]

[1] عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 62 – 63.

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999**

تميزت هذه الفترة بتراجع في معدل البطالة حيث بلغت في الوسط الريفي 7% سنة 1999 وهذا راجع عن تحسن الجفاف الذي أدى إلى تحسن معدل شغل النساء إقامة الركود عدد السكان النشطين من حيث القيمة المضافة نتيجة لنزوح الرجال النشطين بصورة جماعية من الريف.[1]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014**

شهدت معدلات البطالة خلال هذه الفترة تطوراً ملحوظاً حيث بلغ معدل البطالة سنتي 2000 – 2004 تدهوراً في معدلات البطالة حيث مس هذا التدهور في مستوى بطالة النساء وحد من حيث ارتفع معدل البطالة و39% سنة 2000 إلى 46,9% سنة 2004، بينما تراجع معدل البطالة للرجال خلال نفس الفترة من 25,7% إلى 24,8% ويتبين بوضوح أن السكان العاطلين عن العمل هم الشباب معدل البطالة لدى ثلثي الشباب (15 و 25 سنة) من البطالة تتناسب عكسياً مع العمر، بينما بلغ الفئة العمرية ذاتها في نفس الوضعية، وفي سنة 2008 بلغ معدل البطالة 41% في أوساط الشباب و 41,2% أوساط الشباب وبالمقابل فئات الفئة العمرية (50 ، 65 سنة) لتبدي معدل بطالة ضعيفاً نسبياً بلغ يتراوح بين 6% للرجال و 53% للنساء.[2]

وبلغ معدل البطالة سنة 2012 بـ 17% أكثر منها في الريف حيث تعتبر البطالة ظاهرة حضرية وفي سنة 2014 بلغ معدل البطالة بـ 3,14% بالنسبة للأشخاص الذين تراوح أعمارهم ما بين (35 – 64) عاما.[3]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024**

تكشف تقرير رسمي أن نسبة البطالة في موريتانيا قد ارتفعت من 11,8% سنة 2017 إلى 12,2% بالمائة سنة 2020 بالمائة وحيث تراجع السكان تحت خط الفقر بواقع 9,7% بين عامي 2016 – 2019

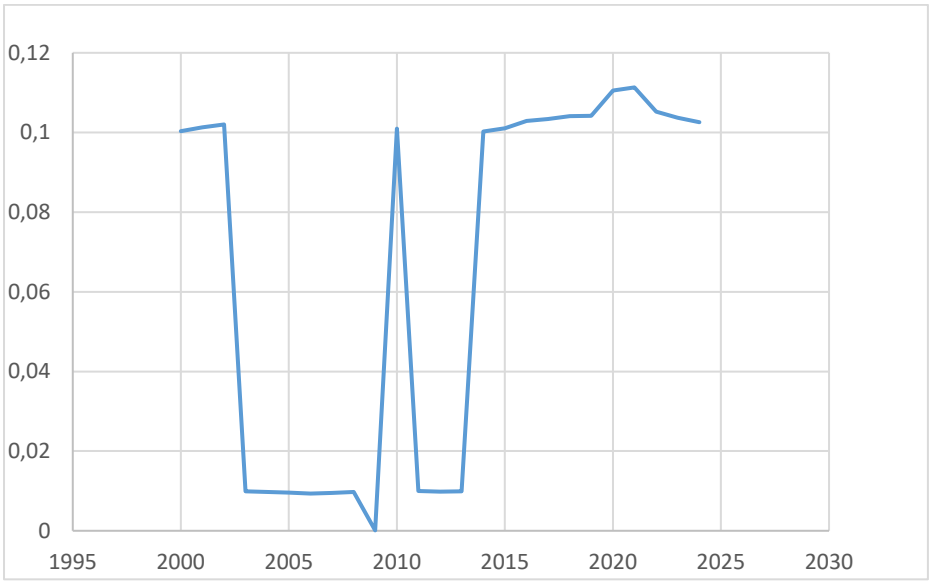
[1] سيدي ولد محمد، «سياسة التشغيل ودورها في محاربة البطالة في موريتانيا، الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب دراسة حالة»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة 2012، ص 142.

[2] سيدي ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[3] الحسين محمد ولمات، «أثر التضخم على البطالة في موريتانيا دراسة تحليلية خلال الفترة 2006–2022»، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 47، اليمن، 2018، ص 69.

– التقرير يكشف أن البطالة لا تزال تمثل مشكلة اجتماعية كبرى في موريتانيا وأنها ظاهرة حضرية لا سيما في المدن الكبرى فهي 15,7% في الحضر بينما لا تتجاوز 7,6% في الريف.[1]

الشكل رقم 24: تطور معدلات البطالة في موريتانيا خلال الفترة 1980–2024



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الملحق رقم (18) الذي يبين لإحصائيات البطالة في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 24 الذي يبين معدلات البطالة في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 حيث في فترة الثمانينات عرفت موريتانيا معدلات نمو عالية في السكان النشطين بـ 4,8% ومع تفاقم الأزمة العالمية 1986 تم الاعتماد على القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي (1985 – 1988) خاصة مع تعدد العاطلين عن العمل ونتيجة نزوح الرجال النشطين بصورة جماعية من الريف أدى إلى تراجع البطالة في سنوات التسعينات وتحسن الوضع المناخي في الدولة وبصفة أوضح البطالة في موريتانيا هي ظاهرة حضرية بناء على نزوح الأفراد من الريف إلى الحضر وتمس أكثر النساء حيث بلغ معدل البطالة سنة 2014 بـ 3,14% للأشخاص بين (35 – 64) عاما وتشهد معدلات البطالة كما هو مبين في المنحنى البياني تزايداً مستمراً ابتداءً من 2017 حيث تمس المدن الكبرى بـ 15,7% ولا تتجاوز 6,7% في الريف.

[1] تقرير تشرف عليه الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والإقتصادي في إطار نتائج المسح لـ "الأسر بموريتانيا 2019"

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي في موريتانيا خلال الفترة (1980 – 2024)

انتهجت موريتانيا بعد استقلالها أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد الموريتاني حيث بدأت التخطيط باتجاه نظام السوق الحر والحد من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وهذا لسوء إدارة الاقتصاد خلال فترة التخطيط المركزي ومرّ تطور الناتج المحلي عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الاولى 1980 – 1989**

ترجع بداية تعامل موريتانيا مع مؤسسات التمويل الدولية إلى الفترة 1980 – 1982 عندما قامت بتبني برنامج تثبيتي مدعم باتفاقية استفادت من سحب ما مقداره 35 مليون وحدة حقوق أي ما يماثل حصتها في صندوق النقد الدولي إلا أن هذا البرنامج لم يفلح في معالجة الاختلالات التي عانت منها موريتانيا خلال تلك الفترة بل تردّت الوضعية فأصبح الناتج المحلي ينمو بمعدلات سالبة حيث ازداد العجز في الحساب الجاري وتفاقمت الديون لذلك انتهجت موريتانيا الإصلاح الاقتصادي بالمفهوم الواسع خلال فترة 1985 – 1988 وهو أول برنامج مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي وذلك بسبب انخفاض معدلات النمو وتراجع الفجوة للاستثمار بـ 32% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1982.[1]

- **المرحلة الثانية 1990 – 1999**

استمرت موريتانيا في الإصلاحات حيث عملت على إعداد برنامج الدعم والدفع في الفترة (1989 – 1991) حيث يعتبر امتداداً لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي وذلك لتحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3,5% تحقيق توازن في الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي، تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية بـ 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى مستوى أقل من 9,8% من كمية الناتج المحلي الإجمالي خاليا من التحولات التي حققها هذا البرنامج، تبنت موريتانيا إصلاحات أكثر عمقاً عبر برنامج للتصحيح الهيكلي في الفترة 1992 – 1996 وكذلك برنامج 1995 – 1997 لتحقيق أهداف أساسية منها الوصول إلى معدل نمو اقتصادي 4,6% سنوياً والحفاظ على معدل تضخم في حدود 3%.[2]

---

[1] سيدي محمد ولد محمد عبد الله، «قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني»، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 44، العدد 01، مصر، 1981، ص 799.

[2] سيدي محمد ولد محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 801.

- **المرحلة الثالثة 2000 – 2014**

يتميز الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة بالتحسن والاستقرار والنمو الاقتصادي الكلي وتزامنت القفزات الملحوظة في الناتج مع فترات ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الاستثمار في التعدين والصيد البحري، إلا أن اعتماد البلاد على القطاعات الاستخراجية يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار.[1]

وعلى مدار 15 سنة (2000 – 2015) بلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي 4,5% مدفوعا بشكل رئيسي للأنشطة الاستخراجية وهذا النمو كان أكثر قوة في (2011 – 2015) بمعدل 5,2% مديداً بتطور البنى التحتية وهو ثمرة الاستثمار العمومي مع 13% من خلال عام 2009 لـ 43,5% من ميزانية 2015.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024**

قبل أزمة كورونا ورغم الوضعية المالية الصعبة للبلد كانت كل مؤشرات تدعو للتفاؤل، توقع لارتفاع النمو الاقتصادي 6,9%، تناقص عجز الميزانية بحدود 5,9%، ثبات التضخم في حدود 3% وتراجع الدين الخارجي مقارنة بالناتج الداخلي الخام من 84% سنة 2018 إلى 77,5% سنة 2019 وفي اكتشاف احتياطيات معتبرة من الغاز والبدء في إجراءات الحفر والإنتاج والإنتاج سنتي (2021–2022).[3]

كما انخفض نمو الناتج الإجمالي الحقيقي إلى 3,4% في عام 2023 أدى إلى انخفاض الاستثمار العام وتباطؤ الصادرات، تحسن العجز المالي الإجمالي إلى 2,4% من الناتج المحلي وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 49,9% من الناتج المحلي الإجمالي وتحسن الحساب الجاري على 10% من الناتج المحلي الاجمالي.[4]

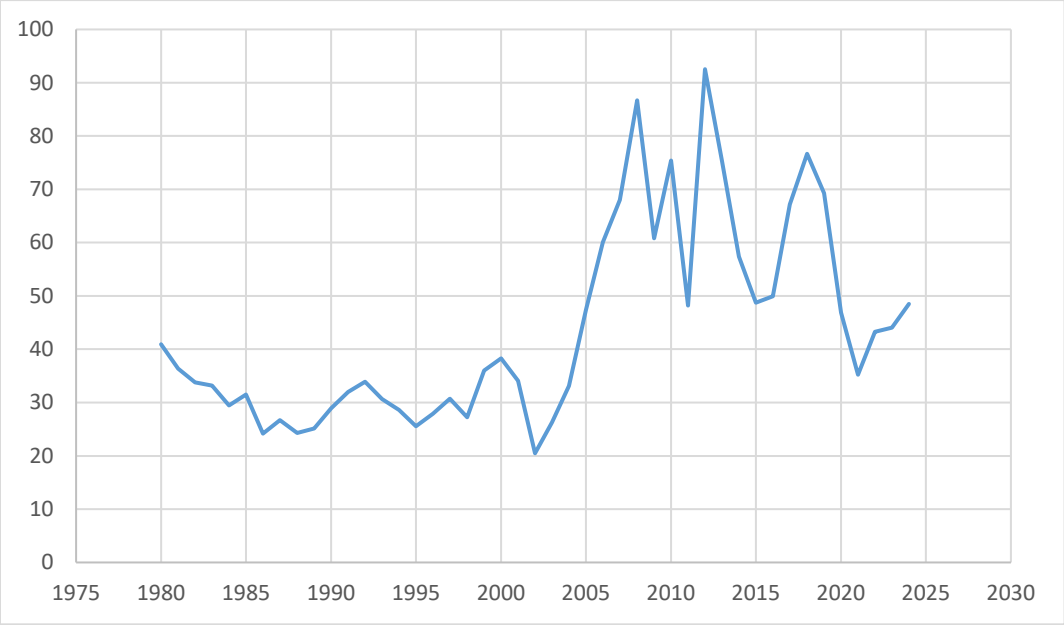
[1] إجمالي الناتج المحلي، منظور وطني، البوابة العربية للتنمية، 2024.

[2] الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، وزارة الاقتصاد والمالية، مجلد 1، 2016–2030 SC App.

[3] «أزمة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الموريتاني»، أخبار الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 31 / 05 / 2020.

[4] البنك الدولي، «تقرير شامل عن الاقتصاد والسياسة والمجتمع في موريتانيا»، أبريل 2024.

الشكل رقم 25 تطور الناتج المحلي في موريتانيا خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى معطيات الملحق رقم 19 الذي يبين لإحصائيات الناتج المحلي في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 25 الذي يبين تطور الناتج المحلي في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 نلاحظ أن معدلات النمو الإقتصادي في موريتانيا تسير بوتيرة تصاعدية شبه مستقرة مع وجود بعض التذبذبات الهيكلية راجع إلى نجاح برامجها للتصحيح الهيكلي منذ سنة 1988 وتزامنت القفزات الملحوظة في الناتج مع فترات ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الإستثمار في التعدين لإعتماد البلاد على القطاعات الإستخراجية حيث بلغ متوسط النمو الإقتصادي بين (2000 – 2015) 4,5% حيث يشهد هذه القطاعات وهي ثمرة الإستثمار العمومي من 13% من ميزانية 2009 إلى 43,5% من ميزانية 2015 ورغم أزمة كورونا كانت كل المؤشرات تدعو إلى التفاؤل لارتفاع النمو الإقتصادي بـ 6,9% مع تحسن الحساب الجاري الا أن انخفض الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023.

الفرع الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في موريتانيا خلال الفترة (1980 – 2024).

يعكس الإنفاق الحكومي في دولة موريتانيا وتطوره من دولة حارسة إلى دولة متدخلة بل باعتبارها منتجة فيزداد بذلك الإنفاق الحكومي أمام الصدمات والأزمات غير المتوقعة ومرّ تطور الإنفاق الحكومي في موريتانيا عبر المراحل التالية والملحق رقم 20:

- **المرحلة الأولى: 1980 – 1989.**

لقد ولدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشتها موريتانيا خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات والتي تمثلت في تفاقم العجز في ميزانية الدولة الذي وصل إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1984 وميل ميزان المدفوعات بشكل كبير في غير صالح موريتانيا العجوز العامة وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق العمومي والتأثير على النفقات الخاصة والملاحظ أنه لازداد تطور الإنفاق الحكومي رغم تخلي الدولة عن العديد من مؤسسات القطاع العام وإدخال إصلاحات عامة على عدد آخر.[1]

- **المرحلة الثانية: 1990 – 1999**

ابتداءً من التسعينات اعتمد الفاعلون الرئيسيون في التسيير الاقتصادي للدولة سياسة مالية توسعية دون مراعاة لاستدامة الإنفاق وتأثيره على باقي الاقتصاد وبالتالي تسيير المال العام وبطريقة بغير شفافية والاستجابة للأولويات الظرفية للسياسات دون تقدير انعكاسات الإنفاق على توازن الاقتصاد، حيث لم تعدّ إلى الإنفاق الحكومي خارج الميزانية حيث وصل إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 – 1999 وفي ظل برامج التصحيح الهيكلي كان الهدف الحد من الطلب العام وبالتالي الحد من الإنفاق العمومي ورغم سياسة التقشف التي لتبنتها الحكومة إلا أن الإنفاق الحكومي ظل في تزايد مستمر تماشياً مع تزايد الهياكل العامة.[2]

- **المرحلة الثالثة: 2000 – 2014.**

جاءت هذه المرحلة للتخفيف من آثار تطبيق برامج التصحيح الهيكلي وشهدت هذه المرحلة تزايد ملحوظ في حجم الإنفاق الحكومي للمحافظة على القوة الشرائية للمواطنين خاصة بعد الأزمة العالمية للمنتجات الغذائية والتغطية حيث تم القيام ببعض الإجراءات المكملة لبرنامج التدخل الخاص لغرض كبح زيادة أسعار المواد الأساسية وتثبيت أسعار الطاقة ورفع أجور ومعاشات موظفي ووكلاء الدولة لتبدأ عام

[1] ولد ميني محفوظ، ولد حام الطالب مصطفى، «أثر الإنفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) على التضخم في موريتانيا خلال الفترة: 1987 – 2020م»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 13، عدد 01، الجزائر، 2021م، ص 17.

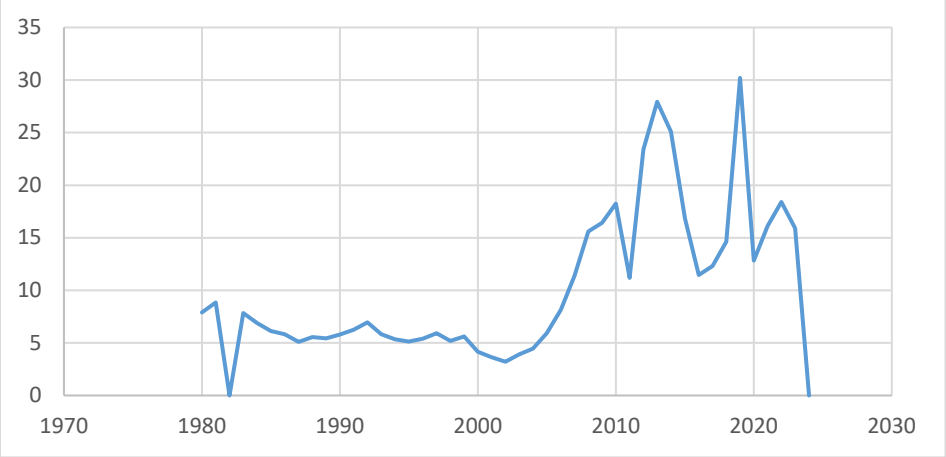
[2] ولد ميني محفوظ، ولد حام الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

سنة 2008 بالإضافة إلى الجفاف الذي عرفته البلاد والذي دفع الحكومة إلى إطلاق برامج للتضامن الاجتماعي بما يزيد عن 150 مليار من الأوقية خلال الفترة 2010 – 2015.[1]

- **المرحلة الرابعة: 2015 – 2024**

حَققت موريتانيا عجز في الميزانية المالية بـ 2,7% من الناتج المحلي 2015 (الفائض قدره 1% 2016–2019) مما يشر إلى اعتماد سياسة مالية عامة داعمة للنمو ونتيجة لجائحة كورونا انكمش الاقتصاد الموريتاني بـ 1,8% سنة 2020 مما أدى إلى تراجع التشغيل ما دفع نحو 48 ألف شخص إلى الفقر وهو ما حدث في سنة 2018 وتظهر أحدث مراجعة للإنفاق العام، الحفاظ على استدامة المالية العامة وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها وإصلاح النظام الحالي لإدارة الاستثمارات مع تطبيق اصلاحات في مختلف القطاعات الاجتماعية، مواصلة الإنفاق العام الداعم في النمو منذ 2018.[2]

الشكل رقم 26 تطور معدلات الانفاق الحكومي في موريتانيا خلال الفترة 1980–2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم (20) الذي يبين لإحصائيات الإنفاق الحكومي في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

من خلال الشكل رقم 26 الذي يبين تطور معدلات الإنفاق العمومي في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 نلاحظ أن المنحنى البياني يحتوي على انحرافات وتذبذبات بين الزيادة والنقصان غير كبيرة راجعة إلى ترشيد النفقات وهي سياسة مالية انتهجتها الدولة في الثمانينات نتيجة العجز في الميزانية حيث بلغ

[1] ولد ميني محفوظ، ولد حام الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] البنك الدولي، «خارطة طريق الاقتصاد أكثر شمولا ومقاومة للاستمرار في منظور المالية العامة بعد كورونا»، موريتانيا 2022–10.

العجز 8% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك السياسة المالية التوسعية دون مراعاة لاستدامة الإنفاق وتأثيره على الاقتصاد الموريتاني حيث بلغ الإنفاق العمومي بـ 6% من الناتج المحلي خارج الميزانية في فترة 1995 – 1999، كما شهدت معدلات الإنفاق الحكومي تزايدا ملحوظا خلال سنوات 2000 نتيجة الأزمة العالمية للمنتجات الغذائية والتغطية بالإضافة إلى الجفاف الذي عرفته البلاد مع تثبيت أسعار الطاقة ورفع الأجور والمعاشات وكنتيجة لجائحة كورونا عملت موريتانيا جملة من الإصلاحات للمراجعة في الإنفاق العام.

الفرع الرابع: تحليل تطور التضخم في موريتانيا خلال الفترة (1980 – 2024)

تميزت معدلات التضخم في موريتانيا بغير الاستقرار نتيجة التبعية الاقتصادية للخارج والاختلالات الهيكلية والمزمنة التي عاشها الاقتصاد الموريتاني، ويحلل ذلك التطور لمعدلات التضخم خلال المراحل التالية والملحق رقم 21:

- **المرحلة الأولى 1980 – 1989**

إن الاختلالات الهيكلية والمزمنة التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة 1980 – 1984 قادت البلاد إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها من خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي يغطي الفترة (1985 – 1988)، ونلاحظ أن معدلات التضخم غير مستقرة حيث انخفضت سنة 1988 إلى 1,3% نتيجة لتبنيها برنامج للتقويم الاقتصادي والمالي وإعادة جدولة ديونها ليعاود الارتفاع سنة 1989 بـ 12,9% بسبب تحرير أسعار الصرف والتجارة الخارجية.[1]

- **المرحلة الثانية 1990 – 1999**

تواصلت موريتانيا كباقي الدول المغاربية تبني برنامج للتصحيح الهيكلي خلال هذه المرحلة في الفترة (1992 – 1994) لتحقيق معدل نمو سنوي قدره 3,5% في المتوسط، تخفيض معدل التضخم السنوي إلى 3,6 بحلول سنة 1996، تحقيق العجز المالي في الحساب الجاري، وهي نفس الأهداف التي سعت إليها خلال فترة (1995 – 1997) من بينها الحفاظ على معدل تضخم 3%.[2]

[1] زواد آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 155، 160.

[2] زواد آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 155.

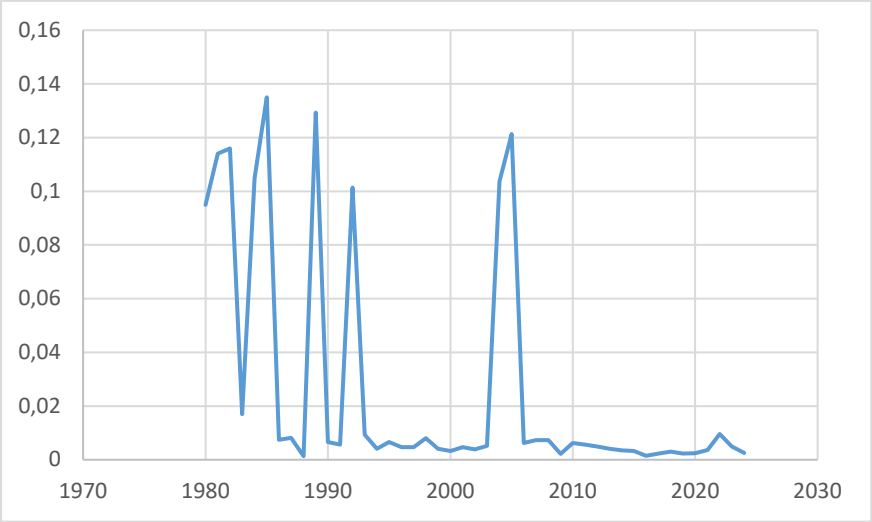
- **المرحلة الثالثة 2000 – 2014**

شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة تطورا حيث وصلت في المتوسط لثلاثة سنوات (2007 – 2008 – 2009) حيث وصل معدل التضخم في هذه السنوات (7,3%) ويرجع ذلك إلى الأزمة العالمية (2008) لأن أغلب التضخم في موريتانيا يكون مستوردا.[1]

- **المرحلة الرابعة 2015 – 2024**

يشير الارتفاع المستمر في مؤشر أسعار المستهلك من 91,41 في عام 2015 إلى 125,24 في عام 2024 إلى زيادة تراكمية في أسعار المستهلكين بنحو 37% خلال هذه الفترة، ويلاحظ أن تسارع التضخم كان أكثر وضوحاً بعد عام 2020، وينطوي هذا الاتجاه على عدة تداعيات مترابطة منها تآكل القوة الشرائية للأسر تفاقم الفقر،[2] تنسيق السياسات النقدية والمالية والاجتماعية 4، كما انخفض متوسط التضخم إلى 5% في عام 2023.[3]

الشكل رقم 27 تطور معدلات التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1980-2024



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى الملحق رقم 20 الذي يبين لإحصائيات التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1980 – 2024 (معطيات مجموعة البنك الدولي)

[1] الحسين ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] مؤشر أسعار المستهلك، البوابة العربية للتنمية، الإسكوا، 2019.

[3] البنك الدولي، تقرير شامل عن الاقتصاد والسياسة والمجتمع في موريتانيا، أبريل 2024.

من خلال الشكل رقم 27 الذي يبين لإحصائيات التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1980–2024 نلاحظ أن انحرافات كبيرة بين الزيادة والنقصان في المنحنى البياني مع الاستقرار منذ سنة 2010 وهذا راجع إلى الاختلالات الهيكلية والمزمنة حيث كانت مرتفعة في بداية الثمانينات ثم انخفضت بـ 1,3% سنة 1988 نتيجة لتبني موريتانيا على برنامج التقويم الاقتصادي والمالي وإعادة جدولة ديونها ليعاود الارتفاع سنة 1989 بـ 12,9% بسبب تحرير أسعار الصرف والتجارة الخارجية، لينخفض معدل التضخم السنوي بـ 3,6% في سنة 1994 بسبب تخفيض العجز المالي في الحساب الجاري، نلاحظ الاستقرار في معدل التضخم خلال بداية ألفين ونهاية فترة التسعينات وهي الأهداف التي سعت إليها البلاد للحفاظ على معدل تضخم 3%، ليرتفع في سنوات 2007، 2008، 2009 بمتوسط سنوي 7,3% نتيجة الأزمة العالمية (2008) تضخم مستورد ويشير التسارع في معدل التضخم بعد عام 2020 إلى تآكل القوة الشرائية للأسر تفاقم الفقر، وتنسيق السياسات النقدية والمالية والاجتماعية كما انخفض معدل التضخم سنة 2023 بـ 5%.

المبحث الثاني: الإطار النظري القياسي (عرض نموذج البانل وكيفية استخدامه)

اعتمدنا من خلال دراستنا لمحددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة 1980 – 2024 على دراسة قياسية لاستخراج أهم المحددات للبطالة في الدول المعنية باستعمال نماذج البانل لما له من أهمية كبرى في القياس الكمي للظواهر الاقتصادية وتحليلها خاصة في البيانات المقطعية وهذا ما يتماشى مع فترة دراستنا ويظهر نتائج جوهرية ودقيقة وذات كفاءة عالية وإمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى مع استخراج أهم الفروقات في الدول المعنية بالدراسة فيما يخص أهم المحددات للبطالة (الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، التضخم وسعر البترول) باعتبارها متغيرات مستقلة والبطالة كمتغير تابع.

وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم نماذج البانل.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل.

المطلب الثالث: اختبارات بيانات البانل بالدراسة

المطلب الأول: مفهوم بيانات البانل

نماذج بانل من أفضل الطرق في الاقتصاد القياسي حيث أخذت مكانة كبيرة ورواج واسع في الدراسات الاقتصادية لأنها تعطي نتائج أكثر دقة وتأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني والوحدات المختلفة (دول مثلاً) وهذه المؤشرات تساعد على تعريف بيانات البانل.

الفرع الأول: تحديد المصطلحات لتعريف نماذج البانل:

تلخص في النقاط التالية:[1]

أولا: البعد الزمني: قد يكون في شكل سنوي، نصف سنوي، فصلي، شهري .... إلخ.

ثانيا: البعد المقطعي: قد يكون ممثلاً في مؤسسات، عائلات، بلديات، ولايات، دول ... إلخ.

ثالثا: بيانات بانل المتوازنة: جميع الأفراد لهم نفس عدد الفترات الزمنية.

رابعا: بيانات بانل غير المتوازنة: كل فرد له فترات زمنية خاصة به.

خامسا: بيانات بانل القصيرة: يكون عدد الفترات الزمنية أقل بكثير من عدد الأفراد عادة ما تظهر هذه البيانات من خلال الممسوحات التي تجري على عدد كبير جداً من الأفراد خلال فترات زمنية قصيرة.

سادسا: بيانات بانل الطويلة: يكون البعد الزمني كبير جداً مع عدد الأفراد قليل أو عدد أفراد كبير.

الفرع الثاني: تعريف نماذج البانل

من خلال ما سبق يمكن تعريف نماذج بانل كالتالي:

"هو النموذج الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني والبعد المكاني في الدراسات الاقتصادية التطبيقية الذي يعمل على تحسين كفاءة المقدرات بالحد من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية ويعمل على كشف العلاقات الديناميكية".[2]

---

[1] عبد لي إدريس، «دروس عبر الخط في مقياس الاقتصاد القياسي المعمق 3»، 2024، جامعة لونيسي على – البليدة 02، الجزائر، ص 30، 31، 32، 33.

[2] عبد لي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 30.

"كما يعتبر مصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات بانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، فيمكن أن تكون متوازنة إذا كان نفس عدد المشاهدات بالنسبة لجميع الأفراد أو المؤسسات أو الدولة أو غير متوازنة إذا كان هناك نقص في بعض المشاهدات بالنسبة للأفراد".[1]

من خلال ما سبق نستطيع القول أن "نموذج بيانات البانل عبارة عن محتوى معلوماتي مناسب لدراسة فترات ظواهر اقتصادية مثل البطالة، الفقر ... إلخ والذي يظهر نتائج ذو كفاءة عالية سواء كانت بيانات مقطعية أو زمنية".

الفرع الثالث: أهداف نماذج البانل:

تمثل نماذج البانل إحدى القفزات النوعية الحديثة في حقل القياس الاقتصادي حيث أخذت مكانة كبيرة ورواج واسع في الدراسات من طرف الباحثين نظراً للأهداف التي تسعى إليها وهي:

- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجة الحرية وكفاءة أفضل ما يؤثر إيجاباً على دقة المقدرات وهو ذو محتوى معلوماتي أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية.
- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي قد يعطي نتائج متحيزة كما تعتبر مناسبة لدراسة فترات حالات مثل البطالة.
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي الذي يمكن من الحصول على تقديرات ذات ثقة.[2]
- التحكم في عدم التجانس للتباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية.
- تعطي البيانات الطويلة كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات.[3]

[1] حدادي محمد لمين، لومانشي مسعد سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 816 – 817.

[2] العقون زهرة، العقون أم الخير، «دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل»، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 06، الجزائر، 2016، ص 100.

[3] ربيعة محمد، «استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلد 3، عدد 2، ص 154.

- تعتبر بيانات بانل قادرة على التحكم في عدم التجانس الفردي لأي مجتمع محل دراسة سواء أفراد، مؤسسات، بلاد أن فهو غير متجانس وبالتالي الحصول على نتائج متحيزة.
- بيانات البانل لها القدرة على دراسة ديناميكية التعديل، كالتوزيعات التي قد تبدو مستقرة نوعاً ما قد تخفي تغييرات كبيرة مع إمكانية التكيف مع تغيرات السياسة الاقتصادية بالإضافة تتحدد وتقيس التأثيرات التي لا يمكن معرفتها من خلال البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية.
- في حالة غياب بعض المشاهدات في العينة المدروسة لا يمكن تعميم النتائج على المجتمع إذا كان سلوك الأفراد الغائبة يختلف عن تصريف الأفراد الموجودة.[1]

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

تتضمن نماذج بيانات البانل في قياس الظواهر الاقتصادية وهي من أهم المناهج الحديثة في تحليل المعطيات القصيرة أو الطويلة وهي نوعان: نماذج بانل الساكنة ونماذج بانل المتحركة (الديناميكية).

الفرع الأول: نماذج بانل الساكن

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لاختبار بيانات البانل الطويلة في ثلاثة أشكال رئيسية هي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

وبعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي سواء كانت متغير تابع (كالبطالة) ومتغيرات مستقلة (كالتضخم، الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي .... إلخ) وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي:

$$Yit = \propto i + BXit + \varepsilon it$$

- Yit: متجه عمودي يمثل المتغير التابع i والفترة t
- $\propto i$: ترمز للتأثير الخاص بالبيانات المقطعية
- B: متجه عمودي للمعلمات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.
- Xit: مثل المصفوفة للمتغيرات المستقلة على المعدل i وفي الفترة t

[1] حتحوت مريم، «أثر سياسة تجميد الدخل في قيمة المؤسسة – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية في السوق المالي خلال فترة 2015 – 2022»، 2025، شعبة علوم تسيير، جامعة غرداية، ص 114.

- $\varepsilon\, it$: متجه عمودي لحد الخطأ العشوائيit .[1]

أولا: نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات وثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن ويأخذ الصيغة التالية:

$$Yit = \propto i + \sum_{j=1}^{k} BjXj(it) + \varepsilon\, it$$

حيث:

$i = 1,2, \dots \dots \dots, \mathrm{N}$

$t = 1,2, \dots \dots \dots, \mathrm{T}$

Yit: المتغير التابع

$\propto$: الثابت: وهو القيمة الأساسية عند ما تكون المتغيرات مستقلة مساوية لـ الصفر.

$Xj(it)$: المتغيرات المستقلة.

Bj: معاملات الاندار: تبين مقدار تأثير كل متغير مستقل على التغيير التابع.

$\varepsilon\, it$ الخطأ العشوائي: أي عوامل أخرى لم تدخل في النموذج

ين خلال هذه المعادلة نلاحظ أن هذا النموذج يعتبر أن البيانات المقطعية متشابهة ولا توجد خصائص خاصة بكل هذه الأخيرة أي T بل يوجد ثابت واحد للجميع وهو$\propto$ وبالتالي يهمل الخصائص الفردية.[2]

[1] جبور مصطفى، محمد عيسى محمد محمود، «دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في فترة 2003–2018»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 8، عدد 1، الجزائر، 2018م، ص 193–194.

[2] عماد الدين إبراهيم علي، «استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel DATA) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية»، المجلة العربية للإدارة، مجلد 34، عدد 2، المملكة العربية السعودية، ص 169.

يتم في هذه الحالة تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج إلا أن هذه الحالة نادرة الوقوع فالحد الثابت في طبيعته يختلف بين الأفراد أو من مجموعة لأخرى، وقد يكون في بعض الأحيان متغيراً عشوائيا.[1]

ثانيا: نموذج التأثيرات الثابتة:

يعمل هذا النموذج على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع $\propto$ مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل Bj ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية: [2]

$$Yit = \propto i + \sum_{j=1}^{k} BjXj(it) + \varepsilon it$$

$$i = 1,2, \dots \dots \dots, \mathrm{N}\ T = 1,2, \dots \dots \dots, \mathrm{t}$$

كما أن هذا النموذج يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية i تتفاوت حسب الفترة t وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، ولتقدير نموذج الآثار الثابتة يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية.

وبشكل أكثر تفصيلا تحتوي المعادلة على:[3]

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ M \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \wedge & 0 \\ 0 & i & \wedge & 0 \\ M & & & \\ 0 & 0 & \wedge & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ M \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ M \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ M \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

حيث: تمثلD مجموعة من المتغيرات الصورية التي تشير إلى الوحدة i وهي المصفوفة

ومن أجل تقدير نموذج المتغيرات الصورية المصفوفة ينظر إلى:

[1] عبد لي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] عماد الدين إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] العقون الزهرة، العقون أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 102.

N إذا كان صغيرا لذلك يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أما إذا كانت n بالآلاف فإن عملية التقدير تتم عن طريق استخدام الانحدار المقسم الذي يحل مشكلة إزدياد أعداد المتغيرات الصورية.

حيث Y: المتغير التابع

D ∝: الخصائص الفردية الخاصة بـ البيانات المقطعية

ε: الخطأ العشوائي (أزمات مفاجئة، كوارث، أخطاء القياس)

X: قيم المتغيرات

B: معاملات التأثير

1 ∝: الخصائص الخاصة بالبيانات المقطعية.[1]

2 ∝: الخصائص الخاصة بالبيانات المقطعية.[2]

ثالثا: نموذج التأثيرات العشوائية

في هذا النموذج يكون حد الخطأ εit ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساويا Q ε^2 ولكن لكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة، لا بد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة. أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة، سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية الذي يجعل 1 ∝ كمتغير عشوائي له مقدرات ثابتة لـ u، لذا:

$$\alpha_i = \mu + \nu_i \quad , \quad i = 1, 2, \ldots, N$$

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

[1] عماد الدين إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 169

[2] العقون الزهرة، العقون أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 102.

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{K} \beta_j X_{j(it)} + \nu_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \ldots, N \qquad t = 1, 2, \ldots, T$$

حيث: Vi:يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية، i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة*.[1]

التي عن طريقها نتحصل على المصفوفة التالية:

$$Y^* = \begin{bmatrix} Y_{i1} - \theta\bar{Y}_i \\ Y_{i2} - \theta\bar{Y}_i \\ \vdots \\ Y_{iT} - \theta\bar{Y}_i \end{bmatrix} \quad , \quad X^* = \begin{bmatrix} X_{i1} - \theta\bar{X}_i \\ X_{i2} - \theta\bar{X}_i \\ \vdots \\ X_{iT} - \theta\bar{X}_i \end{bmatrix}$$

أي تحويل البيانات الأصلية X و Y إلى متغيرات جديدة Y^* و X^* للتخلص جزئيا من تأثير الخطأ الفردي ui.[2]

الفرع الثاني: نماذج بانل الديناميكية.

يعتبر نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل من أحسن النماذج المستخدمة في إطار ديناميكية العلاقة بين المتغيرات وتحديد الآثار قصيرة وطويلة الأجل حيث الدراسات الاقتصادية تقتضي توفير نموذج بيانات

* طريقة المربعات الصغرى المعممة: هي أسلوب إحصائي يستعمل في الاقتصاد القياسي لتقدير معلمات النموذج، وإعطاء وزناً أقل للمشاهدات ذات الخطأ الكبير ووزناً أكبر للمشاهدات الأكثر استقراراً.

[1] عماد الدين أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 169 – 170.

[2] العقون الزهرة – العقون أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 104.

البانل التي تسمح بمزيد من التفاوت في معلمات النموذج من أجل الحصول على نتائج أكثر اتساقا وتعكس بالمقابل السلوكيات المتباينة لمفردات العينة،

أولا: الصيغة الرياضية العامة:

وتأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q} \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \ldots, N \qquad t = 1, 2, \ldots, T$$

حيث:

حيث: λij : تمثل معلمات المتغير التابع المبطأ زمنيا

δij: تمثل متجه معلمات المتغيرات التفسيرية المستقلة.

ui: تمثل الأثر الثابت للاختلافات.

yt: تمثل الآثار الزمنية.

(p,q): تمثل عدد فترات الإبطاء الزمني.

εit: تمثل الخطأ العشوائي مع العلم أن: $\varepsilon_{it} \sim N(0, \sigma_{\varepsilon}^2)$.

ويمكن صياغة نموذج البانل الديناميكي في صورة نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ وذلك كما يلي:

$$\Delta Y_{it} = \theta_i \left(Y_{i,t-1} - \beta_i' X_{i,t-1} \right) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^* \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_{ij}^* \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \ldots, N \qquad t = 1, 2, \ldots, T$$

حيث: θi : تمثل معلمات المتغير التابع المبطأ زمنيا

Bi: تمثل متجه معلمات الأجل الطويل.

δij: تمثل معلمات العلاقة الديناميكية في الأجل الطويل.[1]

ثانيا: طرق تقدير نماذج بانل الديناميكية:

يتم التمييز بين نماذج بانل الديناميكية بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة، وتجدر الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الإنحدار الذاتي مع الأخذ بعين الإعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرات الداخلية، وتتمثل هذه الطرق في:

1- نماذج الإنحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ.

تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج لا سيما في نماذج بانل الديناميكية وذلك للحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة ويأخذ النموذج التالي:

$$Y_{it} = \delta Y_{i,t-1} + u_{it} \quad \text{with} \quad |\delta| < 1$$

حيث: uit: يتكون من جانبين: $uit=ui+Vit$ ، δ: معامل التأثير الديناميكي

كما أن التباينات المشتركة بين الخطأ Vit ، ui تكون معدومة ويتضح من خلال النموذج أن المتغير المبطأ $Yi,t-1$ التي تتوقف على الأثر الخاص الفردي حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، هذا الارتباط يجعل من المقدرات غير فعالة من الناحية العلمية لأنه لا يدرس الإستمرارية للعوامل الاقتصادية.

[1] لزهر ساحلي، "تقدير دالة الطلب على الواردات في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل للفترة 2000 – 2018"، محلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 464 – 460

2- نماذج الإنحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة.

تأخذ نماذج الإنحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \phi Y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{K} b_j X_{j,i,t} + \mu_{it}$$

$$\mu_{it} \sim IID(0, \sigma_\mu^2), \quad t = 1, 2, 3, \ldots, T, \quad i = 1, 2, 3, \ldots, N$$

حيث: ∝i: التأثير الثابت للبيانات المقطعية.

$\emptyset Yi, t, t$: تأثير القيمة الماضية للمتغير.

Xj, i, t: المتغيرات التفسيرية.

bj: معاملات تأثير المتغيرات التفسيرية.[1]

uit: الخطأ العشوائي.

المطلب الثالث: اختبارات نماذج بانل

تقدم بيانات بانل العديد من الطرق الإحصائية ضمن التحليل الساكن والديناميكي والتي تساعد الباحثين في صياغة المشكلات وتقديرها بطريقة متسقة، كما تسمح بإجراء العديد من الإختبارات سواء القبلية أو البعدية للتأكد من سلامة النموذج من الناحية القياسية وفيما يلي مختلف الإختبارات والنماذج المقدمة ضمن بيانات بانل.[2]

وتمثل اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك فيما يلي:

[1] العقون الزمردة، العقون أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 105 – 106.

[2] حتحوت مريم، مرجع سبق ذكره، ص141

الفرع الأول: اختبارات بيانات المفاضلة بين نماذج بيانات بانل

لإختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلاف بين مفردات العينة u_1 أو عبر الفترات الزمنية للدراسة Y_t وهي اختبار فيشر (F)، اختبار التجانس، اختبار hausman (H)

أولا: اختبار فيشر F:

من أجل تطبيق طرق تقدير البانل للنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك، وفرض العدم هو افتراض التجانس (قاطع مشترك): $(H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \cdots = \mu_N)$

وبالنسبة للآثار الزمنية : $(H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \cdots = \lambda_T)$

ويتم اختبار فرض العدم باستخدام لإحصائية فيشر وفق الصيغة:[1]

$$F = \frac{(R^2_{FE} - R^2_{CC})/(N-1)}{(1-R^2_{FE})/(NT-N-K)} \sim F(N-1, NT-N)$$

حيث R^2_{FE} : معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة،

R^2_{CC} : معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك،

ثانيا: اختبار التجانس:

وهو أخر استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel DATA) لما يتميز به من زيادة في الدقة التنبؤ كما أنه يأخذ في الإعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الإختلاف بين السلاسل الزمنية المقطعية بأخذ المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية T فإن نموذج يأخذ الصيغة التالية:[2]

[1] العقون الزمردة، العقون أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 166 – 167

[2] عماد الدين رابح عم علي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{K} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \ldots, N, \quad t = 1, 2, \ldots, T$$

Y_{it} : قيمة المتغير التابع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

α_i : قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i (الثابت)

$X_{j(it)}$: المتغير المستقل j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

β_j : قيمة ميل خط الانحدار.

ε_{it} : قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية يتطلب أولا التحقق من تجانس البيانات محل الدراسة وإمكانية تطبيق هذه النماذج من عدمه، وذلك من خلال إختبار (Hsiao) المقدم عام 1986 ويطبق الإختبار وفق ثلاث مراحل:[1]

1- مرحلة اختبار التجانس الكلي:

أي التأكد أن الثوابت $\propto i$ والمعاملات Bi متطابقة وفقا للفرضية التالية:

$$H_0^1 : \alpha_i = \alpha, \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

ويتم اتخاذ القرار بناء على قيمة إحصائية Fisher (F) وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)/[(N-1)(K+1)]}{SCR_1/[NT - N(K+1)]}$$

حيث: $iSCR_1$ مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد، وتساوي مجموع مربعات البواقي لـ N وحدة (دولة) لكل مشاهدات T لكل وحدة على حدى أي أن $SCR_1 = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$.

[1] عماد الدين رابح، مرجع سبق ذكره، ص 167 – 168.

SCR_{1c} : مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^1 أي تقدير النموذج يدمج كل المشاهدات، N: عدد الدول، T : عدد السنوات، K : عدد معاملات النموذج.

في حالة قبول H_0^1 يكون النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي (المقيد) $Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$.

وفي حالة رفض H_0^1 ننتقل الى المرحلة الثانية لتحديد إذا كان عدم التجانس مصدره اختلاف المعاملات *Bi* بين الدول.

2- مرحلة اختيار تجانس المعاملات *Bi*

أي تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات *Bi* أم لا.

ويتم ذلك وفقاً للفرضية التالية:

$$H_0^2 : \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

ويتم اتخاذ القرار بناء على قيمة إحصائية Fisher (F) وتحسب وفقا للصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{2,c} - SCR_1)/[(N-1)K]}{SCR_1/[NT - N(K+1)]}$$

حيث SCR_{2c}: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^2 أي تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

في حالة قبول H_0^2 فإنه يسمح بنماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وننتقل للمرحلة الثالثة للاختبار.

وفي حالة رفض H_0^2 يتم رفض بنية نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

3- مرحلة إختيار تجانس الثوابت

أي إختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية أن المعاملات Bi المشتركة لكل المفردات، ويتم ذلك من خلال الفرضية التالية:

$$H_0^3 : \alpha_i = \alpha \quad \forall i \in [1, N]$$

ويتم اتخاذ القرار بناء على قيمة لإحصائية Fisher (F_3)

وتحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{2,c})/(N-1)}{SCR_{2,c}/[N(T-1)-K]}$$

في حالة رفض H_0^3 نحصل على نموذج السلاسل الزمنية المقطعية مع التأثيرات الفردية ويمثل بالصيغة التالية: $Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$.

ثالثا: إختبار Hausman 1978

يقوم مبدأ هذا الإختبار على الإختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وفق فرضية العدم التي تقول أن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة بينما الفرضية البديلة تقول بأن مقدرة التأثيرات الثابتة هي الأكثر اتساقا وكفاءة وفق الفرضيتين التاليتين:[1]

$$H_0 : E(\alpha_i / X_i) = 0$$

$$H_1 : E(\alpha_i / X_i) \neq 0$$

[1] عياد هشام، "أثر معدل النمو الإقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل 1970 – 2017"، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 12

وتأخذ الصيغة العامة لإختبار هوسمان (H) كما يلي:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' \left[Var(\hat{\beta}_{FEM}) - Var(\hat{\beta}_{REM})\right]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \sim \chi^2(K)$$

حيث: $\hat{\beta}_{FEM}$: مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة.

$Var(\hat{\beta}_{FEM})'$: متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة.

$\hat{\beta}_{REM}$: مقدرات نموذج التأثيرات العشوائية.

$Var(\hat{\beta}_{REM})$: متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

تتبع إحصائية اختبار هوسمان (H) توزيع كاي مربع (X^2) بدرجة حرية (K) فإذا كانت قيمة إحصائية هوسمان أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية كاي مربع فإنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، بينما إذا كانت أقل من قيمة بعبارة أخرى إذا كانت قيمة أكبر من القيمة إحصائية كاي مربع فإننا نقبل الفرضية العدمية.[1]

بعبارة أخرى إذا كانت قيمة (H) أكبر من القيمة الجدولية لـ X2 بدرجات حرية K، يتم رفض H_0 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم والعكس الصحيح.[2]

أو بعبارة أخرى يكون القرار كالتالي:[3]

إذا كانت $H < \chi^2_\alpha(K)$ (أو $Prob > \alpha$): نقبل الفرضية H_0 نقبل الفرضية H_0 عند المستوى المعنوية $\propto$ النموذج هو الآثار العشوائية.

إذا كانت $H > \chi^2_\alpha(K)$ (أو $Prob < \alpha$): نرفض الفرضية H_0 نرفض الفرضية H_0 عند المستوى المعنوية $\propto$ النموذج هو الآثار الثابتة.

[1] لزهر ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص 460.

[2] عماد الدين رابح عم علي، مرجع سبق ذكره، ص 170

[3] دوسين يوسف، عدلي رابح، "النمذجة الكمية وأدواتها في العلوم والتطبيق" الندوة الوطنية الأولى، مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، لونيسي الجزائر 2011، ص 8.

الفرع الثاني: إختبارات جذر الوحدة وعلاقة التكامل المتزامن لبيانات بانل

مصطلح جذر الوحدة يشير إلى وجود الحدود في معامل الفترات الزمنية المتأخرة وإختبار جذر الوحدة هو إختبار للسكون أو عدم السكون والذي أصبح يستخدم بكثرة في السنوات العديدة الماضية وعند تطبيق إختبار جذر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كانت المتغيرات ساكنة في مستواها أو عند حساب الفروق الأولى، وللمعرفة مدى استقراريه بيانات بانل نتبع ما يلي:

أولا: اختبار جذر الوحدة للإستقرار

نبدأ في عرض هذا الإختبار بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الأولى.[1]

$$Y_t = \gamma Y_{t-1} + \mu_t \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث: (u_6) حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه

وسطه الحسابي معدوم – تباينه ثابت – قيمه غير مرتبطة. عندئذ يسمى بحد الخطأ الابيض، ويلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة (1) يساوي الواحد، في الواقع فإن ذلك يؤدي على وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم الإستقرار للبيانات السلسة، حيث يوجد هناك إتجاه زمني في البيانات لذا هناك الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + \mu_t \quad \ldots\ldots(2)$$

إذ يتضح أن ($\propto$=1) فإن المتغير (Y_t) يكون له جذر الوحدة، وبالتالي فهو يعاني من مشكلة عدم السكون، وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للواحد بسلسلة السير العشوائي، وهي أحد الأمثلة للسلسلة غير الساكنة ويمكن إعادة صياغة المعادلة (2) في الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \mu_t \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث: ($\delta \propto -1$)

[1] إسلام عبد الله علي حسن، مرجع سبق ذكره ص 67

وقد تم الحصول على الصيغة (3) بطرح (Y_{t-1}) من طرفي المعادلة (2) للحصول على الفروق الأولى للمتغير (Y_t)

حيث: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$

والآن يصبح فرض العدم: $\delta = o$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن ($\delta = o$) فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة، فإن السلسلة الاصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى I(1)

أما إذ كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى)، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) .... وهكذا.

وإذ كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0)[1]

ويوجد هناك عدد من الإختبارات التي يمكن إستخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة أي لتحديد مدى إستقرار السلسلة الزمنية ويلاحظ في هذا الصدد أن الفرضيات التي يتعين إختبارها تتمثل في:

- **فرضية العدم:** بيانات السلسلة الزمنية (Yt) غير مستقرة. δ =1 أو H_0= ∝=1
- **الفرضية البديلة:** بيانات السلسلة الزمنية (Yt) مستقرة. δ <0 أو H_1= ∝<1

ويلاحظ أن السلسلة الزمنية لا تكون مستقرة أو متجهة نحو الإستقرار إلا إذا كان معدل التقلب قصير الأجل متناقصا فيها بما يضمن تقاربها من وضع التوازن طويل الأجل ولعل ما يحقق ذلك هو أن يكون:

(δ <0 أو ∝<1)

أما إذا كانت (∝>1 أو δ >0) فإن هذا يعبر عن تباعد السلسلة الزمنية من وضع الاستقرار، أي وضع التوازن طويل الأجل.[2]

[1] لموتي محمد مرجع سبق ذكره ص 86: 87.

[2] لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

من أهم الإختبارات في جذر الوحدة ما يلي:

1- إختبار ديكي فولر البسيط (DF)

يرتكز إختبار DF على أن سبب عدم الإستقرارية في نماذج difference Stationary (DS) هو أن معامل Y_{t-1} يساوي 1 غير أن تقدير هذا النوع من النماذج على أرض الواقع قد يعطي نتائج مغايرة وعليه يكون النموذج الموجه للتقدير هو كالتالي:

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \delta\varepsilon_t \iff \Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + \delta\varepsilon_t$$

وبصفة عامة يمكننا إضافة الحد الثابت ومركبة الإتجاه العام وهذا بغرض البحث عن سبب عدم الإستقرارية إن وجدت وتحديد نوعها هل هي تحديدية أم عشوائية؟ وبالتالي فإن النماذج التي يرتكز عليها هذا الإختبار هي:

النموذج 1:

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \boldsymbol{\delta}_t \iff \Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \delta_t$$

النموذج 2:

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + \boldsymbol{\delta}_t \iff \Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + c + \boldsymbol{\delta}_t$$

النموذج 3:

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + bt + \boldsymbol{\delta}_t \iff \Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + c + bt + \delta_t$$

حيث أن: δt مشويش أبيض يخضع للتوزيع الطبيعي: $\delta t \to BB(0,Q\,\delta^2)$

والفرضية المعدومة لهذا الإختبار تنص على أن السلسلة المدروسة Yt تقبل جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة والإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار هي: $t_{\hat{\phi}_1} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\sigma_{\hat{\phi}_1}}$

أما الإحصائية الجدولية لهذا الإختبار ($Ø^t_1$) أكبر من الإحصائية المجدولة نقبل الفرضية المعدومة ونقول أن السلسلة Yt تملك جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.[1]

2- اختبار ديكي فولر الموسع dickey-Fuller-Augmente (ADF)

ديكي – فولر الموسع لأنه يستخدم في معالجة الفروق ذات الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء، فيكون القرار حسب نتائج لاختبار (ADF) قبول الفرضية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، أي أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%.[2]

3- اختبار ديكي فولر المطور Augmented dickey Fuller (ADF)

في نماذج إختبار DF البسيط حد الخطأ العشوائي δt هو تشويش أبيض بالفرض، إلا أن هذا عمليا غير محقق في كل الحالات، وعليه فإن ديكي وفولر يقترحان في حالة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ضمن نماذج جذر الوحدة إستعمال ΔY_{t-j} كمتغيرات مساعدة ضمن نتائج الإختبار ويمكنها إصلاح الإرتباط الذاتي للأخطاء، ويسمى هذا الإختبار بديكي فولر المطور ADF وعليه فإن نماذج هذا الإختبار على النحو التالي:[3]

---

[1] العقاب محمد، "تحليل السلاسل الزمنية، محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد"، مطبوعة علمية مدعمة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص ص 40 – 41.

[2] عثماني الهادي، هبش أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، "إختبار الإرتباط في المدى الطويل بين متغيرات حسان الإنتاج وحساب الاستدلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974 – 2012) مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، عدد 01، الجزائر 2015، ص 64 .

[3] العقاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

النموذج 4:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{P} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \delta_t$$

النموذج 5:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{P} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \delta_t$$

النموذج 6:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{P} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \delta_t$$

حيث أن: δt هو تشويش أبيض يخضع للتوزيع الطبيعي: $\delta t \rightarrow BBV(0,\mathrm{Q}\,\delta^2)$

(P−1) تمثل قيمة التأخير اللازمة لتصحيح مشكل الإرتباط الذاتي للبواقي ضمن النماذج الثلاثة السابقة.

وتتم منهجية إختبار ديكي فولر المطور (ADF) بنفس طريقة لإختبار DF، غير أن تحديد قيمة التأخير P اللازمة على أساس تقليل قيم المعيارين: AKaike و Schwars حيث أن:

قيمة لإحصائية معيار AKaike: $AIC = \ln\left(\frac{SCR}{N}\right) + \frac{2K}{}$

قيمة لإحصائية معيار Schwars: $SIC = \ln\left(\frac{SCR}{N}\right) + \frac{K\ln(N)}{}$

حيث أن:

N : تمثل حجم عينة الدراسة.

SCR : مجموع مربعات البواقي.

K : عدد معلمات النموذج.

وتتمثل خطوات ديكي فولر الموسع (ADF) فيما يلي:[1]

[1] لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 90 – 91.

- **الخطوة الأولى:**

- نقوم بتقدير الصيغة (6) ثم لإجراء لإختبار الفرضية (α=1 أو δ=0)
- إذا كانت ($t\delta^*$)> ADF δ=1 نرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي بيانات السلسلة (Yt) تكون مستقرة ثم نتوقف عن إجراء أي من الإختبارات الاخرى.
- إذا كانت ($t\delta^*$)< ADF_δ (III,n,e) نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ثم نستمر للنقطة الموالية.
- نختبر الفرضية (b=0) وهي معلمة الإتجاه الزمني.
- إذا كانت (tb^*)< ADF_b (III,n,e) نقبل فرضية العدم يؤكد هذا وجود جذر الوحدة ونستمر للخطوة الثانية في الاختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى.
- إذا كانت (tb^*)> ADF_b (III,n,e) نرفض فرضية العدم للإتجاه الزمني ونقبل الفرضية البديلة وعندئذ نعيد اختبار الفرضية (δ=0) باستخدام اختبار (t) في ظل التوزيع المعدل.
- فإذا كانت ($t\delta^*$)> t (δ,n,e) نرفض فرضية العدم (δ=0) ونقبل الفرضية البديلة (δ<0) وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل الإختبارات الأخرى.
- إذا كانت ($t\delta^*$)< t (δ,n,e) نقبل فرضية العدم ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونستمر للخطوة التالية.

- **الخطوة الثانية:**

- نقوم بتقدير الصيغة (5)، نختبر الفرضية (α=1 أو δ=0)
- إذا كانت ($t\delta^*$)> ADF_δ (III,n,e) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (Tj<1 أو α<1) ومن ثم تكون السلسلة مستقرة ونتوقف عند هذا الحد.
- نختبر الفرضية (α=0) وهي معلمة الحد الثابت في النموذج (5).
- إذا كانت ($t\alpha$ *)> ADFα (II,n,e) نقبل فرضية العدم ونستمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة مع إسقاط ما تبقى من نقاط في الخطوة الثانية.
- إذا كانت ($t\alpha$ *)< ADFα (II,n,e) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ($\alpha\neq0$) ثم نختبر الفرضية (δ=0) باستخدام لإحصائية (t) التابعة للتوزيع الطبيعي المعدل:

- إذا كانت(t_δ *)> t (δ,n,e) نرفض فرضية العدم (α=1) ونقبل الفرضية البديلة (α<1) وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل إلى إختبارات الأخرى.
- إذا كانت (t_δ *)< t (δ,n,e) نقبل فرضية العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة وللخطوة الثالثة:

– الخطوة الثالثة:

- نقوم بتقدير الصيغة (4)، نختبر الفرضية (δ=0 أو α=1)
- إذا كانت (t_δ *)> ADF_δ (l,n,e) نرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة (α<1) ومن ثم تكون السلسلة ساكنة ونتوقف عند هذا الحد.
- فإذا كانت (t_δ *)< ADF_δ (l,n,e) نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة وتكون بالتالي السلسلة الزمنية (الصيرورة) (proossus) غير مستقرة.

ثم نقوم بعمل تصحيحي لجعل هذه السلسلة مستقرة بأخذ الفرق الأول لسلسلة البيانات ولتغيير الإختبار للتأكد من أنها مستقرة، ويحدث هذا بالمنطق إذا تأكدنا أنها لا تتمتع بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف يتم تبيانه فيما بعد.

4– اختبار فيليبس بيرون (phillips et perron, 1988)

يعتمد اختبار فيليبس بيرون (PP) على التصحيح غير معلمي للتحيز الموجود في إحصائية اختبار ديكي فولر والناتج عن مشكلتي الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لبواقي نماذج جذر الوحدة ويضم هذا الإختبار أربعة خطوات وهي:[1]

- تقدير النماذج الثلاثة لإختبار ديكي فولر بطريقة MCO واستخراج قيم الإحصائيات المحسوبة $t_{ø1}$ وبواقي النماذج σt
- تقدير التباين قصير المدى للبواقي: $\sigma_\delta^2 = \frac{1}{N}\sum_{t=1}^{N} e_t^2$
- تقدير معامل التصحيح أو التباين طويل المدى للبواقي:

[1] العقاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 45 – 46.

$$S_t^2 = \frac{1}{N}\sum_{t=1}^{N} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{N}\sum_{t=i+1}^{N} e_t e_{t-i}$$

حيث أن: قيمة التأخير l تتحدد على أساس العلاقة التالية: $l \simeq 4(N/100)^{2/9}$

- وعليه تكون الإحصائية المحسوبة لإختبار فيليبس بيرون (PP) على النحو التالي:

$$t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{\phi} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\sigma_{\hat{\phi}_1}} + \frac{N(\phi - 1)\sigma_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{\phi}}$$

- حيث أن: $\phi = \frac{\sigma_\delta^2}{S_t^2}$

- ويتم مقارنة الإحصائية المحسوبة $t_{ø1}^*$ بالإحصائية المجدولة لماكي نمون (MACKINNON) ومنهجية هذا الإختبار هي نفس منهجية اختبار ديكي فولر.

5- اختبار Kpss (KwiatiKowsKi, phillips, schmidt et shin; 1992):

يعتبر اختبار (Kpss) على الفرضية المعدومة التي تنص على أن السلسلة مستقرة، ويتم لاختبار هذه الفرضية على أساس نموذجين فقط النموذج 2 مع وجود ثابت والنموذج 3 مع ثابت وإتجاه عام، وتحديد الإحصائية المحسوبة لهذا الإختبار يعتمد على التباين طويل المدى للبواقي S_t^2 لإختبار PP وهي:

$$(Lagrange\ Multiplier) \quad LM = \frac{1}{S_t^2}\frac{\sum_{t=1}^{N} S_t^2}{N^2}$$

حيث إن: $S_t = \sum_{i=1}^{t} e_i$، يمثل المجموع الجزئي لمربعات البواقي، $t = 1, 2, \ldots, N$

إذا كانت LM أكبر من الإحصائية المجدولة نرفض الفرضية المعدومة ونقول أن السلسلة غير مستقرة، ومنهجية هذا الإختبار هي نفس منهجية اختبار ديكي فولر.[1]

[1] العقاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الجدول رقم 1: الإحصائية المجدولة لإختبار (Kpss)

مستوى المعنونة / النموذج	1%	5%	10%
النموذج 2	0,739	0,463	0,347
النموذج 3	0,216	0,146	0,119

المصدر: العقاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

مع العلم أن اقتراح كلا من Kpss استخدام مضاعف لاغرانج (LM) والذي يرتكز على فرضية العدم فعند تقدير النماذج (2) و (3) تحسب مجموع الجزئي للبواق، ثم تقدير التباين طويل الأجل (S_t^2) حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{N}\sum_{t=1}^{N} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{N}\sum_{t=i+1}^{N} e_t e_{t-i}$$

فمن أجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التأخيرات l المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية N على النحو التالي:

$$l \simeq 4(N/100)^{2/9}$$

ومنه تحدد الإحصائية LM المذكورة سابقا.[1]

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل

إن إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة، لذلك يكون هذا الإختبار الخطوة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من متغيرات النموذج من خلال اختبار جذر الوحدة، وبعد معرفة الرتبة تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بواسطة اختبار التكامل المشترك.[2]

[1] بوشنافة رضا، "برمجيات إحصائية"، دليل المادة التعليمية، جامعة لونيسي علي بالبليدة، الجزائر، 2024، ص 57 – 58.
[2] العقون الزهرة، العقون أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 111

أولا: اختبارات التكامل المشترك

في حالة عدم الإستقرارية، يمكن لهذه الإختبارات تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تطور المتغير التابع إذا كانت العلاقة تتضمن المتغيرات غير المستقرة، وعند القيام بالإستدلال الإحصائي على واحد أو أكثر من معالم النموذج، ينبغي أن يتم مراعاة وجود أو عدم وجود علاقة تكامل متزامن، إلا أن الإحصائيات المعتادة للإختبارات تكون لها توزيعات غير متقاربة في ظل وجود ارتباطات زائفة، واختبارات التكامل المشترك الأكثر شيوعاً هي:

1- اختبار pedroni:

يقترح pedroni في عدة دراسات وأبحاث قام بها خلال سنوات (1995 - 1999 - 2004) اختبارات للكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن فهي مشابهة لإختبارات جذر الوحدة، كما أنها تأخذ بعين الإعتبار عدم التجانس الفردي، لذلك يبدأ تطبيق هذه الإختبارات بتقدير مكان العلاقة على المدى الطويل بحيث:

$$Y_{i,t} = d_{i,t} + X_{i,t}b_i + \mu_{i,t}$$

حيث: di,t : في الغالب دالة كثير الحدود في الزمن بدرجة 1

Xi,t: شعاع K متغيرات تفسيرية من المفروض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى.

لقد عمل pedroni على تطوير مجموعتين من الإحصائيات على التوالي:

- إحصائيات التكامل لبانل (P) panel cointegration statistics.
- إحصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن (m) group mean cointegration statistics .

وكلتا الحالتين تقومان على أساس لاختبار الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل المتزامن المتساوي: $H_0=Pi$

بحيث Pi تشير إلى ارتباط البواقي المقدرة تحت الفرضية التالية:

$$\mu_{i,t} = \rho_i \mu_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: i,t بواقي النموذج (1) ، كما أن الإختلاف بين هاتين الفئتين من الإختبارات يكون على مستوى نوعية وصياغة الفرضية البديلة والتي تقوم على أساس الشكل التالي:

$$H_1^M : \rho_i = \rho < 1, \quad \forall i$$

$$H_1^m : \rho_i = \rho < 1, \quad \forall i$$

وبعد إجراء المقارنة يتضح أن الفرضية H_1^m تسمح بمصدر آخر في عدم التجانس بين المفردات، أما الإحصائيات بإحدى صيغ هذه الإحصائيات تكون بالآخذ على التوالي غير معلمية Z^p_t P^mNT الخاصة بـ phillips perron وإحصائية غير معلمية Z_tP^* P^-NT من الصنف الأول ومن نوع ADF فإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة التوزيع الطبيعي عند مستوى Yα يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المشترك.[1]

2- اختبار جو هانسون – جوليوز Johansson and juilleus:

يعتبر اختبار جوهانسون مفيداً إذا كانت الدراسة تنصب على عدد من المتغيرات حيث يستخدم لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، واقترح (Johansson and juilleus) اختبار الأثر (TRACE) لإختبار الفرضية القائلة أن هناك على الأكثر عدد q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد (R=q) وتحسب نسبة الإمكانية لهذا الإختبار على النحو التالي:[2]

$$-2\ln Q = -T\sum_{t=R+1}^{P}\ln(1-\bar{\lambda}_t)$$

حيث أن: λ_P و λ_R +1 هي أصغر قيم المتجهات الذاتية P–R.

[1] سامية سرحان، "أثر المتطلبات البيئية للتعبئة والتغليف على صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية"، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017، ص 179 – 180.

[2] إسلام عبد الله علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 81.

من أجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك، يتم إختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الإنحدار الذاتي حيث يعرض:

- **نتائج الإختبار (Maximum Eigenvalue):** القائم على فرض العدم هو عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك.
- **نتائج الإختبار الأثر** (TRACE): لمعرفة عدد المتجهات، فإذا كان عدد المتغيرات في النموذج أكبر من 2 (N>2) سيكون هناك أكثر من متجه تكامل مشترك ومن الممكن إيجاد عدد (N−1) معادلة تكامل مشترك، ويكون التكامل وحيداً في حالة (N=2).
- بناءً على إختبار جوهانسون يتحتم إضافة مقدار الخطأ في التوازن إلى المعادلات في النموذج وهو ما يسمى حد تصحيح الخطأ Error correction (ECT) term وذلك لتجنب خطأ توصيف النموذج ويسمى بعد إضافة حد الخطأ (نموذج متجه تصحيح الخطأ) Error correction, Model.

ثانيا: طرق التقدير الديناميكية:

على غرار اختبارات جذر وحدة لبيانات بانل، يوجد اختباران شائعان للتكامل المشترك اللذان اقترحهما كلا من: (pedroni 1999)، (pedroni; 2004)، (Kao; 1999)

1- طريقة العزوم المعممة "generalized method of Moments (GMM)":

الديناميكية الخطية، ويمكن تقدير النموذج باستخدام مقدر GMM المكون من خطوة واحدة أو خطوتين (One-step or Two-step)، يستخدم المقدر المكون من خطوتين مصفوفة ترجيح أمثل يتم تقديرها بناءً على القيم المتبقية من خطوة واحدة،

وبعد تقدير نماذج بيانات اللوحة البانل الخطية مع عدم التجانس غير الملحوظ الخاص بالوحدة مهمة صعبة عندما يكون العد الزمني قصير، يفرض تحديد معملات الانحدار الثابت للوقت تعقيدات إضافية ويتطلب مزيداً من الإفتراضات حول تعامد الإنحدار الثابت والتأثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة، تشير افتراضات التعامد هذه إلى شروط عزم إضافية يمكن استخدامها لتشكيل مقدر GMM الدي يقدّر جميع المعلمات في وقت واحد.

يبدأ تقدير (Arellano; Bond) بتحويل جميع الإنحدارات، عادة عن طريق الفروق ويستخدم طريقة العزوم المعممة (Hansen; 1982) ويسمى أيضا "Difference GMM"، تحويل الإنحرافات المتعامدة الأمامية التي اقترحها (Arellano and Bover; 1995) ويتم إجراء ما أحيانا لأمن الفروق ومقدر.

The Arellano Bover / Blundell–Bond يعزز Arellano–Bond من خلال وضع إفتراض إضافي، حيث أن الفروق الأولى في المتغيرات الأداتية غير مرتبطة بالتأثيرات الثابتة، هذا يسمح بإدخال المزيد من الأدوات، ويمكن أن يحسن الكفاءة بشكل كبير، يبني نظاما من معادلتين – المعادلة الأصلية وكذلك المعادلة المحولة – ويعرف بإسم "System GMM" وتتمثل الميزة الرئيسية للنهج المكون من خطوتين (Two step) في عدم تباين تقديرات المرحلة الأولى للمواصفات الخاطئة فيما يتعلق بإفتراضات النموذج بشأن الإرتباط بين الإنحدار غير المتغير والتأثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة، ويظهر أن تقدير GMM على مرحلتين متكافئ (مقارباً).[1]

2- نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model:

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الإعتبار كلاً من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، أما كونها تأخذ في الإعتبار العلاقة طويلة الأجل فهذا يتم بإحتوائها على متغيرات ذات فجوة lagged variables وفيما يتعلق بإشتمالها على العلاقة قصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها والتي تعبر عن التغير بين القيم من يوم لآخر ومن أسبوع لآخر أو من فصل لآخر وإذا ببدأنا بمتغيرين: (X_t , Y_t) وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث:

(Y_t): قيمة المتغير التابع أو اللوغاريتم الطبيعي له.

[1] هزلة زيلان، "تحليل أثر الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الإقتصادي في تحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة تجارب تكاملية للفترة 1980 – 2019"، أطروحة دكتوراه مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث لـ LMD، ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم تجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2019، ص 202 – 203.

(X_t): قيمة المتغير المستقل أو اللوغاريتم الطبيعي له.

عندئذٍ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ وهو يتمثل في البواقي(ε_t) حيث:

$$\varepsilon_t = Y_t - \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t \quad \ldots\ldots(2)$$

بإستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^{K} \beta_j \Delta X_{t-j} + \theta(Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t)_{t-j} + Z_t$$

حيث:

- ΔY_t: الفرق الأول للمتغير التابع $(Y_t - Y_{t-1})$.
- K: عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج.
- ΔX_{t-j}: الفروق الأولى للمتغير التفسيري.
- $j = 1, 2, \ldots, K$: رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل X.

ويتعين إدراج الفروق التي لها تأثير معنوي فقط في الصيغة المقدرة لقياس العلاقة قصيرة الأجل أما الفروق التي ليس لها تأثير غير المعنوي فيتم إستبعادها.

Ø= معامل سرعة التعديل Speed of adjustment وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً لأنه يشير للمعدل التي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.[1]

[1] إسلام عبد الله علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 83 – 84.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق الأدوات الإحصائية والرياضية والقياسية على بيانات عينة الدراسة (دول المغرب العربي وهم: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، وسيتم التركيز على فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، سعر البترول) والمتغير التابع (معدل البطالة)، بالإضافة إلى تفسير دلالات هذه النتائج في سياق الأدبيات الاقتصادية وطبيعة اقتصاديات المغرب العربي. ويتوزع هذا المبحث إلى مطالب رئيسية كالتالي:

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

المطلب الثالث: نتائج اختبار نموذج الدراسة.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة:

. معدل البطالة (UN):و هي ظاهرة اجتماعية , اقتصادية , سياسية و حتى نفسية يعاني منها الفرد و الدولة ثم المجتمع ككل

. الناتج المحلي الاجمالي (GDP): و هو زيادة الكمية في دخل الدولة الإجمالي او الدخل الفردي من السلع و الخدمات

. الانفاق الحكومي (G): و هو حجم التدخل و التكفل بالاعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية او حكومات الولايات و هو احد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة

. معدل التضخم (INF):و هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات دون ان يقابله الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للمجتمع

. سعر البترول (OILPRICE):و هو ارتفاع في أسعار النفط العالمية مما يؤدي الى ارتفاع مداخيل ميزان مدفوعات الدول و بتالي اتباعها سياسات مالية توسعية

الفرع الثاني: حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي و هم: معدل البطالة (UN)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الانفاق الحكومي (G)، معدل التضخم (INF)، سعر البترول (OILPRICE)، و قد غطت الدراسة الفترة (1980 ـ 2024).

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

الفرع الأول: مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (معدل البطالة (UN)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الإنفاق الحكومي (G)، معدل التضخم (INF)، سعر البترول (OILPRICE))، لدول المغرب العربي: (ALG, TUN, MAR, LIB,MERI) من الجهات المتخصصة مثل: معطيات مجموعة البنك الدولي

الفرع الثاني: معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نماذج البانل الثلاثة للدراسة.

الفرع الثالث: صياغة نموذج الدراسة: نموذج الدراسة يقيس لنا محددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1980 – 2024)، و بالتالي فالمتغير التابع يتمثل في لوغريتم معدل البطالة (LUN)، أما المتغيرات المستقلة فهي لوغريتمات المتغيرات الآتية: الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، الإنفاق الحكومي (LG)، معدل التضخم (LINF)، سعر البترول (LOILPRICE)، و يأخذ النموذج الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathrm{LUN} = \mathrm{F}(\mathrm{LGDP}, \mathrm{LG}, \mathrm{LINF}, \mathrm{LOILPRICE})$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathrm{LUN} = C + \alpha \mathrm{LGDP} + \beta LG + \gamma \mathrm{LINF} + \delta \mathrm{LOILPRICE} + \mu$$

و لتحقيق غرض الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات مدمجة بعدد (n=5) من المقاطع (i) و المتمثلة في الدول الخمسة لدول المغرب العربي (الجزائر (ALG)، تونس (TUN)، المغرب (MAR)، ليبيا (LIB)، موريتانيا (MERI))، وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية (t= 44) سنة، وبذلك يكون عدد المشاهدات 220 مشاهدة.

المطلب الثالث: نتائج اختبار نموذج الدراسة

الفرع الأول: تقدير نموذج الدراسة: في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج بيانات البانل الساكن الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج

التأثيرات العشوائية، من أجل اختيار النموذج الملائم لدراسة محددات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1980 – 2024)، كما يلي:

الجدول رقم 2: نتائج الاختبارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لعينة الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 . 2024)

المتغيرات التفسيرية	طريقة التقدير		
	المتغير التابع: لوغريتم معدل البطالة (LUN)		
	N=5, T=44، عدد المشاهدات: 220		
	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FME)	نموذج التأثيرات العشوائية (RME)
C	0.312715	0.335125	0.391496
Prob(C)	0.3178	0.3212	0.2482
LGDP	−0.443455	−0.907874	−0.678847
Prob(LGDP)	0.1668	0.0149	0.0565
LG	0.551236	0.595629	0.675301
Prob(LG)	0.0733	0.0815	0.0438
LINF	0.260504	0.125874	0.189835
Prob(INF)	0.0000	0.0225	0.0001
LOILPRICE	−0.393573	−0.144378	−0.356794
Prob(LOILPRICE)	0.0006	0.3717	0.0058
R^2	0.26	0.34	0.16
Fsts	19.51734	13.57972	10.17665
Prob(F)	0.0000	0.0000	0.0000
DW	0.616	0.645	0.634

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

. تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر (F) في في النماذج الثلاثة إلى وجود معنوية إحصائية.

. تشير قيمة داربون واتسون (DW) إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، في النماذج الثلاثة.

وبعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة كما يلي:

سوف نفاضل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وهذا باستخدام اختبار (Ratio Likelihood) المتضمن لنتائج اختبار فيشر المقيد واختبار كاي مربع، و في حالة اختيار نموذج التأثيرات الثابتة سوف نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية و هذا باستخدام اختبار هوسمان. و لكن قبل ذلك ينبغي علينا استعراض نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة كما يلي:

الجدول رقم 3: نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة

الرقم	الدولة	الأثر
1	ALG	0.347519
2	TUN	0.148304
3	MAR	−0.071205
4	LIB	0.072135
5	MERI	−0.518181

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة، حيث نجد هذه الآثار تنحصر بين مابين (0.347519) كأعلى أثر خاص بدولة الجزائر (ALG)، وأدنى أثر وهو (−0.518181) و الخاص بدولة موريتانيا (MERI)، بينما الأثر الخاص بدولة تونس (TUN) فكان في حدود (0.148304)، أما دولة المغرب (MAR) فكان في حدود (−0.071205)، في حين جاء الأثر الثابت لدولة ليبيا (LIB) في حدود (0.072135).

بينما الآثار العشوائية الخاصة بكل دولة فيمكن تلخيصها أيضا كما يلي:

الجدول رقم 4: نتائج الآثار العشوائية الخاصة بكل دولة

الرقم	الدولة	الأثر
1	ALG	0.136035
2	TUN	0.140423
3	MAR	−0.107704
4	LIB	−0.010418
5	MERI	−0.158335

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار العشوائية الخاصة بكل دولة، حيث نجد هذه الآثار تنحصر بين مابين (0.140423) كأعلى أثر عشوائي خاص بدولة تونس (TUN)، و أدنى أثر عشوائي و هو (0.158335−) و الخاص بدولة موريتانيا (MERI)، بينما الأثر العشوائي الخاص بدولة الجزائر (ALG) فكان في حدود (0.136035)، أما دولة المعرب (MAR) فكان في حدود (−0.107704، في حين جاء الأثر العشوائي الخاص بدولة ليبيا (LIB) فكان في حدود (0.010418−).

الفرع الثاني: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

نتائج اختبار (Ratio Likelihood) المتضمن لنتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع للاختيار بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يلخصها الجدول الأتي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross−section F	5.884740	0.0002
Cross−section Chi−square	23.270211	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين أقل من (0.05)، الأمر الذي يقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الثالث: المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

يستخدم اختبار هوسمان (Hausman) لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وتظهر نتائجه في الجدول الأتي:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار(Hausman) للمفاضلة نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-section random	3.291452	0.5103

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لاختبار **هوسمان** أكبر من (0.05)، الأمر الذي يقودنا إلى قبول الفرض الصفري (نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو نموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الرابع: تحليل نتائج الدراسة القياسية لنموذج الدراسة

من خلال نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية يمكن كتابة نموذج الدراسة بالشكل الأتي:

$$LUN = 0.39 - 0.68LGDP + 0.68LG + 0.19LINF - 0.36LIOLPRICE + \mu$$

من خلال المعالة أعلاه نلاحظ:

- **الناتج المحلي الإجمالي (LGDP):** القيمة المعنوية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي تساوي (0.05)، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على معدل البطالة لدول المغرب العربي، فكل زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي بـ (1%)يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: (0.68%) لها، و هذا ما يبين لنا بصدق انطباق قانون أكيون على اقتصاديات دول المغرب العربي حيث يرى اوكن ان الزيادة في الناتج المحلي بمقدار 3/ يقابله انخفاض نسبة البطالة -1/ و هي علاقة عكسية مما يقلل الفرق بين معدل الإنتاج الفعلي و المحتمل لدلك على دول المغرب العربي ان تواصل سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي اكثر ما هو متوقع حتى يتسنى الحفاض على استقرار معدلات البطالة

لدلك يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو المحدد الرئيسي لتخفيض معدلات البطالة في دول المغرب العربي.

- **الإنفاق الحكومي (LG):** القيمة المعنوية لمتغير الإنفاق الحكومي تساوي (0.0438) وهي أقل من (0.05)، و بالتالي مؤشر الإنفاق الحكومي يؤثر على البطالة لدول المغرب العربي، فكل زيادة في حجم الإنفاق الحكومي لدول المغرب العربي بـ (1%)يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ: (0.68%) لها، و هذا ما يبين لنا التأثير السلبي للسياسة المالية على معدل البطالة في دول المغرب العربي ما يدل على العلاقة الطردية بين الانفاق الحكومي و معدلات البطالة في دول المغرب العربي باتباعها سياسات مالية توسعية لارتفاع مستوى الطلب الكلي اعلى من مستوى الدخل وانخفاض معدلات الضرائب فحين تتبع سياسات مالية انكماشية تؤدي الى انخفاض معدلات البطالة.
- **معدل التضخم (LINF):** القيمة المعنوية لمتغير معدل التضخم تساوي (0.0001) وهي أقل من (0.05)، و بالتالي مؤشر معدل التضخم يؤثر على معدل البطالة لدول المغرب العربي، فكل زيادة في معدل التضخم لدول المغرب العربي بـ (1%) يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ: (0.19%) لها، وهذا ما يبين عدم انطباق منحنى فيليبس في شكله التقليدي على اقتصاديات دول المغرب العربي اذ يعبر فيليبس من خلال نضريته التقليدية عن وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الاجر الاسمي و معدل البطالة المحدد ب 5.5/ الدي يضمن استقرار في الأجور الاسمية و لا توافقه زيادة في معدل الأجور على اعتبار ان تكون معدلات التغير في الأجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدلات البطالة لدلك على دول المغرب العربي اتباع منحنى فيليبس المعزز بالتوقعات المحتملة لتغيرات معدلات البطالة.
- **سعر البترول (LIOLPRICE):** القيمة المعنوية لمتغير البترول تساوي (0.0058) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي مؤشر البترول يؤثر على معدل البطالة لدول المغرب العربي، فكل زيادة في سعر البترول لدول المغرب العربي بـ (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: (0.36%) لها ما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر البترول ومعدل البطالة في دول المغرب العربي وهي نسبة معتبرة تشير الى ان أي ارتفاع في أسعار النفط العالمية يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبتالي زيادة مداخيل الميزانيات العمومية.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النماذج القياسية وتقييم مدى صحة فرضيات الدراسة، كما يلي:

الفرع الأول: مناقشة نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (RME):

تعتبر البطالة في دول المغرب العربي بطالة هيكلية، ناتجة بالدرجة الأولى عن الاعتماد الكلي و المستمر على الموارد الطبيعية والقطاعات الموسمية، وعدم تطابق متطلبات التشغيل في اقتصاديات المغرب العربي، مع مخرجات المعاهد والجامعات في هذه الدول، كما أن حكومات دول المغرب العربي تلجأ إلى حلول ترقيعية غير واضحة المدى و الأهداف، مثل صيغ تشغيل الشباب، والشبكة الاجتماعية، والإدماج المهني، وعقود ما قبل التشغيل، فاستراتيجيات هذه الصيغ غير واضحة إذ أن المتمعن في هذه السياسات التشغيلية يجد أن الحكومات تقوم بإدارة البطالة لا معالجتها، فصاحب منصب العمل وفق هذه الصيغ لا يمكنه في أخر المطاف المحافظة على منصب عمله.

توضح نتائج الدراسة القياسية أن:

- معدل البطالة في دول المغرب العربي يتحدد بـ: الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، أسعار البترول.
- يساهم كل من: الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، أسعار البترول ومعدل التضخم في تخفيض معدل البطالة في دول المغرب العربي، إلا أن مساهمة الناتج المحلي الإجمالي تأتي في المرتبة الأولى، فحجم الإنفاق الحكومي ثم يليهما أسعار البترول، ويأتي بعدهم معدل التضخم.
- يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة معدل البطالة في دول المغرب العربي، وعليه فالسياسة المالية التوسعية تساهم في زيادة معدلات البطالة في دول المغرب العربي، بينما السياسة المالية الانكماشية تساهم بفعالية في خفض معدل البطالة لهذه الدول.
- ينطبق قانون أكيون على اقتصاديات المغرب العربي، بينما لا ينطبق منحنى فيليبس في شكله التقليدي عليها.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة:

استنادا الى نتائج النماذج القياسية تم اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة وكانت النتائج على النحو التالي:

تساهم المتغيرات المستقلة وعلى راسها الناتج المحلي الإجمالي في تحديد البطالة ثم الانفاق الحكومي ثم سعر البترول وأخيرا التضخم.

- **الفرضية الأولى:**

يساهم الناتج المحلي الإجمالي في تخفيض معدل البطالة في دول المغرب العربي ثم الانفاق الحكومي ثم سعر البترول وأخيرا التضخم حيث توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي والبطالة، وعلاقة عكسية بين سعر البترول والبطالة بينما توجد علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والبطالة، وعلاقة طردية بين التضخم والبطالة وبتالي اثبات صحة هذه الفرضية ماعدا التضخم في المرتبة الأخيرة.

- **الفرضية الثانية:**

ينطبق قانون اوكن في اقتصاديات دول المغرب العربي وصحة العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وبتالي اثبات صحة هذه الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:**

لا ينطبق منحنى فيليبس في شكله التقليدي على اقتصاديات دول المغرب العربي وبتالي عدم صحة هذه الفرضية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة محددات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2024 1980 حيث قمنا بتحليل تطور البطالة ومحدداتها عبر فترات زمنية من خلال الملاحق المرقمة من 2501 التي تبين احصائيات البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي وتفسير كل المنحنيات البيانية المتعلقة بالدراسة ولعلى افضل نموذج لقياس محددات البطالة هو نماذج بائل الساكن الثلاثة في الاقتصاد الكمي والقياسي وكذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 حيث تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر (F) في النماذج الثلاثة إلى وجود معنوية إحصائية و تشير قيمة داربون واتسون (DW) إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، في النماذج الثلاثة كما نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين أقل من (0.05)، الأمر الذي يقودنا إلى رفض فرضية العدم نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم، وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية و بتالي فان القيمة الاحتمالية لاختبار هوسمان أكبر من (0.05) ، الأمر الذي يقودنا إلى قبول الفرض الصفري نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو نموذج التأثيرات العشوائية وعليه فان اهم محدد للبطالة في دول المغرب العربي هو الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة التي هدفت الى دور المتغيرات الاقتصادية المستقلة في تحديد البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2024 و لقد توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الهامة ، فقد تناولنا في الجانب النضري الى مفاهيم عامة حول البطالة و علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى و نضرة المدارس الاقتصادية حول ظاهرة البطالة محاولين بدلك إعطاء اهم الأسباب والأنواع والحلول المناسبة من خلال السياسات المالية الحكومية المتخذة عبر الأزمنة المعاصرة ، بالإضافة الى استعراض اهم الدراسات السابقة التي طرحت واقع البطالة و محدداتها عبر العالم اما الجانب التطبيقي فقد ارتكز على دراسة قياسية المحددات البطالة في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة و هدا في ضل التغيرات الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية حيث أثبتت نتائج الدراسة الى :

- تعتبر البطالة في دول المغرب العربي بطالة هيكلية، ناتجة بالدرجة الأولى عن الاعتماد الكلي والمستمر على الموارد الطبيعية والقطاعات الموسمية، وعدم تطابق متطلبات التشغيل في اقتصاديات المغرب العربي، مع مخرجات المعاهد و الجامعات في هذه الدول، كما أن حكومات دول المغرب العربي تلجأ إلى حلول ترقيعية غير واضحة المدى والأهداف، مثل صيغ تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية، والإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل، فاستراتيجيات هذه الصيغ غير واضحة إذ أن المتمعن في هذه السياسات التشغيلية يجد أن الحكومات تقوم بإدارة البطالة لا معالجتها، فصاحب منصب العمل وفق هذه الصيغ لا يمكنه في أخر المطاف المحافظة على منصب عمله.
- معدل البطالة في دول المغرب العربي يتحدد بـ: الناتج المحلي الإجمالي الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، أسعار البترول.
- يساهم كل من الناتج المحلي الإجمالي حجم الإنفاق الحكومي، أسعار البترول ومعدل التضخم في تخفيض معدل البطالة في دول المغرب العربي، إلا أن مساهمة الناتج المحلي الإجمالي تأتي في المرتبة الأولى، فحجم الإنفاق الحكومي ثم يليهما أسعار البترول، و يأتي بعدهم معدل التضخم.
- يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة معدل البطالة في دول المغرب العربي، و عليه فالسياسة المالية التوسعية تساهم في زيادة معدلات البطالة في دول المغرب العربي بينما السياسة المالية الانكماشية تساهم بفعالية في خفض معدل البطالة لهذه الدول.

- ينطبق قانون أكيون على اقتصاديات المغرب العربي، بينما لا ينطبق منحنى فيليبس في شكله التقليدي عليها.

توصيات الدراسة:

العمل على فتح منصات رقمية عالمية للحصول على بيانات واحصائيات دقيقة تساعد الحصول على نتائج واقعية.

- تدريب الطلبة الجامعيين على استخدام نمادج بائل من خلال دورات تكوينية.
- العمل على تحديث القوانين والتشريعات القانونية التنظيمية بما يواكب الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية العاطلة خاصة فئة خريجي الجامعات من خلال فتح مجال أوسع المقاولاتية.
- تبني سياسات مالية توسعية من قبل حكومات دول المغرب العربي في مجال التشغيل.

وعليه ان تبني هذه التوصيات من شانه أن يجزم بأن محددات البطالة في دول المغرب العربي تمثل أحد الركائز الأساسية التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار.

أفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال لعدة افاق بحثية وعملية مستقبلية، يمكن الاستفادة منها لتطوير محددات البطالة في دول المغرب العربي.

- واقع وتحديات البطالة في دول المغرب العربي بين الماضي والحاضر.
- دراسة العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى في دول المغرب العربي.
- محددات البطالة في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام نماذج بائل الديناميكية.
- أثر البطالة على السياسة المالية لدول المغرب العربي.
- تحليل تأثير التحول الرقمي على ظاهرة البطالة في دول المغرب العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد سلمان خصاونة، "العمل والبطالة" حالة الأردن، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015.
2. بوشنافة رضا، "برمجيات إحصائية"، دليل المادة التعليمية، جامعة لونيسي علي بالبليدة، الجزائر، 2024.
3. جون ديفيد نورسك، نقله إلى العربية محمد عزيز، د محمد سالم كعيبة، "البطالة " مشكلة اقتصادية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط 1، 1997.
4. حتحوت مريم، «أثر سياسة تجميد الدخل في قيمة المؤسسة – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية في السوق المالي خلال فترة 2015 – 2022»، 2025، شعبة علوم تسيير، جامعة غرداية.
5. دوسين يوسف، عدلي رابح، "النمذجة الكمية وأدواتها في العلوم والتطبيق" الندوة الوطنية الأولى، مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، لونيسي الجزائر 2011.
6. رضا الشكندالي، «تحولات الاقتصاد التونسي (1961 – 2024) من منوال التعاضد إلى تعثر الانتقال الديمقراطي»، سلسلة تحليلية اقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 ماي 2024.
7. زيد بن محمد الرماني: "البطالة – العمالة – العمارة " من منظور الاقتصاد الإسلامي، 2001، دار طويق النشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
8. سامو يلسون، نورد هاوس: "علم الاقتصادي"، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، لبنان، 2004.
9. عبد لي إدريس، «دروس عبر الخط في مقياس الاقتصاد القياسي المعمق 3»، 2024، جامعة لونيسي على – البليدة 02، الجزائر.
10. العقاب محمد، "تحليل السلاسل الزمنية، محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد"، مطبوعة علمية مدعمة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

11. علي الشابي، «التحديات الاقتصادية المطروحة أمام الحكومة التونسية ماين 2020-2024»، موقع الجزيرة للدراسات، تصفح في 2021.
12. مايكل ايدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
13. محمد العربي العياري، «الاقتصاد السياسي في تونس، هشاشة السياسة الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات»، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، فيفري 2023.
14. محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل" إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
15. مدنى بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
16. مؤشر أسعار المستهلك، البوابة العربية للتنمية، الإسكوا، 2019.
17. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد" من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2010.

ثانيا: التقارير

18. «أزمة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الموريتاني»، أخبار الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 31 / 05 / 2020.
19. «التقرير السنوي يقدمه والي البنك إلى صاحب الجلالة نصرة الله»، السنة المالية 2024.
20. «برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة للمملكة المغربية 2020»، صندوق النقد العربي.
21. «مقالة رسمية، تاريخ المغرب الاقتصادي، من الاستقلال إلى الثمانينات»، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
22. البنك الدولي، «تقرير شامل عن الاقتصاد والسياسة والمجتمع في موريتانيا»، أبريل 2024.
23. البنك الدولي، «خارطة طريق الاقتصاد أكثر شمولا ومقاومة للاستمرار في منظور المالية العامة بعد كورونا»، موريتانيا 10-2022.
24. تقرير تشرف عليه الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والإقتصادي في إطار نتائج المسح لـ "الأسر بموريتانيا 2019"

ثالثا: المقالات والمجلات والدوريات

25. أحمد الشاذلي، محمد إسماعيل، جمال قاسم، «تقييم أثر برنامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية: (الأردن – تونس – المغرب)»، مصر، صندوق النقد الدولي، العدد 103، 2022.
26. الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، وزارة الاقتصاد والمالية، مجلد 1، 2030–SC App 2016.
27. بوتيارة كنزة بن وذح الهاشمي، «تحليل قياسي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990 – 2015)»، مجلة الإعمار للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 3، عدد 1، الجزائر، 2017.
28. أحمد علي الحوتة، «محددات التضخم في الاقتصاد الليبي»، مجلة الراصد في الاقتصاد والتجارة، مجلد 10، عدد 4.
29. بركات أحمد، البطالة التحدي في المغرب العربي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2012.
30. بن يحيى أحمد، بن الياسري دليلة، عبد القادر، «التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1962 – 2024»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، مجلد 13، عدد 2، الجزائر، 2024.
31. بوشارب لامية، «دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)»، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 12، عدد 3، الجزائر، 2021.
32. جبور مصطفى، محمد عيسى محمد محمود، «دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في فترة 2003–2018»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 8، عدد 1، الجزائر، 2018م.
33. جوادي عصام، "منحنى فيلبس الكينزي الجديد . دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1991 . 2018"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 01، الجزائر، 2018.
34. حاسين عكوشي، عز الدين نشاد، أيوب صخري، آليات معالجة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال سياسة التشغيل: الفترة بين 2008 – 2021، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2017.

35. حدادي محمد لمين، مراد زايد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة بين 1990–2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 5، عدد 1 مكرر، الجزائر، 2017.

36. الحسين محمد ولمات، «أثر التضخم على البطالة في موريتانيا دراسة تحليلية خلال الفترة 2006–2022»، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 47، اليمن، 2018.

37. داود فتحية، «إشكالية تشغيل الشباب في دول المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس»، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، مجلد 9، عدد 2، الجزائر.

38. ربيعة محمد، «استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلد 3، عدد 2.

39. ربيعي رياض، غانية هيفاء، «نظرة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر 1980 – 2016»، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 5، عدد 5، الجزائر، 2016.

40. رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، "ظاهرة البطالة" مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد 00، الجزائر، 2018.

41. رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت 1998.

42. سارة بوحومة، رابح بلعباس، «أثر الإنفاق الحكومي على التضخم: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة 2000 – 2016»، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، الجزائر، 2002.

43. سالم أبو صيلة عمر، «دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2022)»، مجلة القرطاس، مجلد 8، عدد 28، ليبيا، 2018.

44. سالم عطية بن سليم، «تحليل وتطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (1986 – 2010)»، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 35، العدد 35، مصر، 1992.

45. سامية عمران محمد حريب، أسامة أحمد سالم الجمل، «دور سياسات السوق العمل وبرامجه في الحد من البطالة بليبيا دراسة حالة فرع وزارة العمل والتأهيل – مصراتة»، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، المجلد 6، عدد 1، ليبيا، 2025.

46. سمية الفيتوري، «دور الإنفاق الحكومي في تنمية الصادرات الليبية خلال الفترة (1990 – 2017)»، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، مجلد 3، عدد 3، ليبيا، 2023.

47. سمير حفاصى، عبد القادر خليل، "دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة (1990–2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2015.

48. سيدي محمد ولد محمد عبد الله، «قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني»، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 44، العدد 01، مصر، 1981.

49. صاولي مراد، عبد الرحمان فارس، "محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الارتباط الذاتي (VAR): خلال الفترة (1970–2015)، مجلة أبحاث اقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائري، 2017.

50. طارق سليمان غني، «التنويع الاقتصادي وأثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 – 2014»، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 9، عدد 1، مصر، 2018.

51. عائشة بازينة، «أثر التنمية الإقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2020»، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 6، عدد 7، العراق، 2020.

52. عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب، «السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة»، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 5، عدد 1، الجزائر، 1990.

53. عثماني الهادي، هبش أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، "إختبار الإرتباط في المدى الطويل بين متغيرات حسان الإنتاج وحساب الاستدلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974 – 2012) مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، عدد 01، الجزائر 2015.

54. العقون زهرة، العقون أم الخير، «دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل»، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 06، الجزائر، 2016.

55. عماد الدين إبراهيم علي، «استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel DATA) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية»، المجلة العربية للإدارة، مجلد 34، عدد 2، المملكة العربية السعودية.

56. عياد هشام، "أثر معدل النمو الإقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل 1970 – 2017"، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2022.

57. فؤاد مدكري، «أسباب ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب»، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 17، المغرب، 2021.

58. كريم خميس، موساوي شنيب، «أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال (1980 – 2019) باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً»، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، مجلد 04، عدد 01، الجزائر، 2018.

59. كشاش منير، زناقي احمد، "اختلال التوازن في سوق العمل"، دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر: منحنى فيليبس الأصلي" مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 2، الجزائر، 2017.

60. لزهر ساحلي، "تقدير دالة الطلب على الواردات في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل للفترة 2000 – 2018"، محلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، الجزائر، 2021.

61. مالكي عمر، دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون okon في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، 2018.

62. متيوى رحمة، "البطالة بين منفى فيلبس وعلاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 1989–2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2015.

63. محمد حرواش، «أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2017»، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 8، عدد 1، الجزائر، 1990.

64. مسعود لشهب، «دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2022»، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 01، عدد 02، الجزائر، 2015.

65. مفتاح عبد السلام عليليش، سامي عمر ساسي، «محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995 – 2020»، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، مجلد 3، عدد 10، ليبيا، 2017.

66. مناقر نور الدين، جمعي سميرة، قاري إبراهيم، "محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1980 – 2014، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي نقترات الإبطاء الموزعة ARDL " المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، الجزائر، 2016.

67. ميلود وعيل، د/ محمد ماني، "العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر للفترة 2000-2015"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2016.

68. وسام حسني، محمد ربيعة، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الدول العربية باستخدام نماذج البانل الديناميكية خلال فترة (1980-2019)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2017.

69. ولد ميني محفوظ، ولد حام الطالب مصطفى، «أثر الإنفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) على التضخم في موريتانيا خلال الفترة: 1987 – 2020م»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 13، عدد 01، الجزائر، 2021م.

70. وليد أحمد معيقل، «دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة العامة في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (2015 – 2024)»، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 4، عدد 4، ليبيا، 2022.

71. يحيى بونشية، لخضر عدوكة، زهرة بوقلي، "محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 2، العدد 02، الجزائر.

رابعا: الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية

72. إسلام عبد الله علي حسن، "محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد التطبيعي، كلية الدراسات التجارية، السودان، 2016.

73. بن سليمان يحيى، «أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1986-2014)»، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، قسم علوم اقتصادية، الجزائر 3، الجزائر، 2019.

74. حيمات وسيلة، «تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.

75. سامية سرحان، "أثر المتطلبات البيئية للتعبئة والتغليف على صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية"، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017.

76. سليم عقون، وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.

77. سيدي ولد محمد، «سياسة التشغيل ودورها في محاربة البطالة في موريتانيا، الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب دراسة حالة»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة 2012.

78. صدوق عبد الحفيظ، "التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة (1985–2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

79. صلاح الدين سويسي، «أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب، للفترة 1996 – 2018»، 2022، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

80. علواش وردة، «ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980 – 2011)»، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

81. الفتني ليلى، «أثر تغيرات الاقتصاد الكلي على الإنفاق العام في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1990 – 2022)»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2025.

82. لموتى محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية للفترة 1970–2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009.

83. مانه الأمجد، "دراسته علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة" أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.

84. مريم محمد رمضان المأزوزي، «أثر بعض المتغيرات الكلية على معدل البطالة في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2024)»، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الإقتصاد، جامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2025.

85. نسرين رمضان الأرقط، «تحليل وقياس العوامل المؤثرة على التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970 – 2011)»، قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالمية (الماجستير) في الاقتصاد، جامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 225.

86. هزلة زيلان، "تحليل أثر الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الإقتصادي في تحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة تجارب تكاملية للفترة 1980 – 2019"، أطروحة دكتوراه مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث لـ LMD، ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم تجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2019.

87. الوليد قسوم ميساوي، «أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2018.

88. يوسف عبد الله نجي، «العوامل المؤثرة في البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2022»، قدمت لاستكمال متطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في علم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة الأسمرية الإسلامية زليتن، ليبيا، 2025.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01إحصائيات البطالة في دولة الجزائر خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	البطالة UNEMP
1980	0.158
1981	0.162
1982	0.167
1983	0.175
1984	0.182
1985	0.195
1986	0.23
1987	0.225
1988	0.21
1989	0.181
1990	0.191
1991	0.206
1992	0.2438
1993	0.2623
1994	0.2774
1995	0.3184
1996	0.28268
1997	0.2543
1998	0.2685
1999	0.28575
2000	0.2977
2001	0.273
2002	0.259
2003	0.2372
2004	0.1765
2005	0.1527
2006	0.1227
2007	0.1379
2008	0.1133
2009	0.1016
2010	0.0996
2011	0.0996
2012	0.1097
2013	0.0982
2014	0.10207
2015	0.11206
2016	0.10202
2017	0.12
2018	0.12112
2019	0.12302
2020	0.1408
2021	0.13656
2022	0.12382
2023	0.11645
2024	0.11655

المصدر من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 02إحصائيات الناتج المحلي في دولة الجزائر خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الناتج المحلي GDP
1980	42.35
1981	44.35
1982	45.21
1983	48.8
1984	53.7
1985	57.94
1986	63.69
1987	66.75
1988	59.09
1989	55.63
1990	62.05
1991	45.72
1992	48
1993	49.95
1994	42.54
1995	41.76
1996	46.94
1997	48.18
1998	48.19
1999	48.64
2000	54.79
2001	59.41
2002	61.52
2003	73.48
2004	91.91
2005	1.07E+02
2006	1.23E+02
2007	1.42E+02
2008	1.80E+02
2009	1.50E+02
2010	1.78E+02
2011	2.18E+02
2012	2.27E+02
2013	2.30E+02
2014	2.39E+02
2015	1.87E+02
2016	1.81E+02
2017	1.90E+02
2018	1.95E+02
2019	1.93E+02
2020	1.65E+02
2021	1.86E+02
2022	2.26E+02
2023	2.48E+02
2024	2.69E+02

المصدر من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

ملحق رقم 03|حصائيات الانفاق الحكومي في دولة الجزائر خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الانفاق الحكومي PIB
1980	6.44
1981	6.7
1982	7.32
1983	7.91
1984	8.61
1985	9.69
1986	12.1
1987	12.97
1988	11.89
1989	10.02
1990	9.97
1991	6.73
1992	7.69
1993	8.65
1994	7.6
1995	7
1996	7.4
1997	7.97
1998	8.57
1999	8.17
2000	7.44
2001	8.98
2002	9.74
2003	11.11
2004	12.84
2005	13.3
2006	14.71
2007	17.65
2008	24.83
2009	24.61
2010	30.16
2011	43.91
2012	44.86
2013	42.58
2014	45.38
2015	38.48
2016	36.19
2017	35.75
2018	33.86
2019	35.33
2020	32.65
2021	34.32
2022	37.31
2023	44.39
2024	48.63

المصدر من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

ملحق رقم 04 إحصائيات التضخم في دولة الجزائر خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	التضخم INF
1980	0.095178245
1981	0.146548426
1982	0.065425096
1983	0.059671639
1984	0.08116398
1985	0.10482287
1986	0.123716092
1987	0.074412609
1988	0.05911545
1989	0.093043613
1990	0.166525344
1991	0.258863869
1992	0.316696619
1993	0.205403261
1994	0.290476561
1995	0.297796265
1996	0.186790759
1997	0.057335228
1998	0.049501616
1999	0.026455111
2000	0.003391632
2001	0.042259883
2002	0.014183019
2003	0.04268954
2004	0.039618003
2005	0.013824466
2006	0.023114992
2007	0.036789957
2008	0.048585906
2009	0.057370604
2010	0.03911062
2011	0.045242115
2012	0.088914509
2013	0.032542391
2014	0.029169269
2015	0.04784447
2016	0.063976948
2017	0.055911159
2018	0.042699902
2019	0.019517682
2020	0.024151309
2021	0.072260631
2022	0.092655155
2023	0.093221738
2024	0.040461146

المصدر من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

ملحق رقم 05إحصائيات سعر البترول في دولة الجزائر خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	سعر البترول OIL PRICE
1980	34.45
1981	36.75
1982	33.2
1983	30.15
1984	29.1
1985	27.7
1986	14.15
1987	18.25
1988	14.9
1989	18.05
1990	23.4
1991	19.45
1992	19.3
1993	16.9
1994	16.25
1995	17.55
1996	21.15
1997	19.6
1998	12.95
1999	18.2
2000	28.5
2001	24.3
2002	25.1
2003	28.9
2004	39.2
2005	55.45
2006	66.7
2007	74.35
2008	101.2
2009	62.3
2010	80.45
2011	112.8
2012	113.6
2013	109.4
2014	99.7
2015	52.8
2016	44.3
2017	54.8
2018	72.1
2019	64.5
2020	42.1
2021	71.7
2022	102.5
2023	84.1
2024	82.5

المصدرمن اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 6 إحصائيات البطالة في دولة تونس خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	البطالة
1980	0.129
1981	0.131
1982	0.135
1983	0.142
1984	0.164
1985	0.158
1986	0.155
1987	0.152
1988	0.154
1989	0.153
1990	0.156
1991	0.15935
1992	0.15598
1993	0.15948
1994	0.16006
1995	0.16348
1996	0.16061
1997	0.1594
1998	0.15473
1999	0.1521
2000	0.1494
2001	0.144
2002	0.1455
2003	0.1451
2004	0.1423
2005	0.12872
2006	0.1251
2007	0.12365
2008	0.12444
2009	0.1329
2010	0.13049
2011	0.18334
2012	0.1763
2013	0.15934
2014	0.14259
2015	0.15159
2016	0.15557
2017	0.1533
2018	0.15459
2019	0.17153
2020	0.17651
2021	0.16632
2022	0.153
2023	0.15106
2024	0.15341

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 07 إحصائيات الناتج المحلي في دولة تونس خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الناتج المحلي
1980	8744134354
1981	8428445294
1982	8133580052
1983	8350582748
1984	8254541195
1985	8410226053
1986	9017806654
1987	9696715911
1988	10096245762
1989	10101851745
1990	12290568182
1991	13074782609
1992	15496708060
1993	14608335608
1994	15633174304
1995	18030876599
1996	19587161807
1997	20746210354
1998	21802893587
1999	22943202175
2000	21473528161
2001	22065832449
2002	23141616605
2003	27453902261
2004	31183885241
2005	32272186695
2006	34376664601
2007	38915353867
2008	44859439902
2009	43455740497
2010	46206091938
2011	48123325825
2012	47311401813
2013	48685446414
2014	50271812921
2015	45779494042
2016	44360072680
2017	42163530591
2018	42686504460
2019	41905642419
2020	42491780918
2021	47073234359
2022	44929920093
2023	48205328303
2024	51332285657

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 08 إحصائيات الانفاق الحكومي في دولة تونس خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الانفاق الحكومي
1980	105.363649
1981	108.467083
1982	110.529931
1983	108.355534
1984	111.365479
1985	106.02995
1986	107.119714
1987	100.989384
1988	99.6397478
1989	103.315989
1990	107.047163
1991	104.954775
1992	106.929913
1993	107.520289
1994	107.520289
1995	103.905746
1996	103.905746
1997	102.272549
1998	102.939885
1999	101.947031
2000	103.178702
2001	103.91887
2002	103.773115
2003	103.423496
2004	102.529449
2005	100.386664
2006	101.883898
2007	101.88912
2008	103.028231
2009	102.937257
2010	104.121792
2011	107.997266
2012	109.725105
2013	109.368347
2014	110.212759
2015	110.448853
2016	110.502073
2017	112.367625
2018	112.900328
2019	110.431872
2020	108.349811
2021	110.072933
2022	113.443843
2023	106.05007
2024	106.295232

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 09 إحصائيات التضخم في دولة تونس خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	التضخم
1980	0.1
1981	0.089
1982	0.137
1983	0.09
1984	0.0089
1985	0.007254362
1986	0.006164384
1987	0.008225806
1988	0.00719697
1989	0.007740886
1990	0.065452931
1991	0.081937151
1992	0.058243451
1993	0.039749563
1994	0.047332306
1995	0.062441503
1996	0.037251447
1997	0.036520262
1998	0.031253658
1999	0.026901249
2000	0.029623079
2001	0.019833333
2002	0.027210328
2003	0.027125925
2004	0.036322801
2005	0.020177864
2006	0.032252534
2007	0.029669443
2008	0.043450281
2009	0.036649033
2010	0.033389796
2011	0.032400284
2012	0.046118443
2013	0.053162353
2014	0.04625551
2015	0.044373713
2016	0.036293994
2017	0.053088484
2018	0.073075918
2019	0.067200753
2020	0.005634151
2021	0.00570635
2022	0.008306461
2023	0.009328996
2024	0.007206617

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 10إحصائيات سعر البترول في دولة تونس خلال الفترة : 1980-2024

سعر البترول	السنوات
34.5	1980
36.67	1981
33.41	1982
29.82	1983
28.8	1984
27.32	1985
14.77	1986
18.34	1987
14.79	1988
18.21	1989
23.68	1990
20.06	1991
19.31	1992
17.02	1993
15.83	1994
17.06	1995
20.65	1996
24.92	1997
12.71	1998
17.8	1999
28.27	2000
24.42	2001
24.96	2002
28.85	2003
38.3	2004
54.43	2005
65.39	2006
72.69	2007
97.63	2008
61.86	2009
79.63	2010
110.94	2011
111.96	2012
108.85	2013
98.93	2014
52.37	2015
44.04	2016
54.39	2017
71.07	2018
64.03	2019
42.3	2020
70.44	2021
99.82	2022
82.61	2023
80.69	2024

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 11إحصائيات البطالة في دولة المغرب خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	البطالة UNEMP
1980	0.101
1981	0.105
1982	0.123
1983	0.13
1984	0.138
1985	0.145
1986	0.152
1987	0.158
1988	0.163
1989	0.12
1990	0.121
1991	0.13502
1992	0.13781
1993	0.14026
1994	0.13858
1995	0.14054
1996	0.13362
1997	0.14025
1998	0.13359
1999	0.1394
2000	0.1358
2001	0.1246
2002	0.1159
2003	0.1192
2004	0.1083
2005	0.1101
2006	0.0967
2007	0.0956
2008	0.0957
2009	0.0896
2010	0.00909
2011	0.00891
2012	0.00899
2013	0.00923
2014	0.0097
2015	0.00946
2016	0.0093
2017	0.00922
2018	0.009272
2019	0.009191
2020	0.11189
2021	0.10551
2022	0.009413
2023	0.008896
2024	0.009103

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 12 إحصائيات الناتج المحلي في دولة المغرب خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الناتج المحلي GDP
1980	21.73
1981	17.79
1982	17.69
1983	16.25
1984	14.82
1985	14.99
1986	19.46
1987	21.77
1988	24.31
1989	25.16
1990	28.9
1991	31.99
1992	33.71
1993	31.66
1994	35.6
1995	39.03
1996	43.16
1997	39.15
1998	46.5
1999	46.29
2000	43.02
2001	43.83
2002	47.08
2003	58.03
2004	66.11
2005	68.85
2006	75.88
2007	86.95
2008	1.02E+02
2009	1.01E+02
2010	1.01E+02
2011	1.10E+02
2012	1.07E+02
2013	1.16E+02
2014	1.19E+02
2015	1.10E+02
2016	1.12E+02
2017	1.19E+02
2018	1.27E+02
2019	1.29E+02
2020	1.21E+02
2021	1.42E+02
2022	1.31E+02
2023	1.46E+02
2024	1.61E+02

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 13 إحصائيات الانفاق الحكومي في دولة المغرب خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الانفاق الحكومي PIB
1980	3.87
1981	3.24
1982	3.17
1983	2.68
1984	2.35
1985	2.58
1986	3.45
1987	4.01
1988	4.51
1989	4.56
1990	4.74
1991	5.03
1992	5.55
1993	5.68
1994	6.18
1995	7.04
1996	6.82
1997	6.66
1998	6.65
1999	7.13
2000	6.84
2001	7.06
2002	7.45
2003	9.07
2004	10.68
2005	11.56
2006	12.25
2007	13.84
2008	15.51
2009	16.94
2010	16.73
2011	18.96
2012	19.49
2013	21.21
2014	22.76
2015	20.05
2016	20.49
2017	21.32
2018	22.92
2019	23.44
2020	23.55
2021	26.95
2022	24.86
2023	26.51
2024	28.83

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 14إحصائيات التضخم في دولة المغرب خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	التضخم INF
1980	0.094083795
1981	0.124925284
1982	0.105278073
1983	0.062079354
1984	0.124475693
1985	0.077286389
1986	0.087335592
1987	0.0269874
1988	0.023690551
1989	0.032599695
1990	0.06782594
1991	0.07986166
1992	0.057402466
1993	0.05183114
1994	0.051416715
1995	0.061235816
1996	0.029868092
1997	0.01038199
1998	0.027531133
1999	0.000684783
2000	0.018946346
2001	0.000619802
2002	0.00279562
2003	0.001167734
2004	0.001493444
2005	0.000982642
2006	0.003284762
2007	0.002042085
2008	0.003714843
2009	0.000971863
2010	0.000993557
2011	0.000906925
2012	0.001287122
2013	0.001880655
2014	0.00044231
2015	0.001557907
2016	0.001635311
2017	0.000754663
2018	0.001803917
2019	0.000303386
2020	0.000705969
2021	0.001401959
2022	0.006657042
2023	0.006091142
2024	0.000985257

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 15 إحصائيات سعر البترول في دولة المغرب خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	سعر البترول OIL PRICE
1980	36.8
1981	35
1982	31.8
1983	29
1984	28.2
1985	27.01
1986	13.53
1987	17.73
1988	14.24
1989	17.31
1990	22.26
1991	18.62
1992	18.44
1993	16.13
1994	15.53
1995	16.86
1996	20.29
1997	18.86
1998	12.28
1999	17.44
2000	27.6
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.1
2004	37.73
2005	53.39
2006	64.29
2007	71.13
2008	96.99
2009	61.06
2010	79.04
2011	110.91
2012	111.57
2013	108.56
2014	98.97
2015	52.32
2016	43.55
2017	54.25
2018	71.34
2019	64.3
2020	41.69
2021	70.86
2022	100.93
2023	82.49
2024	81

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولى

الملحق رقم 16إحصائيات البطالة في دولة ليبيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	البطالة UNEMP
1980	0.02
1981	0.021
1982	0.022
1983	0.025
1984	0.028
1985	0.035
1986	0.058
1987	0.082
1988	0.115
1989	0.152
1990	0.191
1991	0.18601
1992	0.18828
1993	0.19006
1994	0.19328
1995	0.19331
1996	0.19212
1997	0.19151
1998	0.19192
1999	0.19233
2000	0.19275
2001	0.19239
2002	0.19281
2003	0.19074
2004	0.18938
2005	0.1866
2006	0.18805
2007	0.18771
2008	0.19041
2009	0.1929
2010	0.19321
2011	0.19504
2012	0.1903
2013	0.19311
2014	0.19295
2015	0.1969
2016	0.19559
2017	0.19053
2018	0.18865
2019	0.19087
2020	0.19651
2021	0.19779
2022	0.19238
2023	0.18713
2024	0.19085

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولى

الملحق رقم 17 إحصائيات الناتج المحلي في دولةليبيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الناتج المحلي GDP
1980	40,95
1981	36,37
1982	33,76
1983	33.2
1984	29.48
1985	31.53
1986	24.18
1987	26.7
1988	24.31
1989	25.16
1990	28.9
1991	31.99
1992	33.89
1993	30.66
1994	28.61
1995	25.54
1996	27.88
1997	30.7
1998	27.25
1999	35.98
2000	38.27
2001	34.11
2002	20.48
2003	26.27
2004	33.12
2005	47.33
2006	60.09
2007	68.03
2008	86.71
2009	60.81
2010	75.38
2011	48.17
2012	92.54
2013	75.35
2014	57.37
2015	48.72
2016	49.91
2017	67.16
2018	76.69
2019	69.25
2020	46.85
2021	35.22
2022	43.25
2023	44.03
2024	48.49

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولى

الملحق رقم 18إحصائيات الانفاق الحكومي في دولة ليبيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الانفاق الحكومي PIB
1980	7.91
1981	8.84
1982	8.12
1983	7.85
1984	6.9
1985	6.14
1986	5.82
1987	5.1
1988	5.56
1989	5.42
1990	5.81
1991	6.24
1992	6.95
1993	5.82
1994	5.34
1995	5.12
1996	5.4
1997	5.91
1998	5.2
1999	5.63
2000	4.14
2001	3.65
2002	3.21
2003	3.92
2004	4.45
2005	5.92
2006	8.14
2007	11.4
2008	15.61
2009	16.42
2010	18.24
2011	11.2
2012	23.41
2013	27.94
2014	25.1
2015	16.82
2016	11.45
2017	12.3
2018	14.62
2019	30.2
2020	12.84
2021	16.12
2022	18.4
2023	15.91
2024	17.13

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولى

الملحق رقم 19إحصائيات التضخم في دولة ليبيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	التضخم INF
1980	0.097342888
1981	0.111997226
1982	0.102588089
1983	0.106052036
1984	0.124776272
1985	0.091384406
1986	0.03290981
1987	0.043557169
1988	0.060869565
1989	0.015118397
1990	0.084514624
1991	0.118960953
1992	0.093597516
1993	0.110735533
1994	0.051125989
1995	0.072379849
1996	0.040280778
1997	0.035502959
1998	0.037092732
1999	0.026486225
2000	-0.29
2001	-0.088139375
2002	-0.097976471
2003	-0.021911519
2004	-0.021975677
2005	0.026502058
2006	0.014592688
2007	0.062509878
2008	0.103607289
2009	0.024599003
2010	0.02799895
2011	0.155184815
2012	0.060598039
2013	0.02605818
2014	0.024329414
2015	0.104022934
2016	0.258538742
2017	0.258036185
2018	0.131702039
2019	-0.021621788
2020	0.014470366
2021	0.028683303
2022	0.045103015
2023	0.023731753
2024	0.021261577

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولى

الملحق رقم 20 إحصائيات سعر البترول في دولة ليبيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	سعر البترول OIL PRICE
1980	37.1
1981	35.5
1982	32.1
1983	29.3
1984	28.4
1985	27.15
1986	13.65
1987	17.9
1988	14.4
1989	17.5
1990	22.45
1991	18.8
1992	18.6
1993	16.3
1994	15.65
1995	16.95
1996	20.4
1997	18.95
1998	12.35
1999	17.6
2000	27.75
2001	23.35
2002	24.45
2003	28.25
2004	38.1
2005	54.1
2006	64.95
2007	72.2
2008	98.45
2009	61.25
2010	79.3
2011	111.4
2012	112.1
2013	108.85
2014	97.9
2015	51.35
2016	42.6
2017	53.2
2018	70.3
2019	63.8
2020	39.5
2021	69.9
2022	100.1
2023	81.9
2024	80.5

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولى

الملحق رقم 22إحصائيات الناتج المحلي في دولة موريتانيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الناتج المحلي GDP
1980	40.95
1981	36.37
1982	33.76
1983	33.2
1984	29.48
1985	31.53
1986	24.18
1987	26.7
1988	24.31
1989	25.16
1990	28.9
1991	31.99
1992	33.89
1993	30.66
1994	28.61
1995	25.54
1996	27.88
1997	30.7
1998	27.25
1999	35.98
2000	38.27
2001	34.11
2002	20.48
2003	26.27
2004	33.12
2005	47.33
2006	60.09
2007	68.03
2008	86.71
2009	60.81
2010	75.38
2011	48.17
2012	92.54
2013	75.35
2014	57.37
2015	48.72
2016	49.91
2017	67.16
2018	76.69
2019	69.25
2020	46.85
2021	35.22
2022	43.25
2023	44.03
2024	48.49

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم23 إحصائيات الانفاق الحكومي في دولة موريتانيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	الانفاق الحكومي PIB
1980	7.91
1981	8.84
1982	8.12
1983	7.85
1984	6.9
1985	6.14
1986	5.82
1987	5.1
1988	5.56
1989	5.42
1990	5.81
1991	6.24
1992	6.95
1993	5.82
1994	5.34
1995	5.12
1996	5.4
1997	5.91
1998	5.2
1999	5.63
2000	4.14
2001	3.65
2002	3.21
2003	3.92
2004	4.45
2005	5.92
2006	8.14
2007	11.4
2008	15.61
2009	16.42
2010	18.24
2011	11.2
2012	23.41
2013	27.94
2014	25.1
2015	16.82
2016	11.45
2017	12.3
2018	14.62
2019	30.2
2020	12.84
2021	16.12
2022	18.4
2023	15.91
2024	17.13

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 24إحصائيات التضخم في دولة موريتانيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	التضخم INF
1980	0.095
1981	0.114
1982	0.116
1983	0.017
1984	0.105
1985	0.135
1986	0.007433333
1987	0.008152343
1988	0.001319659
1989	0.129326821
1990	0.006600226
1991	0.005628667
1992	0.101418176
1993	0.009370344
1994	0.004128259
1995	0.006543791
1996	0.004681306
1997	0.004625347
1998	0.008031667
1999	0.004074176
2000	0.003254067
2001	0.004714896
2002	0.003895705
2003	0.005151902
2004	0.103676234
2005	0.121256487
2006	0.006241033
2007	0.007254108
2008	0.007346635
2009	0.00222092
2010	0.006283541
2011	0.00568632
2012	0.004902427
2013	0.004129102
2014	0.003534369
2015	0.003254727
2016	0.00147171
2017	0.002254277
2018	0.00306736
2019	0.002300093
2020	0.002385695
2021	0.003565165
2022	0.009525266
2023	0.00495305
2024	0.002491643

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

الملحق رقم 25إحصائيات سعر البترول في دولة موريتانيا خلال الفترة : 1980-2024

السنوات	سعر البترول OIL PRICE
1980	37.1
1981	35.5
1982	32.1
1983	29.3
1984	28.4
1985	27.15
1986	13.65
1987	17.9
1988	14.4
1989	17.5
1990	22.45
1991	18.8
1992	18.6
1993	16.3
1994	15.65
1995	16.95
1996	20.4
1997	18.95
1998	12.35
1999	17.6
2000	27.75
2001	23.35
2002	24.45
2003	28.25
2004	38.1
2005	54.1
2006	64.95
2007	72.2
2008	98.45
2009	61.25
2010	79.3
2011	111.4
2012	112.1
2013	108.85
2014	97.9
2015	51.35
2016	42.6
2017	53.2
2018	70.3
2019	63.8
2020	39.5
2021	69.9
2022	100.1
2023	81.9
2024	80.5

المصدر :من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مجموعة البنك الدولي

ملحق رقم 06

Dependent Variable: LUN?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/17/26 Time: 15:35
Sample: 1980 2024
Included observations: 45
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 222

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP?	-0.443455	0.321185	-1.380685	0.1688
LG?	0.551236	0.306334	1.799459	0.0733
LINF?	0.260504	0.042725	6.097206	0.0000
LOILPRICE?	-0.393573	0.112450	-3.499970	0.0006
C	0.312715	0.312283	1.001383	0.3178

R-squared	0.264580	Mean dependent var	-0.999574
Adjusted R-squared	0.251024	S.D. dependent var	0.479039
S.E. of regression	0.414577	Akaike info criterion	1.099149
Sum squared resid	37.29667	Schwarz criterion	1.175786
Log likelihood	-117.0055	Hannan-Quinn criter.	1.130090
F-statistic	19.51734	Durbin-Watson stat	0.616464
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 27

Dependent Variable: LUN?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/17/26 Time: 14:24
Sample: 1980 2024
Included observations: 45
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 222

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.335125	0.337019	0.994379	0.3212
LGDP?	-0.907874	0.369776	-2.455198	0.0149
LG?	0.596529	0.340811	1.750320	0.0815
LINF?	0.125874	0.054775	2.297990	0.0225
LOILPRICE?	-0.144378	0.161275	-0.895231	0.3717
Fixed Effects (Cross)				
ALG--C	0.347519			
TUN--C	0.148304			
MAR--C	-0.071205			
LIB--C	0.072135			
MERI--C	-0.518181			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.337764	Mean dependent var	-0.999574
Adjusted R-squared	0.312892	S.D. dependent var	0.479039
S.E. of regression	0.397085	Akaike info criterion	1.030364
Sum squared resid	33.58513	Schwarz criterion	1.168310
Log likelihood	-105.3704	Hannan-Quinn criter.	1.086058
F-statistic	13.57972	Durbin-Watson stat	0.645496
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 28

Dependent Variable: LUN?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/17/26 Time: 14:31
Sample: 1980 2024
Included observations: 45
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 222
Wallace and Hussain estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.391496	0.338145	1.157778	0.2482
LGDP?	-0.678847	0.353984	-1.917735	0.0565
LG?	0.675301	0.333000	2.027935	0.0438
LINF?	0.189835	0.048941	3.878840	0.0001
LOILPRICE?	-0.356794	0.127938	-2.788808	0.0058
Random Effects (Cross)				
ALG--C	0.136035			
TUN--C	0.140423			
MAR--C	-0.107704			
LIB--C	-0.010418			
MERI--C	-0.158335			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.143060	0.1127
Idiosyncratic random	0.401337	0.8873

Weighted Statistics

R-squared	0.157957	Mean dependent var	-0.388198
Adjusted R-squared	0.142436	S.D. dependent var	0.432905
S.E. of regression	0.400583	Sum squared resid	34.82125
F-statistic	10.17665	Durbin-Watson stat	0.634081
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.236191	Mean dependent var	-0.999574
Sum squared resid	38.73640	Durbin-Watson stat	0.569993

ملحق رقم 09

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: COUNTRES
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.884740	(4,213)	0.0002
Cross-section Chi-square	23.270211	4	0.0001

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: LUN?
Method: Panel Least Squares
Date: 06/17/26 Time: 14:32
Sample: 1980 2024
Included observations: 45
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 222

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.312715	0.312283	1.001383	0.3178
LGDP?	-0.443455	0.321185	-1.380685	0.1688
LG?	0.551236	0.306334	1.799459	0.0733
LINF?	0.260504	0.042725	6.097206	0.0000
LOILPRICE?	-0.393573	0.112450	-3.499970	0.0006

R-squared	0.264580	Mean dependent var	-0.999574
Adjusted R-squared	0.251024	S.D. dependent var	0.479039
S.E. of regression	0.414577	Akaike info criterion	1.099149
Sum squared resid	37.29667	Schwarz criterion	1.175786
Log likelihood	-117.0055	Hannan-Quinn criter.	1.130090
F-statistic	19.51734	Durbin-Watson stat	0.616464
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 30

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: COUNTRES
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.291452	4	0.5103

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LGDP?	-0.907874	-0.799078	0.005660	0.1482
LG?	0.596529	0.644089	0.002598	0.3508
LINF?	0.125874	0.155487	0.000305	0.0899
LOILPRICE?	-0.144378	-0.254598	0.005021	0.1198

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LUN?
Method: Panel Least Squares
Date: 06/17/26 Time: 14:34
Sample: 1980 2024
Included observations: 45
Cross-sections included: 5
Total pool (unbalanced) observations: 222

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.335125	0.337019	0.994379	0.3212
LGDP?	-0.907874	0.369776	-2.455198	0.0149
LG?	0.596529	0.340811	1.750320	0.0815
LINF?	0.125874	0.054775	2.297990	0.0225
LOILPRICE?	-0.144378	0.161275	-0.895231	0.3717

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.337764	Mean dependent var	-0.999574
Adjusted R-squared	0.312892	S.D. dependent var	0.479039
S.E. of regression	0.397085	Akaike info criterion	1.030364
Sum squared resid	33.58513	Schwarz criterion	1.168310
Log likelihood	-105.3704	Hannan-Quinn criter.	1.086058
F-statistic	13.57972	Durbin-Watson stat	0.645496
Prob(F-statistic)	0.000000		